مِيزَانُ البرهَانِ
في عَدّ أصلاب ضَبعَان

عادل الحداري

مِيزَانُ البُرْهَانِ
فِي عَدِّ أَصْلَابِ ضَبْعَانِ

مقالٌ في نسب سلائل ضَبْعَان من الحَوَامِضَة العُطُور وِلْد مَحْمُود من بَنِي عَمْرٍو من مَسْرُوح من حَرْب

عَادِل الحَدَارِيّ

طَبْعَة ١٤٤٨هـ

- مُحْتَوَيَاتُ البَحْث

- مَدْخَلُ التَّحْقِيق 4
- مُبَارَكُ بْنُ ضَبْعَانَ وَطَرِيقَا بُرَيْك 7
- عَائِضُ بْنُ ضَبْعَانَ وَاسْتِقْلَالُ طَرِيقَيْ عُوَيِّضٍ وعَوْض 14
- سَفْرَانُ بْنُ ضَبْعَانَ وَالأُبُوَّةُ وَرَاءَ اسْمِ جُرَيْبِعَة 22
- نَقْدُ العَدَّ المأْمُونِيِّ وَمَوْضِعُ التَّصْحِيح 26
- آلُ المُخَيْمِرِ وَمَنْشَأُ اسْمِ العَرْم 30
- الحُجْرَةُ والمَأْمُونِيَّة وَمَرَاتِبُ العُصْبَة 59
- تَبَرْعُمُ العُصْبَةِ مِنَ الأَصْلَاب 65
- الاسْتِقْلَالُ التَّارِيخِي وَالخُرُوجُ الحَدِيث 72
- نَقْدُ المَشْيَخَةِ وَحَقُّ الجَمَاعَةِ فِي عَقْدِهَا 76
- قِرَاءَةُ الشَّاهِدِ وَمَوَازِينُ البُرْهَان 79
- خَاتِمَةُ التَّحْقِيقِ وَأَمَانَةُ مَعْرِفَةِ الآبَاء 94
- الإِحَالَاتُ وَأُصُولُ الشَّوَاهِد 101
- الشَّوَاهِدُ المُصَوَّرَةُ وَالرُّسُوم 107
- مُصْطَلَحَاتُ القِرَاءَة 127
- سِجِلُّ الأَعْلَامِ وَالمَوَاضِع 128
- فِهْرِسُ الأَعْلَامِ وَالفُرُوعِ وَالمَوَاضِع 131

مَدْخَلُ التَّحْقِيق

لا أعرض عَدّي لأستبدل محفوظًا بمحفوظ، ولا لأقيم في النسب خصومةً يتغلب فيها الصوت الأرفع على الدليل الأصرح، وإنما أعرضه لأن صلة الابن بأبيه حقيقة لا تستمد صحتها من شيوعها، كما لا يبطلها أن تكون مخالفةً لما استقر في مجلس أو جرى به عدّ مأموني متأخر. وحين أقول إن أبناء ضَبْعَانَ العطْرِيّ المتصلين في المادة التي بين يدي ثلاثة، هم مُبَارَك وعَائِض وسَفْرَان، فإني لا أختار من الأسماء ما يلائم رسمًا سبق أن وضعته، بل أقرر النتيجة التي انتهى إليها سير مزدوج، وثائق تنزل من الآباء إلى الأبناء، وأعقاب معروفة تصعد من الفروع إلى الأصول. ومتى التقى الطريقان في رجل بعينه، وتعددت تحته الأذرع، واستقام بينها وبين أزمنتها موضع الأبوة، صار ذلك الرجل عقدة إثبات لا مجرد اسم موروث. هذه هي علة عدّي، وهي كذلك حدّه، فما اتصل أثبته، وما ثبت أصله وغابت وسائطه صرحت بموضع الغياب، وما لم يملك إلا ملاءمة لفظية أو شهرة متأخرة لم أرفعه إلى منزلة الأبوة.

ولأن موضوع هذا التحقيق صلةُ الابن بأبيه، فإن برهانه موزع على الأصول التي يثبتها، لا مستعار لبعضها من بعض. أقيم لكل أصل طريقه، وأعرض الرجال الذين تتلاقى فيهم الأعْقَاب، وأصل ما حفظته الأسر بما سمته الصكوك. فقوة مادة بُرَيْك لا تعفي من تحقيق عَائِض، وثبوت هذين لا يستوفي برهان سَفْرَان. وإنما يتم العَدّ حين يستقل كل جذر بشواهده، ثم تتوافق الجذور في تفسير الجماعة التي انبثقت منها. وأجعل هذه المساواة في النظر أصلاً حاكمًا على المقال كله، فلا تتفاوت شروط القبول بتفاوت قرب البيت مني أو بعده عني، ولا تُستعار لمن أحب منزلةٌ لم يبلغها دليله.

ويقابل هذا العدَّ عدُّ فَدْعُوس بن شَلْيَان، الموروث في بيته عن جده عن جده عن أبيه، وهو العد الذي اعتمدته المَأْمُونِيَّة الضَّبْعَانِيَّة في صورتها الحَاضِرَة. وخلاصته أن لضَبْعَان ثلاثة أبناء، مُبَيْرِيك، ومُبَارَك، ومِسْفِر، وأن سائر الضَّبَاعِين يرجعون إلى مُبَيْرِيك، والجَرَابِعَة إلى مُبَارَك، والعُرُوم إلى مِسْفِر. وأنا لا أستخف بهذا الخبر ولا بناقله، فالرواية التي تحملها دار مأمونية جديرة بأن تسمع، وصاحبها من صميم فرع ثابت في ضَبْعَان، وسنده العائلي يمنح قوله وزنًا لا يصح إنكاره. غير أن وزن الناقل شيء، وبرهان كل حلقة يرويها شيء آخر. فالمَأْمُون أعرف بمن يدخل في الحصوص، ومن يحمل الدية، ومن ينوب عن القليل، ومن استقل بمغرمه، لكنه لا يكتسب بمنصبه عصمةً من اختصار الطبقات البعيدة، ولا تتحول الرواية المنقولة بعد أجيال إلى وثيقة أبوية لمجرد أن حاملها مأمون. ومن هنا لا تقع الموازنة بين رجلين، بل بين طريقتين في الإثبات، طريقة ترد البعيد إلى الشائع ثم توزع عليه الفروع وطريقة تفك كل سلسلة إلى قضايا أبوة، وتسأل عند كل بن، أين شاهدها؟

وهل تشهد لها وثيقة من فوق، وعقب من تحت، وزمن لا ينقضها؟ فإذا كان عدّي أبطأ في الحكم، فلأنه لا يريد سرعة تُكسب الرسم تمامًا وتسلب النسب يقينه. [٣]

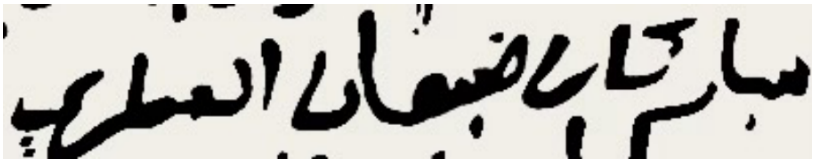
وأضبط السنوات بما أثبتته مواردها. فما صرّح المستند بأنه تاريخُ ولادة أو وفاة بقي على هذه الصفة، وما كان تاريخَ بيع أو شهادة أو عهد دل على حضور صاحبه في تلك الواقعة. أما ما قُدّر لنقص الأصل فأذكر صفته التَّقْدِيرِيَّة، ولا أضفي عليه دقة لم يحملها. ومن هذا الباب نطاق بُرَيْك بين ١١٥٨ و١١٩٠هـ، وظهور مُحَمَّد في ١١٩٠ و١١٩١هـ، وورود نُوَيْعِم مع أبيه سنة ١١٨٧هـ ثم بعد وفاة أبيه سنة ١١٩٩هـ. هذه الموارد تصل الرجل بأبيه وتضبط طبقته، وتفتح مجال المُعَاصَرَة، على تفاوت المناسبة التي أدخلت كل واحد منهم في الورق. [٢، ٢٦]

أما إذا بقي الرقم في حدّه الصحيح، أمكنه أن يضبط ترتيب الطبقات، وأن يمنع المستحيل، وأن يرجح الممكن، من غير أن يدعي علمًا بالغيب الذي سكتت عنه الأوراق. ولا أجعل الوَثِيقَة صنمًا يقضي وحده في كل شيء، كما لا أجعل الرواية الشفهية بحرًا تذوب فيهالحدود. الوَثِيقَة قوية في الموضع الذي كتبت لأجله، فإذا سمت رجلاً وأباه في بيع أو إرث أو عهد له صلة بالتعريف، كان لفظ الأبوة فيها مباشرًا أو قريبًا من المُبَاشِرَة، وإذا سمت ممثلاً سياسيًّا لقومه، أثبتت تمثيله ولم تنشئ له أبناء، وإذا قيدت مأمونًا على بدنة، أثبتت وظيفة العد وحمل الحصوص ولم تجعل كل من تحته ولدًا لصاحب القيد. أما الرواية الشفهية فقوتها في الأَعْقَاب القَرِيبَة، وفي معرفة البيوت التي عاش بعضها إلى جوار بعض، وفي رد اللقب إلى رجل أدركه الآباء أو نقلوا عمن أدركه. فإذا التقت الوَثِيقَة والرواية، لم تذب إحداهما في الأخرى، بل صححت كل واحدة مجال صاحبتها، الورقة تحفظ الرأس القَدِيم، والذاكرة تحفظ تفرع الغصن الحَيّ، وتسير الأبوة بينهما في طريق يمكن فحصه. ولهذا أقول إن السلاسل النَّسَبِيَّة الأَبَوِيَّة هي أقوى براهين عدّي تمظهرًا بإزاء عد فَدْعُوس وعدود الموامين المحدثين، لأنها لا تطلب من الوظيفة أن تكون نسبًا، ولا من الشهرة أن تكون وثيقة، بل تحمل كل حلقة بشاهدها، ثم تنظر هل تتضافر الحلقات في عمود واحد أم تتداعى إذا نزع منها اسم شائع. ووادي الفَرْع الذي شهد طائفةً كبيرة من الصكوك والمعاهدات التي أعتمدها، لم يكن فضاءً صامتًا عن الكتاب حتى يقال إن الذاكرة وحدها كانت ديوان رجاله. وكان حاضرة قبلية تعرف الريشة والقلم كما تعرف السيف والبندقية، تبيع الأرض والنخل، وتقسم الحقوق، وتثبت الحدود، وتعقد العهود، وتسجل الديات، وتعرف من شهد ومن ضمن ومن ورث. ولم تكن الكتابة فيه زينة مدنية طرأت على مجتمع شفهي، بل أداة من أدوات انتظامه، بها تحفظ حجة المشتري، ويصان حق الوارث، وتستقر كلمة الحلف، ويعرف مَن حمل عن سواه. ولذلك جاورت الروايةَ أوراقٌ كثيرة، وجاور المجلسَ سجل، وجاور اسمَ الشهرة تعريفٌ يصرح أحيانًا بالأب والجد.

وهذا لا يعني أن كل عقب موثق في كل طبقة ولا أن جميع الصكوك باقية، ولكنه يمنع المنهج من أن يتعامل مع الماضي كما لو كان فضاء لا شاهد فيه إلا رواية متأخرة. فإذا ظهرت سلسلة أبوية في صكوك متباعدة، ومن ثمّ صعدت إليها أعقاب معروفة، كان العد الشفهي جسرًا بين موضعين موثقين، لا أصلاً منفردًا يخلق من الذاكرة ما لم تعرفه الأرض ومن هنا يجيء قولي إن العد الشفهي يربط الأصل بالفَرْع والفَرْع بالأصل، فهو يملأ الوصل المعقول حيث تدل عليه أطراف مستقلة، ولا يمنح الباحث رخصة في اختراع آباء عند الجذور.

مُبَارَكُ بْنُ ضَبْعَانَ وَطَرِيقَا بُرَيْك

أبدأ بمُبَارَك بن ضَبْعَان، الذي يرد في سجل مادتي بسنتي ١١١٥ و١١٣٢هـ. ومنه بُرَيْك، ومن بُرَيْك مُحَمَّد ونُوَيْعِم، ثم تتشعب الأعْقَاب من هذين الطريقين. ولم يبق اسم مُبَارَك رأسًا ترددُه الرواية عند آخر صعودها، بل حفظت بنوته لبُرَيْك شواهدُ تتساند مع الأعمدة النازلة منه. فالأب الذي تُظهره الوَثِيقَة هو نفسه الذي تطلبه السلسلة، وتتحدد المسألة في هذا الالتقاء قبل أن ندخل في اختلاف الروايات على تسمية الرأس. [١، ٢، ٢٦]



الشَّاهِد ١، مُبَارَك بن ضَبْعَان [١]

ويظهر بُرَيْك بن مُبَارَك بن ضَبْعَان في نطاق توثيقي يمتد من سنة ١١٥٨هـ إلى سنة ١١٩٠هـ. ومن أوضح شواهده العَهْد المؤرخ سنة ١١٨٨هـ، إذ يرد فيه بعموده الصريح، داخل مجلس جمع رجالاً من العُطُور وبَنِي عَمْرٍو وشَهْرَان. فقد اجتمع له تعريف الشخص والبنوة والفعل العام في مورد واحد. وتضيف إليه شواهد نُوَيْعِم وأخيه مُحَمَّد طريقًا نازلاً إلى الذرية، فتعرف الأسرة بأبيها كما يعرف الأب بابنيه. وأردّ كل واحد من هذه الوجوه إلى مورده، ليبقى تاريخ التمثيل معينًا لموضع الرجل في جماعته، وتبقى البنوة متصلة بلفظها وشواهدها. [٢، ٢٦]

الوظيفة تكشف مكانة صاحبها في زمانه، لكنها لا تلد أباه، والنسب هو الذي يصحبه قبل المنصب ويبقى بعد زواله. [٢]

ثم يظهر **مُحَمَّد بن بُرَيْكٍ بن مُبَارَكٍ بن ضَبْعَانَ** في وثيقتي (١١٩٠ و١١٩١هـ) أول مأمون لضبعان اذ اقترن مأمونًا ظهوره بمرحلة استبانت فيها بدنة الضَّبَاعِين في القيد المأموني

الخاص. وهذه النقطة لا أوردها للتفاخر بأسبقية بيت جدي في وظيفة ومسؤولية اجتماعية وسياسية ، بل لأنها تصل هذا الرجل بأبيه في اللحظة التي صار فيها العد أثرًا مكتوبًا. بُرَيْك سابق في التمثيل "الحَجرَة» ، ومُحَمَّد لاحق في المَأْمُونيَّة، تعاقب الرجلان أبًا وابنًا، ولم تتعاقب الوظيفتان على معنى أن الحُجْرَة انقضت فبدأت المَأْمُونيَّة. الحُجْرَة ضمان وتمثيل إلى الخارج، والمَأْمُونيَّة ائتمان على العدد والحصوص والمَغْرَم إلى الداخل، وقد تجتمعان في رجل واحد وقد يفترقان بحسب المقام. وما يعنيني هنا أن محمدًا لم يطفُ اسمًا مجهول الأصل عند أول سجل للبدنة، بل دخل السجل وهو مُحَمَّد بن بُرَيْك، وبُرَيْك ثابت الاتصال بمُبَارَك بن ضَبْعَانَ. فإذا جاء عد متأخر فجعل أصل الجمهور مُبَيْرِيك، وجب أن يبين أين يذهب بهذه السلسلة الوَثَائقيَّة، هل ينكر محمدًا؟ أم ينكر أباه بُرَيْك؟ أم ينكر مُبَارَك أبا بُرَيْك؟ لا يكفي أن يعاد نَطق الاسم، لأن الحجَّة ليست في موسيقى اللفظ، وإنما في موضع كل رجل بين أبيه وابنه. وعلى الذراع الأخرى يظهر **نُوَيْعِم بن بُرَيْك بن مُبَارَك بن ضَبْعَانَ** سنة ١١٨٧هـ مع أبيه، ثم يظهر سنة ١١٩٩هـ بعد وفاة أبيه. (عُمَّر نويعم إلى أزيد من قرن من الزمان-عاصر باني بن عايد!) هذا التسلسل بالغ الدلالة، إذ لا يحفظ اسم نُوَيْعِم مجردًا، بل يحفظ حالتين مستقلتين تفصل بينهما وفاة الأب، حالةً كان فيها الابن معرفًا بأبيه الحَاضر، وحالةً بقي فيها الابن حاملاً النسبة نفسها بعد غياب الأب. ومن ثم لا تكون أبوته لبُرَيْك ثمرة استدراك متأخر صنعته ذرية نُوَيْعِم، ولا تكون بنوته احتمالاً استخرجه الباحث من تقارب الأعمار، بل علاقة ثبتت على جانبي حادثة فاصلة. وحين ينضم هذا الطريق إلى طريق أخيه مُحَمَّد، يشتد مركز بُرَيْك، لأن شاهدين يتفرعان منه، ولكل منهما تاريخ وأعقاب، ولا يلتقيان تحت بُرَيْك حتى يقال إنهما ترديد لرواية بيت واحد. فالاختلاف بعد نقطة الالتقاء هو الذي يختبر صدقها، لو كان بُرَيْك اسمًا محدثًا لجمع فرعين متباعدين، لاحتجنا إلى تفسير اتفاق المادة العليا مع ذاكرتين نازلتين، أما وقد ظهر هو وابناه في الوَثَائِق، ثم صعدت إليه أعقابهما، فإن احتمال الصناعة يتراجع أمام بنية لا تقوم على شاهد منفرد. [٢] ومن مُحَمَّد بن بُرَيْك ينزل طَايِل، ومن طَايِل تتشعب طرق يظهر فيها عَوَّاد وعَايِد، ثم يتصل من عَايِد بَانِي وبَقِيَّة وثَامِر، ويجيء من بَانِي بَطْحِيّ ومُقَيْعِيس ودَابَان، ومن بَطْحِيّ مَرْجِيّ الذي تنتسب إليه الحَدَارِيَّة. والسلسلة التي أمثل بها هذا الذراع هي، **بَانِي بن عُبَيْد بن عَبْدُالله بن مَرْجِيّ بن بَطْحِيّ بن بَانِي بن عَايِد بن طَايِل بن مُحَمَّد بن بُرَيْك بن مُبَارَك بن ضَبْعَانَ**. ليست فائدتها أن تطيل الاسم، بل أن تجعل كل انتقال مرئيًّا، وأن تمنع قرب الرجال في المعيشة من تسوية رتبهم في النسب. وتشهد الشجرة المرفقة لهذا العمود في جذعها قبل أن تتسع أغصانها، ضَبْعَان، فمُبَارَك، فبُرَيْك، فمُحَمَّد، فطَايِل، فعَايِد، فبَانِي، فبَطْحِيّ، فمَرْجِيّ ثم تنبسط السلالات بعد ذلك. وهي ليست برهانًا لمجرد أنها رُسمت، فالرسم تابع للمادة لا حاكم عليها، لكن قيمتها أنها تعرض في صورة واحدة ما تتفرق شواهده بين الوَثَائِق

والرواية، وتسمح للقارئ أن يرى إن كان غصن قد ألصق بجذع لا يحمله. وحين توافق الصورةُ الصكوكَ، لا يصير التوافق تكرارًا، لأن إحدى الوسيلتين تحليلية نصية، والأخرى تركيب بصري يختبر اتساق النتيجة. وتأتي تواريخ الظهور في هذا الذراع على نحو يزيل وهم أن السلسلة الشفهية معلقة بين مُحَمَّد والأَعْقَاب. فقد ورد عَوَّاد بن طَايِل في وثيقة سنة ١٢٣٠هـ، وورد بَانِي بن عَايِد بن طَايِل بن مُحَمَّد سنة ١٢٨٤هـ، وورد عَايِد بن طَايِل بن مُحَمَّد سنة ١٢٩٠هـ، وورد بَقِيَّة بن عَايِد بن طَايِل بن مُحَمَّد سنة ١٣١٠هـ. ولا غرابة في أن تسبق وثيقة الابن وثيقة الأب، لأننا لا نؤرخ الولادة، بل أول ما بقي بأيدينا من أوراق، وقد يتصرف الابن فيبيع أو يشهد قبل أن تقع لنا وثيقة متأخرة يسمي فيها الأب، وقد يعيش الأب والابن زمنًا طويلاً متعاصرين. إن الاعتراض لا يقوم إلا لو دل التاريخ على استحالة كأن يثبت موت الأب قبل إمكان ولادة ابنه بنص قاطع، أما اختلاف ترتيب الوَثَائِق فلا يقلب الأبوة. بل إن ورود بَانِي في ١٢٨٤هـ ثم عَايِد في ١٢٩٠هـ يقوي معنى التعاصر، وورود بَقِيَّة في ١٣١٠هـ يثبت فرعًا آخر من أبناء عَايِد غير طريق بَانِي، بينما يثبت عَوَّاد سنة ١٢٣٠هـ تشعبًا مبكرًا من طَايِل. وهكذا لا تبقى السلسلة خطًّا وحيدًا قد يكون أخطأه راوٍ، بل تتحول إلى شبكة من نقاط مؤرخة يلتقي بعضها عند طَايِل وبعضها عند عَايِد. ولا يصح أن تمر الأسماء هنا مرورًا مجملاً، فالتفصيل نفسه امتحان للدقة. مُقَيْعِيس ودَابَان ابنا بَانِي بن عَايِد، أما مَرْجِيّ فليس أخًا لهما، بل هو ابن بَطْحِيّ بن بَانِي، ولذلك يكون مُقَيْعِيس ودَابَان عمَّيْ مَرْجِيّ لا أخويه لمجرد المعاصرة والمسانَنة. وقد يبدو الفرق صغيرًا لمن يريد رأس النسب وحده، لكنه يكشف مقدار ما يمكن أن تصنعه الذاكرة إذا سوت بين رجال تقارب حضورهم أو اشتركوا في حمى واحدة. إسقاط طبقة بَطْحِيّ لا يغير لقبًا فحسب، بل يحول العم إلى أخ، ويقصر السلسلة جيلاً، ثم يفسد كل قياس زمني يبنى عليها. ومن هنا لم أكتف في عدّي بمعرفة أن الحَدَارِيَّة ومُقَيْعِيس ودَابَان يجتمعون في بَانِي، بل عينت جهة الاجتماع، الحَدَارِيَّة ذرية بَطْحِيّ بن بَانِي، والفرعان الآخران من ابني بَانِي مباشرة. وهذه العناية ليست تجميلاً للشجرة، وإنما هي طريقة لمنع الخطأ من أن يتسع، لأن الخلل في الحلقة الدنيا قد يصعد، ومع كثرة الاختصار يصير الجَدُّ أبًا، ثم يتخذ قصر السلسلة ذريعة لإدخال أصل لم يكن فيها (كما جرى من شجرة ذوي بريك المبيريكية التي شطبت عائدًا من سلالة باني!) .

ويأتي خط هَادِي شاهدًا آخر من ذرية مُحَمَّد بن بُرَيْك، هَادِي بن حَمْيَان بن هُمَيْجَان بْنُ كُلَيْب بن عَوَّاد بن طَايِل بن مُحَمَّد بن بُرَيْك بن مُبَارَك بن ضَبْعَانَ هذا الطريق لا يمر ببَانِي ولا ببَطْحِيّ، بل يفترق من عَوَّاد ثم يلتقي بخط مَرْجِيّ عند طَايِل، وبعد طَايِل يصعدان معًا إلى مُحَمَّد فبُرَيْك فمُبَارَك فضَبْعَان. وقيمته الحجاجية ناشئة من هذا الاسْتِقْلَال النَّسَبِيّ، لو لم يكن عندنا إلا سلسلة مَرْجِيّ، لأمكن معاندًا أن يزعم أن طَايِل حلقة حفظها بيت واحد أو أدرجها متأخر، أما حين يحفظ عقب آخر طريقه من هَادِي إلى عَوَّاد إلى طَايِل،

ثم يتفق الطريقان فوق نقطة افتراقهما، فإن طَايِل لا يعود رهين رواية الحَدَارِيَّة، كما لا يعود مُحَمَّد رهين طريق واحد من ذريته. وكلما تكاثرت الأذرع المُسْتَقِلَّة تحت الجد ثم اجتمعت فيه، انخفض احتمال أن يكون الاجتماع مصطنعًا، لأن الصناعة تحتاج عندئذ إلى أن تفسر توافق ذاكرات مختلفة مع وثائق متباعدة، لا إلى أن تفسر عبارة منفردة.

وأما ذراع نُوَيْعِم فيمثله مثالاً لا حصرًا اتصالُ عصبةً، عَلِيّ بن حُدَيْرَان بن مُطْلَق بن حَسَن بن مُطْلَق بن نُوَيْعِمٍ بن بُرَيْك بن مُبَارَك بن ضَبْعَانَ وهو طريق لا يشارك ذرية مُحَمَّد إلا في بُرَيْك وما فوقه، ولذلك يرفع برهان الرأس درجة أخرى. فلو كانت تسمية ذوي بُرَيْك مجرد لقب اجتماعي التصق بأسر مختلفة، لكان اجتماع خط مُحَمَّد وخط نُوَيْعِم عند بُرَيْك محتاجًا إلى شاهد خارجي، لكن الوَثَائِق قد سمت الأخوين ابنين له، وسمت نُوَيْعِم معه ثم بعده، فصار اللقب وصفًا لنسب معلوم لا مظلة غامضة. ويؤدي هذا إلى نتيجة لا يجوز إغفالها، ذوو بُرَيْك ليسوا ذرية رجل يسمى مُبَيْرِيك حُذف بعض اسمه، وإنما ذرية بُرَيْك بن مُبَارَك بن ضَبْعَانَ

وقد قام من مُحَمَّدٍ ونُوَيْعِم طريقان يثبتان ذلك. فمن أراد نقلهم إلى مُبَيْرِيك لم يكفه أن يحتج بتقارب الجرس بل يلزمه أن يقدم سلسلة أبوية تقابل هذه السلاسل، وأن يبين كيف تحولت أبوّة مُبَارَك الصريحة إلى اسم آخر، وكيف اتفقت الوَثَائِق والأَعْقَاب على بُرَيْك إن كان الأصل سواه. وهنا ينهض السؤال الذي لا تجيب عنه الرواية المخالفة إلا إذا راجعت أصلها، لقد افترى بعضهم لنُوَيْعِم أبناء لا عقب لهم، ولم يكن مصدر الزيادة وثيقة ولا سلسلة حية، بل دعوى شفوية قيلت لتملأ رسمًا. فإذا كانت الذاكرة الشعبية التي احتج بها هذا القول قد عرفت نُوَيْعِم وأسرته حتى أحصت له أبناء انقطعوا ولم يبق لهم عقب يراجع الخبر من جهتهم، فكيف قصرت الذاكرة نفسها عن معرفة أبيه بُرَيْك بن مُبَارَك، وهو الذي ظهر مع ابنه في الورق، ثم جعلته من مُبَيْرِيك استنادًا إلى عد فَدْعُوس وحده؟ إن الذاكرة لا يجوز أن تكون حجة مطلقة حين تزيد أبناءً غائبين، ثم تصبح عاجزة حين تواجه أبًا حاضرًا في الوَثِيقَة.

إما أن تقبل الفحص في الموضعين، وإما أن تكون أداة انتقائية تنتقي منها النتيجة قبل الدليل. وأنا لا أنفي أن تحفظ الرواية اسم من مات بلا عقب، فقد يقع ذلك، ولكن مثل هذا الخبر يحتاج إلى سند أو تضافر مستقل، لا سيما إذا استعمل لتعديل بناء نسب موثق. أما أن تُستدعى الذاكرة لإكثار أبناء نُوَيْعِمٍ، ثم يُهمل ما حفظته الوَثِيقَة من أبيه، فذلك قلب لمراتب الإثبات لا تحقيق لها.

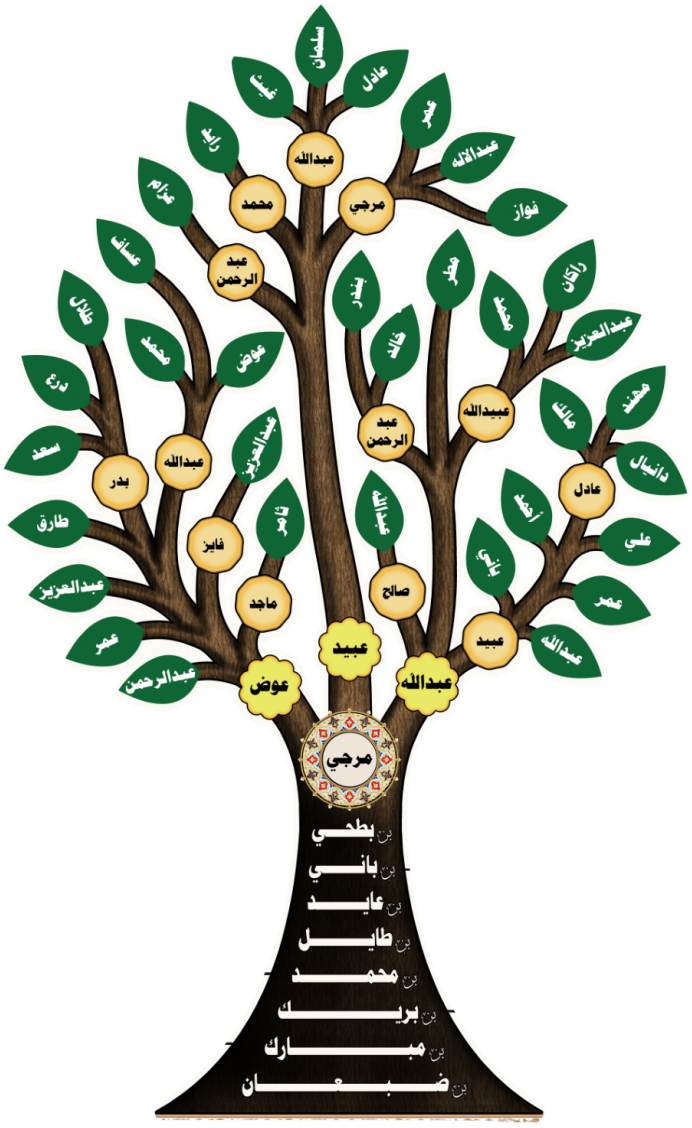
ولا يحل هذا الإشكال أن يقال إن بُرَيْك ومُبَيْرِيك اسم واحد طال مرة وقصر أخرى، لأن اتحاد الاسم، لو سلم جدلاً، لا يثبت اتحاد الموضع. عد فَدْعُوس يجعل مُبَيْرِيك ابنًا لضَبْعَان ورأسًا لباقي الضَّبَاعِين، بينما المادة التي أعرضها تجعل بُرَيْك ابنًا لمُبَارَك بن

ضَبْعَانَ، ثم تجعل له محمدًا ونُوَيْعِم. فالخلاف ليس في حرف زائد، بل في جيل كامل وفي أبوة محددة. ولو سوينا الاسمين من غير برهان لوقعنا بين احتمالين كلاهما يهدم الرواية المخالفة، إما أن يكون مُبَيْرِيك هو بُرَيْك نفسه، فيلزم ردّه إلى أبيه مُبَارَك وإبطال كونه ابنًا مباشرًا لضَبْعَان، وإما أن يكون رجلاً آخر، فيلزم إثباته مستقلاً وإقامة الطريق بينه وبين الفروع التي نسبت إليه. أما إبقاء اسمه ابنًا لضَبْعَان، ثم أخذ أعقاب بُرَيْك بن مُبَارَك وإلحاقها به لقرب اللفظ، فليس جمعًا بين الروايتين، بل تركيب ثالث لا سند له. والتحقيق لا يسوي التعارض بإذابة الفروق، بل يعين موضعه ثم يطلب الدليل القادر على رفعه.

وقد يقال إن اشتهار بعض الرجال في الصكوك بعبارة ابن ضَبْعَانَ يثبت بنوتهم المُبَاشِرَة له، وهذا استدلالٌ لا يراعي لغة التعريف القبلي. فالنسبة إلى الجد الأعلى قد تختصر الوسائط حين يكون المخاطبون عارفين بالبيت، كما ينسب الرجل إلى قبيلته أو جده الجَامِع من غير أن تسقط آباؤه حقيقة. والفيصل أن ننظر، هل عندنا نص مفصل يبين الوسائط؟ فإذا ثبت بُرَيْك بن مُبَارَك بن ضَبْعَانَ في مواضع صريحة، حمل الاختصار بُرَيْك بن ضَبْعَانَ، أو ابن ضَبْعَانَ مجرّدًا على الشهرة، ولم نجعله ناسخًا للتفصيل. إن المجمل يرد إلى المبين، لا المبين يرد إلى ظاهر المجمل، وإلا لأمكن لكل صك اختصر اسم رجل أن يمحو آباءه، ولتحولت عادة التعريف إلى آلة تقلب الأنساب. وقد أتت السلاسل النازلة من بُرَيْك، ثم شواهد مُحَمَّد ونُوَيْعِم، بما يمنع هذا العبث، فهي لا تترك العبارة المختصرة منفردةً، بل تحيطها ببناء يفسر لماذا صح أن يعرف الرجل بجده مع بقاء أبيه.

وعليه فإن الجذر الأول لا يقوم على دعوى واحدة، بل على تراكب خمسة أوجه متساندة، أولاً، مُبَارَك في طبقة أبناء ضَبْعَانَ، وبُرَيْك ثابت البنوة له في نطاق ١١٥٨–١١٩٠هـ، ومُحَمَّد ظاهر في ١١٩٠ و١١٩١هـ، ونُوَيْعِم ظاهر مع أبيه سنة ١١٨٧هـ وبعده سنة ١١٩٩هـ، ثم أعقاب كل من الأخوين تصعد في سلاسل مستقلة إلى بُرَيْك. وتحت مُحَمَّد تتعدد الطرق مرة أخرى، طريق عَوَّاد المؤرخ سنة ١٢٣٠هـ، وطريق عَايِد الذي تشهد له وثيقة ١٢٩٠هـ، وطريق بَانِي سنة ١٢٨٤هـ، وطريق بَقِيَّة سنة ١٣١٠هـ، ثم شجرة الحَدَارِيَّة وأعقاب بَانِي وعَوَّاد. هذه ليست أسماء مصفوفة حول نتيجة مقررة، إنها حلقات إذا نزعت إحداها بقي من البنيان ما يسند البقية، وإذا جمعتها ظهر أن مُبَيْرِيك لا يفسرها، بل يضطر إلى تجاهلها أو إعادة تسميتها. لذلك أثبت الجذر كما حملته مادته، مُبَارَك بن ضَبْعَانَ، ومنه بُرَيْك، ومن بُرَيْك مُحَمَّد ونُوَيْعِم، ومنهما ذوو بُرَيْك بأذرعهم المعروفة. [٢]

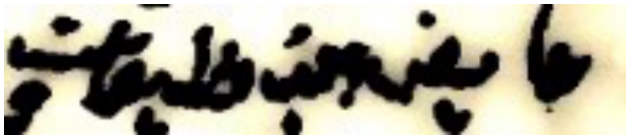
وتعرض شجرة أسرة مَرْجِيّ الحَدَارِيّ سلائل بَطْحِيّ بن بَانِي، بأعمدتها الصاعدة إلى ضَبْعَان. أوردها نموذجًا لوصل العقب بأصوله، وتُراجع أسماء رجالها على الشَّوَاهِد التي تقدمها المادة. [٢، ٣١]


سلمان
عادل
عمر
عبدالله
فواز
عبدالله
مرجي
محمد
عبد الرحمن
عوض
عبدالله
بدر
عبدالله
عادل
علي
عمر
عبدالله
عبيد
عبيد
عبدالله
صالح
ماجد
فايز
مرجي
بن بطحي
بن باني
بن عايد
بن طايل
بن محمد
بن بريك
بن مبارك
بن ضبعان

عَائِضُ بْنُ ضَبْعَانَ

ذَوُو مُبَارَك وَذَوُو مُسَيْعِيد وَذَوُو رَشِيد

ثم أنتقل إلى عَائِض بن ضَبْعَانَ، لا انتقالاً من حكاية إلى أخرى، بل انتقالاً إلى اختبار جديد للقاعدة نفسها. فلو كان عدّي مفروضًا على المادة لاحتاج كل جذر إلى الحيلة ذاتها، غير أن جذر عَائِض يأتي بطريق مختلف، وثائق مبكرة تسمي الرأس وأبناءه، ثم سلسلتان طويلتان مشهورتان تصعدان من فرعين متباينين، إحداهما تنتهي إلى فَدْعُوس نفسه. يظهر عَائِض بن ضَبْعَانَ في مادة سنة ١١٣٤هـ، في موضع زمني يوافق كونه من طبقة مُبَارَك وسَفْرَان ابني ضَبْعَان. وليس الرقم وحده هو الذي يثبته ابنًا، ولكنه يمنع أن يكون اسمًا متأخرًا رفعته الرواية إلى طبقة لم يدركها، ويجعل ما يأتي بعده من أسماء متدرجًا في الزمن. ومن عَائِض يتفرع عُوَيِّض وعَوْض وزُوَيْد، والثلاثة ليسوا ألفاظًا مترادفة، ولا روايات متنافسة عن رجل واحد، بل رؤوس مسارات مختلفة، يختص كل منها بأعقاب وشواهد. وتكتسب التفرقة بين عُوَيِّض وعَوْض منزلة مركزية، لأن تقارب الاسمين في الصوت والرسم كان يمكن أن يدعو الذاكرة إلى دمجهما، غير أن الوَثِيقَة والسلسلة تفصلان ما تقاربت حروفه. [٤]



يظهر عَوْض بن عَائِض في نطاق ١١٦١–١١٧٧هـ، ويظهر عُوَيِّض بن عَائِض سنة ١١٨٠هـ، ثم يظهر مُسَيْعِيد بن عَوْض بن عَائِض سنة ١٢٠٩هـ، ويظهر مُبَارَك بن عُوَيِّض بن عَائِض في نطاق ١٢٢٩–١٢٤٠هـ. فلكل أخ امتداد يخصه، من عَوْض ذوو مُسَيْعِيد وذوو رَشِيد، ومن عُوَيِّض ذوو مُبَارَك. ولو كان الاسمان اختلاف نطق لرجل واحد، لما استقام انقسام الأَعْقَاب ولا تمايز شواهدهما، ولاضطررنا إلى جعل مُسَيْعِيد ومُبَارَك أخوين تحت أب واحد، خلاف ما تحفظه السلاسل. إن الحرف الصغير هنا يحرس جيلين كاملين، والضبط اللغوي يصبح ضربًا من صيانة النسب. [٤] ومن عُوَيِّض تصعد سلسلة فَدْعُوس نفسها، فَدْعُوس بن شَلْيَان بن مُبَارَك بن صُغَيِّر بن القَاسِي بن مُبَارَك بن عُوَيِّض بن عَائِض بن ضَبْعَانَ. أسوقها كاملة لأن فيها مفارقة برهانية جديرة بالتأمل، فالرجل الذي نقل العد المخالف يحمل في عموده الأبوي شاهدًا قويًّا على أحد جذور عدّي. إن نسب فَدْعُوس الشخصي لا يصعد إلى مُبَيْرِيك، ولا يجعل مُبَارَك الذي فوقه ابنًا مباشرًا لضَبْعَان، بل يمر بمُبَارَك بن عُوَيِّض، ثم عُوَيِّض بن عَائِض، ثم عَائِض بن ضَبْعَانَ. ولا أستعمل هذه المفارقة للطعن في الرجل، بل لإظهار أن الذاكرة قد تكون دقيقة في قريب

النسب، ثم تضغط البعيد في رؤوس قليلة توافق نظام المَأْمُونِيَّة الذي عرفته. فعده الشخصي شاهد له وعليه في آن، يشهد له بحَسَن حفظ آبائه الأدنين، ويشهد على ضرورة فحص رؤوس عدّه العام، لأن السلسلة الأَبَوِيَّة التي يحملها لا تطابق التوزيع الثلاثي الذي ينسبه إلى ضَبْعَانَ. [٣]

في نقل السلسلة وحقيقة موضع التصحيح

تختلف السلسلة المَطْبُوعَة عن العمود الذي انتهيت إلى تحريره في موضع معين يجعل مُبَارَك فوق عُوَيِّض، أما مقابلتي لطرق الأَعْقَاب فترد عُوَيِّض إلى أبيه عَائِض. أُثبت الصيغتين في سجل الإحالات، وأتحمل نسبة التصحيح إلى تحقيقي، فلا أَنسب إلى الحاشية ألفاظًا لم تطبع فيها. ومن هنا يستقيم الاحتجاج بالسلسلة المحررة من غير إخفاء موضع العمل الذي فصل بينها وبين النص المنقول. [٣، ٤، ٣٠]

الموضع	لفظ النقل المَطْبُوع	العمود المعتمد ووجه المقابلة
أبو عُوَيِّض	مُبَارَك بن ضَبْعَان	عَائِض بن ضَبْعَان، ملتقى طريقي عُوَيِّض وعَوْض [٤]
رسم عُوَيِّض	عُوَيِّض في الحاشية	الرسم محفوظ، وهو غير عَوْض صاحب الطريق الآخر [٣، ٤]
حد نسبة التصحيح	خبر فَدْعُوس في [٣]	التصحيح نتيجة تحقيقي في [٤]، والعمودان يعرضان مستقلين

وهذا هو الفارق بين عد الرجل لنفسه وعد المَأْمُونِيَّة للبطون التي تحت سجلها. الأول يتحرك في عمود أبوي عاش في بيت واحد، وتحتاج كل حلقة فيه إلى معرفة أبيها المُبَاشِر، أما الثاني فقد يختصر جماعات كثيرة في أسماء رؤوس تحفظ مواضعها العملية، هذه بدنة يحملها فلان، وذاك فرع استقل بقيده، وهؤلاء كانوا في مأمونية ذلك البيت

ومع تعاقب الأجيال قد ينقلب اسم المَأْمُون في الذاكرة إلى اسم جد، أو اسم الفَرْع إلى ابن، أو يندمج مُبَارَكان متباعدان في مُبَارَك واحد. ومن ثم أميز حكمين لا يجوز خلطهما، عد المواميين محفوظ وظيفي نفيس حين يسأل عن الحصوص والمَغْرَم والنيابة، ولكنه بوصفه قسمة أبوية مكتملة لضَبْعَان باطل في مجموعه، لا لأن كل جزئية فيه كذب، بل لأن القاعدة التي أنشأت مجموعه نقلت أسماء الوظيفة إلى منزلة النسب، ثم وزعت عليها الفروع بغير سلاسل تصلها. فمُبَيْرِيك يصادم مُبَارَك أبا بُرَيْك وعائضًا بما تحته من طريقين، ومُبَارَك المنسوب إليه الجَرَابِعَة لا يملك طريقًا أبويًا يصل إليهم، ومسْفِر لا يتصل بالعُرُوم في المادة المعروضة، وقد استبان عمودهم الأبوي إلى رَشُود بن رَشْدَانَ بن المخُيْمِرِ، فموضع البحث الباقي فوق هذا العمود، لا إحلال مِسْفِر محل آبائه المعروفين.

أما سلسلة فَدْعُوس الشخصية فتبقى معتبرة، بل تقدم المثال من داخل العد نفسه، هي أصح من قسمته العامة لأنها مفصلة، قريبة العَهْد بآبائه،. وقابلة للمراجعة اسمًا اسمًا. وبطلان المجموع النَّسَبِيّ لا يوجب إبطال كل خبر جزئي فيه، وإنما يعني أن الأجزاء الصحيحة لا تنتظم وفق الرؤوس التي جعلها لها.

ومن عَوْض بن عَائِض بن ضَبْعَان يصعد طريق مستقل تمثله بالمثال لا الحصر سلسلة **هَاجِد بن جَمَل بن مُنَاوِرٍ بن خَلَف بن مَسْنَد بن مُسَيْعِيدٍ بن عَوْضٍ بن عَائِضٍ بن ضَبْعَانَ** يعضدها ظهور مُسَيْعِيد بن عَوْض سنة ١٢٠٩هـ، ثم ظهور مَسْنَد من بعده في طبقته، ثم الأَعْقَاب التي تحفظ خَلَف ومُنَاوِر وجَمَل. ولا يلتقي هذا الطريق بطريق فَدْعُوس عند مُبَارَك ولا عند عُوَيِّض، بل يظل مستقلاً حتى يجتمعا في عَائِض. وهذه المسافة بين الذراعين هي موطن قوتهما، بيت ذوي مُبَارَك يحفظ خط عُوَيِّض، وبيت ذوي مُسَيْعِيد يحفظ خط عَوْض، والوَثَائِق تفصل بين الأخوين، ثم يجتمع الجميع في عَائِض بن ضَبْعَانَ. فإذا كان الاتفاق منقولاً عن رواية واحدة، كان متوقعًا أن تتطابق الأخطاء أو تختصر الطرق بالطريقة نفسها، أما أن يبقى لكل ذراع رجال ووثائق، ثم يتلاقيا في رأس مبكر، فذلك أقرب إلى بقاء النسب منه إلى صناعة رسم متأخر، ومنه أيضًا يقوم ذوو رَشِيد بن عَوْضِ بن عَائِضِ بن ضَبْعَانَ ولا أزعم في هذا الموضع أنني أحصي كل بيت من أعقاب رَشِيد، فغرض الحِجَّة تعيين الجهة التي ينتمي إليها الفَرْع، لا استنفاد أسماء الأحياء. ويحفظ طريق رَشِيد بن عَوْض بن عَائِض موضع فرع آخر في هذا الجذر، فيخرج أهله من إجمال بَقِيَّة الضَّبَاعِين إلى عمود معلوم. يجتمعون مع ذَوِي مُسَيْعِيد عند عَوْض، ويجتمع الطريقان مع ذَوِي مُبَارَك عند عَائِض. وهذا هو المقصود من إيرادهم هنا، إذ تُعرف جهةُ انتسابهم من غير حاجة إلى إعادة تعداد الأَعْقَاب الحَيَّة المعروفة عند أهلها. وتبقى مواقف الفروع المُعَاصِرَة من مَغْرَم جامع أو تنظيم مستحدث مسألة أخرى، أعرض صورها مبهمة الأسماء في مبحثها، حتى يستقل تحرير النسب عن تقلب الاختيار المُؤَسَّسِيّ. [٤، ٣٣]

هدي فهو أن تكون درجة العبارة مساوية لدرجة الدليل

وتترتب التواريخ في جذر عَائِض على نحو يرد اعتراض الانضغاط الجيلي فعَائِض ظاهر سنة ١١٣٤هـ، وعَوْض في ١١٦١–١١٧٧هـ، وعُوَيِّض سنة ١١٨٠هـ، ومُسَيْعِيد بن عَوْض سنة ١٢٠٩هـ، ومُبَارَك بن عُوَيِّض في ١٢٢٩–١٢٤٠هـ. ليست الفواصل متساوية، ولا ينبغي لها أن تكون، فالوَثَائِق لا تسجل كل رجل عند سن واحدة، وقد يتأخر أول ظهور بعضهم ويتقدم ظهور بعضهم الآخر. لكن الترتيب العام لا يقلب طبقة، الأب يسبق أو يعاصر ما يمكن أن يعاصره من أبنائه، والابن يتقدم على حفيده في نطاق يسمح به العمر، والأخ المتأخر قد يظهر بعد ابن أخيه الأكبر. وإذا كانت المقارنة الزمنية أداة مساعدة، فإن المادة

هنا لا تحتاج إلى ليّ الأرقام، بل تكشف بنفسها إمكان التدرج، وتفسر لماذا قد يتعاصر رجال يختلفون رتبة في العمود. ومن الخطأ الجلل أن يسقط الباحث اسمًا لأن المسافة بين ظهورين أقصر من متوسط افتراضي، كما أنه من الخطأ أن يمد جيلاً بلا حد ليستر انقطاعًا. الزمان حارس للسلسلة لا صانع لها. [٤]

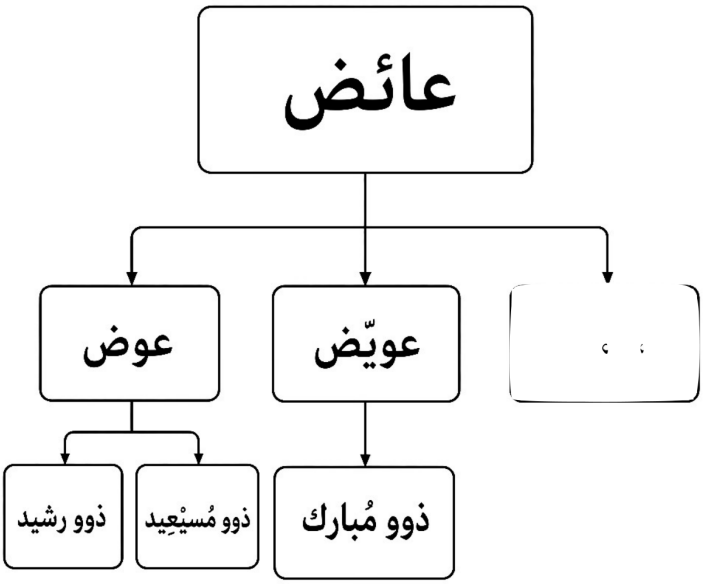
ويكشف ظهور مُبَارَك بن عُوَيِّض مأمونًا في المجال ١٢٢٩–١٢٤٠هـ معنى آخر لا غنى عنه لفهم انتقال العد. فهذا المُبَارَك ليس مُبَارَك الأول بن ضَبْعَانَ، ولا مُبَارَكًا مجهولاً يصلح أن تجمع تحته كل فروع تحمل الاسم، بل رجل متأخر في سلسلة عَائِض، مُبَارَك بن عُوَيِّضٍ بن عَائِضٍ بن ضَبْعَانَ. حين حمل المَأْمُونِيَّة دخلت تحت قيده فروع متعددة بحسب نظام الحصوص، فصار اسمه رأسًا عمليًّا معروفًا. ومع الزمن يسهل على الرواية التي تهتم بمن كان على القوم أن تضغط المسافة بينه وبين الجماعات، أو أن تخلطه بمُبَارَك الأول. لذلك يمثل تمييز المباركين مفتاحًا لنقد عد فَدْعُوس، الجَرَابِعَة ليسوا أبناء مأمون حملهم في سجل، ومُبَارَك الأول ليس هو المَأْمُون المتأخر، وحضور اسم واحد في وظيفتين وزمنين لا يجعل الرجلين واحدًا. الوَثَائِق المؤرخة هي التي تفصل ما جمعه اللفظ.

وعلى هذا يثبت الجذر الثاني لا بكثرة ذوي عَائِضٍ اليوم، بل بتضافر طرقه، عَائِض موثق في طبقته، وعُوَيِّض وعَوْض منفصلان بالأسماء والأعْقَاب، ومُبَارَك بن عُوَيِّضٍ ظاهر مأمونًا، ومُسَيْعِيد بن عَوْضٍ ظاهر في وثيقته، وسلسلة فَدْعُوس تصعد من الأول، وسلسلة جَمَل تصعد من الثاني، وذوو رَشِيد يردون إلى عَوْض، ويبقى زُوَيِّد في حد ما ثبت له. وهنا يظهر تفوق السلسلة الأَبَوِيَّة على العد المجمل، العد المجمل يقول الباقون من مُبَيْرِيك، أما السلاسل فتسمي آباءهم واحدًا بعد واحد حتى تجتمع في عَائِض. والقول المفصل مقدم على المجمل متى استقام شاهده، لأن المجمل يمكن أن يكون اختصار وظيفة، أما المفصل فيعرض نفسه للنقد في كل حلقة. ومن ثم يكون عَائِض ابنًا ثانيًا لضَبْعَان في عدّي، لا لأنني اخترت له موضعًا، بل لأن أبناءه وأعقابه ووثائقه لا يقبلون أن يذابوا في اسم مُبَيْرِيك من غير أن تهدم أنسابهم القَرِيبَة. وإذا فُكِّك برهان عَائِض إلى مقدماته ظهر أنه لا يقوم على الرقم ١١٣٤هـ منفردًا، ولا على سلسلة فَدْعُوس منفردة.

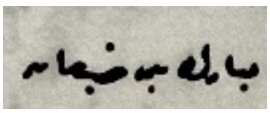
المقدمة الأُولَى شاهد رأسي يضع عائضًا في طبقته ويسميه في مادته، والثانية تفرع أفقي مبكر يفصل عَوْضًا عن عُوَيِّض، والثالثة استمرار نازل يثبت مُسَيْعِيدًا من عَوْضٍ ومُبَارَكًا من عُوَيِّضٍ، والرابعة طريقان صاعدان من بيتين مختلفين لا يلتقيان إلا عند عَائِض. لو سقط تاريخ واحد بقي التفرع والسلسلتان، ولو نوقشت سلسلة فَدْعُوس بقي طريق جَمَل وذوو رَشِيد، ولو نوقش طريق عَوْض بقي خط عُوَيِّض وما فيه من مأمونية مُبَارَك، وهذه الاستقلالية هي التي تمنع أن يكون عَائِض صدى لشجرة حديثة. أما عد المواميين فلا يقدم تفسيرًا منافسًا لهذه الكتلة، بل يضعها جميعًا تحت مُبَيْرِيك!

من غير أن يسوق طريقًا من مُبَيْرِيك إلى عَوْضٍ أو عُوَيِّض، فيستبدل برؤوس مسماة رأسًا مجملاً، ويطلب من الإجمال أن ينسخ التفصيل.

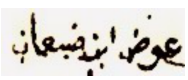
ويزداد هذا البرهان إحكامًا إذا نظرنا إلى بنيته من داخل قول المخالف نفسه! ففَدْعُوس ليس شاهدًا خارجيًا اخترعته لنقضه، بل صاحب العد المقابل، ومع ذلك يحفظ لنفسه عمودًا ينتهي إلى عُوَيِّض. فإذا صح عموده القَرِيب، وهو أولى مواضع روايته بالاعتبار، فقد شهد بأن مُبَارَك الواقع في سلسلته ليس ابن ضَبْعَانَ المُبَاشِر، فهو إن غر العدّ ما غر مثله العدَدْ، وإذا تركنا عموده وأخذنا قسمته العامة بلا بينة قلبنا مراتب الحجية، فقدمنا خبره الأبعد المجمل على خبره الأقْرَب المفصل. وليس المقصود أن شهادة الرجل لنفسه تعصمه، بل أن العد المأموني يتناقض من داخله حين يذيب سلسلة صاحبه في مُبَيْرِيك. وبرهان عُوَيِّض بهذا لا يستمد قوته من موافقتي وحده، وإنما من اجتماع وثائق الطبقة، واستقلال الأَعْقَاب، وشهادة الخصم في عموده الشخصي، وافتقار البديل إلى سلسلة تصل اسمه الجَامِع بالفروع التي نسبها إليه.



لوحة ٢، تفرع عَائِض وصور الأسماء المثبتة في طريقه [٤]



الشَّاهِد ٣، مُبَارَك في الاقتصاص، ويقابل بعموده الكامل في التحقيق [٤]



الشَّاهِد ٤، عَوْض بن ضَبْعَان في الاقتصاص المختصر، وعمود عَوْض بن عَائِض في التحقيق [٤]

سَفْرَانُ بْنُ ضَبْعَانَ

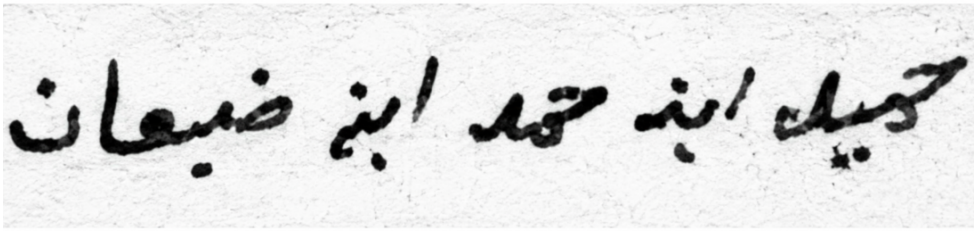
الجَرَابِعَة

ويبقى سَفْرَان بن ضَبْعَانَ، وهو الجذر الذي حجبه خلط دقيق بين اسم الأم وعمود الأب. وجُرَيْبِيعَة ليست أم حَمَد، ولا أبًا مستعارًا له، بل زوج حَمَد بن سَفْرَانَ وأم بنيه الثلاثة، أَحْمَد وعُوَيِّض وحُمَيِّد، فإذا جرى في اللسان أبناء جُرَيْبِيعَةَ فالمراد أبناء المرأة من زوجها حَمَد، لا أن حَمَد ابنها، ولا أن اسمها حلقة أبوية بينه وبين سَفْرَان. والفرق بين العبارتين ليس تدقيقًا لفظيًا هامشيًا، بل هو موضع البرهان كله، حَمَد بن سَفْرَانَ سلسلة صلب، وأبناء جُرَيْبِيعَةَ تعريف أمومي لجماعة بنيه. وقد يغلب اسم الأم على ذرية الرجل لشهرتها أو لسبب اجتماعي حفظته الجماعة، غير أن تعيين سبب الغلبة يحتاج شاهدًا خاصًا، فلا أحول احتمال الولاية أو الكفالة إلى واقعة بلا نص. الذي يثبت هنا بوضوح أن شهرة الأم واسم الفَرْع لا ينقضان أبوة حَمَد ولا أبوة سَفْرَان، كما أن الزوجية لا تنشئ نسبًا أبويًا جديدًا. [٦]

ويثبت حَمَد بن سَفْرَان شاهدًا في الوَثِيقَة المؤرخة في ١١ جُمَادَى الآخِرَة ١١١٦هـ، وتبقى صورة نقلها المتأخر مؤرخة في ١٦ مُحَرَّم ١٢٧٩هـ. ويظهر أَحْمَد وعُوَيِّض ابناه سنة ١١٧٦هـ في سجل المادة، ثم يظهر طَرِيّ بن أَحْمَد سنة ١١٨٦هـ. فتجتمع صراحة البنوة في الشهادة مع استمرار الأَعْقَاب في الموارد اللاحقة، ويتميز تاريخ الأصل من تاريخ نقله، وتوضع موارد الأبناء في طبقاتها من غير تحويلها إلى تواريخ ولادة. [٤، ٦، ٢٧]

أَحْمَد هو الأكبر في المحْفُوظ، وحُمَيِّد مات عقيمًا فلا يصطنع له عقب، وعُوَيِّض هو الأصغر الذي اتصلت ذريته. وهذه الصيغة تصون حقيقتين معًا، لا تسقط رجلاً لأن نسله انقطع، ولا تمنحه أبناءً كي يستوي رسم الشجرة. فحُمَيِّد ثابت في طبقته بقدر ما حملته المادة، ثم ينتهي عنده الطريق، ومن أَحْمَد وعُوَيِّض قامت أعقاب الجَرَابِعَة. ومن ثم فاسم أبناء جُرَيْبِيعَةَ أوسع من الأَعْقَاب الباقية اليوم، لأنه يشمل الإخوة الثلاثة في أصل التسمية، بينما لا يحمل استمرار النسب إلا ذراعا أَحْمَد وعُوَيِّض. وهذه الدقة تقطع سبيلين من الوهم، نقل حُمَيِّد إلى طبقة أبناء سَفْرَانَ، واختراع عقب له اعتمادًا على رواية لا تسندها سلسلة حية أو وثيقة. ويمثل ذراع أَحْمَد عمود طَرِيّ بن أَحْمَدَ بن حَمَد بن سَفْرَانَ بن ضَبْعَانَ، ويمثل ذراع عُوَيِّض عمود حُضَيْر بن مَرْزُوق بن عُقَيْل بن عُوَيِّض بن حَمَد بن سَفْرَانَ بن ضَبْعَانَ، والطريقان مستقلان في أعقابهما، يهبط الأول من أَحْمَدَ، ويهبط الثاني من أخيه عُوَيِّض، ولا يجتمعان إلا عند حَمَد، ثم يصعدان معه إلى سَفْرَانَ.

هذا التلاقي لا يستمد قوته من رسم الشجرة، بل من أن كل ذراع يحفظ رجالاً لا يحتاج الذراع الآخر إلى حفظهم، ثم يوافقهما الظهور المبكر لحَمَد وابنيه. وهكذا يتحقق لسَفْرَان ما تحقق لعَائِض من تعدد المسالك، وإن اختلف نوع الشَّاهِد، رأس موثق من فوق، وتفرع ابنين في الوسط، وعقبان صاعدان من أسفل [٥]



الشَّاهِد ٥، حُمَيِّد بن حَمَد بن ضَبْعَان، العثور على الاقتصاص من الوثيقة جهد شخصي أنا مصدرها [٥]

ولو كانت الجَرَابِعَة من صُلْبِ مُبَارَك كما تقرر القسمة المَأْمُونِيَّة، لوجب أن تقدم هذه القسمة واحدًا من ثلاثة أمور، نصًا يجعل حمدًا ابن مُبَارَك، أو سلسلة تنزل من مُبَارَك إلى أَحْمَدَ وعُوَيِّض، أو تفسيرًا يبين كيف اجتمع طريق طَرِيَّ وطريق حُضَيْر في حَمَد بن سَفْرَانَ ثم صارا من مُبَارَك. ولا يقدم العد شيئًا من ذلك، إنما يقدم اسم مُبَارَك رأسًا للجَرَابِعَة في مقام يغلب عليه أثر المَأْمُونِيَّة. وعلى الضفة الأخرى يقدم عدّي رجلاً مسمى، وأبوة مصرحًا بها، وذراعين متصلين. فالموازنة ليست بين رواية شفوية ووثيقة مفردة، بل بين نموذج يطلب من اسم مأمون أن يحمل أبوة جماعة، ونموذج يفصل الوظيفة عن الصلب ثم يعيد كل عقب إلى أبيه. وحين تتعارض دلالة وظيفية محتملة مع سلسلتين أبويتين مفصلتين، لا يسوغ تقديم الإجمال إلا بشاهد أقوى منهما.

ولا تعترض تسمية الجَرَابِعَة على هذا الأصل، بل تشرحه من جهة أخرى. (١) فجُرَيْبِيعَة أم أَحْمَد وعُوَيِّض وحُمَيِّد وزوج حَمَد بن سَفْرَانَ، فصح أن يعرف أبناؤها بها، وصح أن يغلب الاسم على ذريتهم، من غير أن يتبدل أبوهم. اسم الأم يجيب عن هوية الجماعة التي اشتهرت من رحم واحد، والسلسلة الأَبَوِيَّة تجيب عمن يليهم في الصلب، وهما جوابان متكاملان ما دام كل منهما في سؤاله. وإنما ينشأ التناقض إذا حملنا قول أبناء جُرَيْبِيعَةَ على أنه أبناء رجل اسمه جُرَيْبِيعَة، أو جعلنا الأم زوجًا مجهول النسب ينسخ اسم سَفْرَان. وفي هذا التصحيح لا أنقص من منزلة جُرَيْبِيعَة، بل أرد إليها موضعها الصحيح، أصل تسمية أمومي باقٍ في الذاكرة، لا واسطة أبوية مصطنعة.

أما دخول الجَرَابِعَة زمنًا في قيد مأموني يحمله مُبَارَك بن عُوَيِّض، ثم استقلالهم بمأمونية تخصهم، فيصف انتقال القدرة ولا يعيد كتابة الأنساب. كانوا من حَمَد بن سَفْرَانَ قبل النيابة، وظلوا منه في أثنائها وبعد الاسْتِقْلَال، لأن حامل الحصة لا يصير أبًا لمن حمل عنهم، كما أن انفكاك الحصة لا يمحو أباهم. وعلى هذا تتوافق أربع طبقات من الدليل

النص المبكر يثبت حمدًا إلى سَفْرَانَ، والظهور اللاحق يميز ابنيه، والسلسلتان تصعدان من طَرِيّ وحُضَيْر، والتاريخ المُؤَسَّسِيّ يفسر كيف اجتمع الفَرْع في مأمونية غيره ثم صار قادرًا على عد نفسه. ليس المستوى الرابع شاهد أبوة، لكنه يرفع التعارض الظاهري الذي استمد منه العد الآخر قوته. [٦]

وبذلك لا يبقى سَفْرَان ذيلاً تابعًا لقوة جذر مُبَارَك، بل يقوم ببرهان يخصه، حَمَد متصل به في الشَّاهِد المبكر، وأَحْمَد وعُوَيِّض متفرعان من حَمَد، وطريقا طَرِيّ وحُضَيْر صاعدان من ذراعين مستقلين، واسم الجَرَابِعَة مفسر بأمومة جُرَيْبِيعَة للبنين، وسجل المَأْمُونِيَّة موضوع في وظيفته لا في موضع الأبوة. ولا يستعير واحد من هذه الشَّوَاهِد دلالته من الآخر، فالسلسلة تثبت الصلب، والتاريخ يضبط الطبقة، والاسم الأمومي يفسر الشهرة، والمؤسسة تشرح الاجتماع. أما العد البديل فيحتاج إلى قطع حَمَد عن أبيه، ثم نقل طريقي طَرِيّ وحُضَيْر إلى مُبَارَك من غير واسطة مسماة. ومن مجموع هذه المقدمات يثبت سَفْرَان جذرًا ثالثًا متصلاً لضَبْعَان في المادة التي بين يدي، لا لأن حذف اسمه يخل بالشجرة، بل لأن الشَّوَاهِد الخارجية تتلاقى فيه ولا يقدم البديل تفسيرًا مساويًا لها.

وجُرَيْبِيعَة بنت مُرْشِد بن بَلَه السَّمَن العِطْرِيّ في تحقيقي، زوج حَمَد وأم بنيه. [٦]

وأبقي اقتصاص حُمَيِّد بن حَمَد بن ضَبْعَان على لفظه المصور، فلا أضع فيه واسطة سَفْرَان كأنها من نص الكاتب. وقد عثرت على هذا الاقتصاص خارج المصادر التي رجعت إليها في هذا البحث، فأنسب العثور عليه إلى كشفي الخاص. أما قراءة اختصار النسبة إلى الجد الأعلى فمن عمل التحقيق الذي يجمعه بسائر طرق أبناء حَمَد. وتُرد بَقِيَّة الاقتصاصات إلى مصادرها المبينة في سجل الإحالات. [٥، ٦]

وهكذا تتساوى الجذور الثلاثة في معيار الإثبات، وإن اختلفت كمية أوراقها، مُبَارَك يثبت من بُرَيْك ومُحَمَّد ونُوَيْعِم وأعقابهم، وعَائِض يثبت من عُوَيِّض وعَوْض وسلسلتي فَدْعُوس وجَمَل، وسَفْرَان يثبت من حَمَد وطريقي أَحْمَد وعُوَيِّض. لم آت بها من قسمة هندسية تجعل لكل جد ثلاثة أبناء، ولم أرفض أسماء عد فَدْعُوس لأنها جاءت منه، بل اختبرت كل اسم بالطريق نفسه. فثبت من عدّه ما عضدته السلسلة، كما ثبت جذر عَائِض من عموده الشخصي، وتوقف ما لم يجد طريقًا، كما سيأتي في درجة التقاء آل المُخَيْمِر بضَبْعَان، وفي دعوى واسطة مِسْفِر. وهذه المساواة في الاختبار هي ما يجعل عدّي قابلاً للنقد، فلو ظهرت وثيقة أبوية صريحة تنقض حلقة، وجب تعديلها، ولا تحميها مكانتي ولا محبتي للرسم.

نَقْدُ العَدِّ المَأْمُونِيِّ وَمَوْضِعُ التَّصْحِيح

ولكي لا يلتبس وصفي لعد المومين بأنه باطل في مجموعه، أحرر معنى البطلان تحريرًا منطقيًا، ذلك العد ليس اسمًا واحدًا، بل دعوى مركبة من ثلاث قضايا اتصال، هي أن الباقين من مُبَيْرِيك، وأن الجَرَابِعَة من مُبَارَك، وأن العُرُوم من مِسْفِر. ولا يصح البناء بوصفه قسمة أبوية مكتملة إلا إذا ثبتت القضايا الثلاث بطرقها، لأن سقوط رأس منها يفسد شمول القسمة، وغياب الطريق إلى رأس منها يمنع دعوى الاكتمال. والقضية الأُولَى لا تواجه سكوتًا فحسب، بل تواجه بناءً موجبًا يجعل مُبَارَك أبًا لبُرَيْك، ويثبت عائضًا بما نزل منه، والثانية تواجه حَمَد بن سَفْرَانَ وذراعي أَحْمَد وعُوَيِّض، والثالثة لا تملك طريقًا بين مِسْفِر والعُرُوم، وقد كشف التحقيق عمودهم إلى آل المخُيْمِر، ولذلك لا أثبت واسطة مِسْفِر ولا أحيل إمكانها فوق العمود المعروف بغير بينة. فالمجموع مردود بوصفه مشجرة أبوية حاكمة، قضيتان تزاحمهما سلاسل موجبة، وقضية لم تبلغ الإثبات. ولا يلزم من ذلك أن كل كلمة في العد فاسدة، فقد يحفظ المركب الباطل جزءًا صحيحًا، كما حفظت سلسلة فَدْعُوس عائضًا، وقد يصدق تعيين مِسْفِر مستقبلاً إذا ظهرت وسائطه وانتظمت مع العمود المخُيْمِرِيّ الذي استبان، من غير أن يصح بذلك مُبَيْرِيك أو نقل الجَرَابِعَة إلى مُبَارَك.

الشَّاهِد	موضعه	نوع دلالته
عَرْمَة بنت رَشِيد	الوَثِيقَة٦٥٧ ج١ ص٩٧٥ فهرس ج٢ ص١٦١٩	أمومة مُبَارَك، وقرابة حُرَيْمِيص، ونص العطية وحدودها
مُبَارَك بن حُطِيحِط	فهرس ج٢ ص١٦٢٠ وحجة عَرْمَة [١٨]	الأب المُبَاشِر والأم، ثم العمود الأعلى في تحقيق الأسرة
جَدُوع وبنو رَشُود المخيمريون	ج٢ ص١٦١٨–١٦٢٠ وشواهد [٢٠–٢٣]	صيغ البنوة والنسبة، وانتقال الحقوق في مواضع مسماة
رُوَيْشِد بن رَشُود	ج١ ص٧٠٥–٧٠٦ ج٢ ص١١٠٥ والاقتصاص	شراء في الطَّرَف وشهادة في العقود، واسم ونسبة في القصاصة
حُرَيْمِيص وطَرِيّ وسبيل حُمَيِّد	الوَثِيقَة٨٠٤ ج٢ ص١١٨٩– ١١٩٠	معاصرة في ٢٥ رَجَب١١٩٠ه، وسبب شراء الماء ومصدر ثمنه
عِيد وأخوه ووراث حُرَيْمِيص	الوَثِيقَة٨١٠ ج٢ ص١١٩٦– ١١٩٧	ذرية وحق معامرة وضمان في ١٨ شَعْبَان١١٩٠ه
حُمَيِّد بن حَمَد بن ضَبْعَان	كشفي الخاص [٥]	لفظ النسبة المصور العثور مستقل عن مصادر البحث المذكورة
المَأْمُونِيَّة الضَّبْعَانِيَّة الجَامِعَة	سجل قيودي واستقرائي [١٣]	انحصار الحَصّ واستمرار المَغْرَم برهان العُصْبَة الأَقْرَب
الخَمِيس والحُجْرَة	[١٤]، ج١ ص٤١–٤٢	حد الوظيفة والعَاقِلَة، مع بقاء العمود النَّسَبِيّ على شواهده

الحكم على المجموع غير الحكم على صدق ناقله، وغير الحكم على كل جزئية منفردة، أبطل الهيئة التي رتبت الأجزاء، وأستبقي من أجزائها ما قام عليه شاهد، وأوقف ما لم يقم. وهذه الدقة تمنع العبارة من أن تكون سيفًا إجماليًا في وجه رواية قديمة، فالبطلان هنا حكم على كفايتها لإثبات الأنساب الثلاثة، لا اتهام لأمانة فَدْعُوس، ولا محو لما حمله عد المَأْمُونِيَّة من معرفة صحيحة بمواضع الحصوص والرفقة.

ولو ظهر غدًا طريق مِسْفِر بقي على العد أن يفسر مُبَارَك وبُرَيْك وعائضًا وسَفْرَان، فالجزء المستدرك لا يرمم بَقِيَّة الهيكل إلا بدليل يواجهها حلقة حلقة. وتؤيد العمرية النَّسَبِيَّة هذا البناء من غير أن تستقل بإثباته. فاللوحة المرفقة تضع ضَبْعَان العِطْرِيّ في طبقة جيلية سابقة على طائفة من آباء الفروع العِطْرِيَّة الكبرى، وتستثني طبقات قديمة تقاربه، ثم تقارن موضعه بطبقة حُوَيمِض بن عِطْرِيٍّ المحْمُودِيّ في عمود مَحْمُود بن عَلِيٍّ بن جَابِرِ بن عَمْرٍو الحربي. كما تقرب طبقته من طبقات رجال تفرعت عن أحفاد حُوَيمِض بْنُ عَطْرَى، كَرْشَم بن مُهْمِلٍ والهُوَيمِل وحَسْبَل وقُبَيِّل وبِشْر والهَمْهَام. لا أستخرج من هذه المقارنة أبوة لم ينطق بها نص، فالتقارب الجيلي ليس صك نسب، لكنه يختبر ما إذا كان وضع ضَبْعَان وأبنائه في الطبقة المقترحة يصادم البناء العِطْرِيّ العام.

وحين توافق العمرية السلاسل ولا تنشئها، تكون قرينة سَلَامَة، تمنع رفع رجل متأخر إلى طبقة قديمة، وتفسر إمكان تعاصر بعض أعمامه وأحفاده، وتبين أن الجذور الثلاثة ليست أسماء اقتطعت من أزمنة متنافرة وجمعت في مستوى واحد.

وتتجلى فائدة هذه القرينة حين نقارن بين عدّي وعد فَدْعُوس. فعده يضع مُبَيْرِيك ومُبَارَك ومِسْفِر أبناءً مباشرين لضَبْعَان، لكنه لا يقدم لكل واحد منهم عمرية مستقلة تتصل بأعقاب معلومة، ولا سلاسل نازلة تتفرع من الثلاثة على نسق يمكن اختباره. أما عدّي فيضع مُبَارَك وعَائِض وسَفْرَان في طبقة واحدة، ثم يعرض لكل منهم طريقًا. ليست القوة في أن الأسماء ثلاثة عندي وثلاثة عنده، فالتماثل العددي قد يخدع، وإنما القوة في أن كل اسم عندي يؤدي وظيفة برهانية محددة. مُبَارَك يفسر بُرَيْك وذريته، وعَائِض يفسر تمايز عُوَيِّض وعَوْض وسلسلة فَدْعُوس ذاتها، وسَفْرَان يفسر حمدًا والجَرَابِعَة. أما مُبَيْرِيك فلا يملك إلا حمل الباقين، ومُبَارَك في عد فَدْعُوس يحمل الجَرَابِعَة من غير سلسلة أبوية تصلهم به، ومِسْفِر يحمل العُرُوم في الرواية من غير طريق يضعه فوق عمودهم المخُيْمِرِيّ الذي استبان. وهكذا تبدو القسمة الأُولَى واسعة وظيفيًّا ضيقة نسبيًّا، بينما تبدو القسمة الثانية أقل اعتمادًا على الأسماء الجَامِعَة وأكثر تعرضًا للفحص.

ومع ذلك لا أقدم عدّي بوصفه إدانة لعد فَدْعُوس، بل بوصفه تحريرًا لمجاله. فَدْعُوس بن شَلْيَانٍ نقل ما تلقاه من بيت مأمونية، وقد يكون شَدِيد الصدق في نقله، كما أن من نقل عنه صَادِق في حفظ ما سمع. غير أن الصدق الأخلاقي لا يساوي دائمًا الإصابة

التَّارِيخِيَّة، فقد يبلغ الرجل الخبر بأمانة تامة ويكون الوهم قد دخل قبل طبقته بقرن. ومن الظلم أن نحمله تبعة ما لم يصنع، كما أن من الظلم للأنساب أن نعفي الخبر من المراجعة إكرامًا لصدقه. لذلك أفرق بين نقد القول والحكم على القائل، أكرم فَدْعُوسًا وبيته، وأحفظ للمأمونية مكانتها، ثم أضع عدهم أمام الوَثَائِق كما أضع عدّي. فإذا وافقها أخذت به، كما أخذت بسلسلته الشخصية، وإذا خالفها قدمت الأبوة الموثقة، وإذا سكتت توقفت. هذه هي العدالة التي لا تساوي بين الأدلة، ولا تحول اختلاف النتيجة إلى خصومة في النيات.

وللتلقيب في العُصْبَة الحُوَيمِضِيَّة العِطْرِيَّة تاريخ ظاهر يستحق أن يُقرأ بوصفه ظاهرة، لا أن يُعامل كل اسم فيه حادثة معزولة. العَفِيش والحَدَارِيّ وابن جُرَيْبِيعَة وابن عَرْمَة أعلام على بيوت وأعقاب، وقد يعلو أحدها في التداول حتى يحجب عن غير أهله اسم الأب الذي بقي في الصكوك. وتنشأ الشهرة من امرأة أو رجل أو وظيفة أو واقعة، ثم تتسع باتساع من يحملها. أما النسب فيتطلب تعيين الشخص الذي يتناوله الاسم في كل طور، والجهة التي انتقل منها إلى الجماعة. [١٦، ٣٣] ويكشف اسم **ابن كَلاَّب** وجهًا آخر من انتقال الشهرة. فقد انتقل اسم بيت الرئاسة مع انتقال المَشْيَخَة إلى فرع من غير الأصول الأَبَوِيَّة المُبَاشِرَة لكَلاَّب الهَمْهَام. ومن مادته **مُحَمَّد بن غَازِي بن بَاتِل بن عَيِّد بن نَاصِر بن عَمْرٍو الهَمْهَام**، أَمير شمل حويمض العطرية ، الذي تصل جدته سَرَّا بنت كَلاَّب بن عَزْرَان اسمه ببيت المَشْيَخَة من جهة الأم. فاجتمع سبب التسمية وصلتها بالبيت مع بقاء طريق أبيه متميزًا. ومن جعل اسم الرئاسة وحده عمودًا أبويًا نقل الأبوة مع المنصب، وأهدر الطريق الذي حفظته المادة للرجل. [١٦، ٣٤] وفي هامش هذا العمود أُرجح أن اسم رَاشِد قد يكون نُسي أو أُغفل بعد عَمْرٍو، إما من مُحَمَّد بن غَازِي نفسه أو ممن نقل عنه، فيكون عَمْرٍو بن رَاشِد بن الهَمْهَام . أوردها زيادة مرجحة في تحقيق التسلسل، وأميزها من الاسم المَطْبُوع في الحاشية، فلا أعرضها على أنها لفظها، ولا أجعل هذا الترجيح قاطعًا في موضع يحتاج إلى شاهده. [٣٤]

والعُرُوم يشاركون سائر الفروع في اختصار الأصول البعيدة، فلا يصح اتخاذ ما خفي من آبائهم علة تُخصهم بجهالة لا يعرفها غيرهم. فقد استقر عند ذَوِي بُرَيْك رفع النسب إلى مُبَيْرِيك، وعند بعض ذَوِي مُسَيْعِيد رفعه إلى مُبْرَك، مع أن الأعمدة ترد الأولين إلى مُبَارَك بن ضَبْعَان، وترد الآخرين إلى عَوْض بن عَائِض بن ضَبْعَان. الأَعْقَاب الحَيَّة معلومة، وهي صاحبة هذا النسب وحاملة خبره، وإنما موضع التحقيق صحةُ الأسماء والصلات في الطبقات التي بعدت عنها. وإذا رجعنا إلى هذه الطبقات بميزان واحد، انكشف أن استعادة عمود العَرْم جزء من تصحيح ذاكرة الجماعة كلها. [٢، ٤، ٣٠، ٣٣]

بَيْتُ آلِ المُخَيْمِر

العَرَم من عمود **رَشُود بن رَشْدَانَ بن المخُيْمِرِ الحُوَيمِضِيّ العِطْرِيّ**، وشهرة الاسم من عَرْمَةَ بنت رَشِيدٍ بن رَشُود بن رَشْدَانَ بن المخُيْمِر، أرملة حُطيحط بن مُحَمَّد بن رَشُود بن رَشْدَانَ بن المخُيْمِرِ. وابنها الذي عُرف بها هو مُبَارَك بن عَرْمَةَ، أي مُبَارَك بن حُطيحط بن مُحَمَّد بن رَشُود بن رَشْدَانَ بن المخُيْمِرِ. فاسم الأم رأس شهرة، والاسم الأبوي طريق صلب، ولا يسقط مُحَمَّد من العمود الكامل لاختصار بعض الصيغ. [٩، ١٠، ١٨]

مُبَارَك بن حُطيحِطٍ بن مُحَمَّدٍ بن رَشُودٍ بن رَشْدَانَ بن المخُيْمِرِ الحُوَيمِضِيّ العِطْرِيّ

عَرْمَة بنت رَشِيدٍ بن رَشُودٍ بن رَشْدَانَ بن المخُيْمِرِ الحُوَيمِضِيّ العِطْرِيّ

جدول العمودين يبين جهتي النسب كما انتهى إليهما التحقيق، اشتراك الصف لا يؤرخ الولادة ولا يسوّي الأعمار.

طريق أبيه حُطِيحِط	طريق أمه عَرْمَة
المُخَيْمِر	المُخَيْمِر
رَشْدَان بن المُخَيْمِر	رَشْدَان بن المُخَيْمِر
رَشُود بن رَشْدَان	رَشُود بن رَشْدَان
مُحَمَّد بن رَشُود	رَشِيد بن رَشُود
حُطِيحِط بن مُحَمَّد	عَرْمَة بنت رَشِيد
مُبَارَك بن حُطِيحِط	مُبَارَك ابن عَرْمَة

رَشْدَان بن مُخَيْمِرٍ الحُوَيمِضِيّ العِطْرِيّ هو ملتقى الطريقين الرئيسين في مادة الأسرة، حَمَد ورَشُود. فمن حَمَد جَدُّوع بن حَمَد بن رَشْدَانَ، ومن رَشُود مُحَمَّد ورَشِيد وحَمُّود ودُوَيْنِك وصَالِح ورُوَيْشِد. وفي الجيل التالي حُرَيمِيص وحُطيحِط من مُحَمَّد، وعَرْمَة من رَشِيدٍ. بهذا التوزيع يتعين البيت الذي تتناوله الدراسة، وتنفصل خطوطه قبل النظر في أملاكه أو في شهرة أحد فروعه. [٩، ١٨]

وتحفظ الفهرسة صيغة جَدُّوع بن حَمَد بن رَشْدَانَ المخُيْمِرِيّ العِطْرِيّ، وصيغة مُحَمَّد بن رَشُود بن رَشْدَانَ المخُيْمِرِيّ. يجتمع الرجلان في رَشْدَان ويفترقان في الأب، فيثبت للبيت تفرعان لا نسب مختصر لرجل واحد. وتحمل النسبة المخُيْمِرِيَّة اسم الجد الأعلى الذي عرف به الفرعان، بينما تعين البنوات المكتوبة طريق كل منهما إليه. وهذا من اختلاف وظائف أجزاء الاسم، الشخص لتعريف صاحب المعاملة، والأب لتمييزه من سميه، والجد لإظهار موضعه في البيت، والنسبة لرده إلى الجماعة المعروفة. [٩]

حَمَد بن رَشْدَانَ هو أبو جَدُوع، ورَشُود بن رَشْدَانَ هو أبو بني رَشُود. فلا يوضع الرجلان متعاقبين في سلسلة واحدة، ولا يستعار اسم أحدهما لملء ما قصر في ذكر الآخر. وتفيد هذه التفرقة في نسب جَدُوع خاصة، فهو ابن عم أبناء رَشُودٍ عند مستوى رَشْدَان، لا أخ لهم، وتساويه معهم في درجة الوصول إلى الجد لا يلزم منه تساوي أعمارهم. فالدرجة النَّسَبِيَّة يحددها عدد البنوات، أما السن فتتعلق بتاريخ ولادة كل رجل وولادة أبيه.

وحُرَيمِيص هو حُرَيمِيص بن مُحَمَّد بن رَشُودٍ بن رَشْدَانَ بن مُخَيمِرٍ الحُوَيمِضِيّ العطْرِيّ. وأخوه حُطيحط بن مُحَمَّد، وعمهما رَشيد بن رَشُود أبو عَرْمَة. وبذلك تكون عَرْمَة بنت رَشيد بن رَشُود بن رَشْدَانَ بن مُخَيمِرٍ، وحُرَيمِيص ابن عمها، وحُطيحط زوجها، ومُبَارَك ابن حُطيحطٍ وعَرْمَة. ويعرض البحث هذه الأسرة بأعمدتها المحررة، أما صيغها القصيرة في العقود فتحفظ حين ينقل نص كل واقعة. [١٠، ١٨]

ومُحَمَّد بن رَشُود من أوضح رجال هذا البيت تعريفًا في الفهرسة، إذ ورد معه اسم أبيه وجده والنسبة المخَيمِرِيَّة. وتعود أهمية هذا التفصيل إلى أنه يربط الجيل الذي ظهر فيه حُرَيمِيص ببيت متعدد الرجال، فلا تبقى سيرة حُرَيمِيص معلقة عند أب لا موضع له. ويفصل التحقيق بين تاريخ ورود مُحَمَّد نفسه وبين ورود أبيه وجده ضمن تعريفه، فلا ينقل فعل الحفيد إلى جميع رجال العمود.

ويوازيه حَمُّود بن رَشُودٍ بن رَشْدَانَ المخَيمِرِيّ العطْرِيّ. فحَمُّود رجل مستقل عن مُحَمَّد، وحفظ هذا الاسْتِقْلاَل من صلب التحقيق، لأن تقارب الرسم في الأسماء يجعل التصحيف قادرًا على نقل عقد من رجل إلى آخر. ويظهر دُوَيْنك بن رَشُودٍ في كتلة الأسرة، وهو اسم ذو رسم مميز يجب إبقاؤه كما اعتمده ضبط الأعلام، لا تسويته باسم أشد شيوعًا. ويظهر صَالِح بن رَشُودٍ المخَيمِرِيّ. إن تعدد هذه الأسماء يجعل رَشُود رأس بيت لا اسم أب عارضًا في تعريف شخص واحد. [٩، ١٨]

أما **رُوَيْشِد بن رَشُودٍ بن رَشْدَانَ بن مُخَيْمِرٍ الحُوَيمِضِيّ العطْرِيّ**، فيجمع بين بنوته لرَشُود والنسبة الحُوَيمِضِيَّة التي حفظتها مادته. وهذه النسبة تعين مكان الأسرة داخل العُطُور، وهي معلومة غير معلومة البنوة. ثم تأتي شهادته في حجة عَرْمَة لتضع رجلاً من الجيل الأعلى للبيت في مجلسها. فحُرَيمِيص وعَرْمَة من جيل أولاد مُحَمَّد ورَشيد، ورُوَيْشِد من جيل آبائهما، وتبقى هذه الرتبة قائمة مهما تقاربت أعمارهم أو تأخر ظهور أحدهم في الأوراق. [٩، ١٠] ويحرس هذا الترتيب التمييز بين رَشْدَان ورَشُود ورَشيد ورُوَيْشِد. ليست الأسماء صورًا صوتية لرجل واحد، فرَشْدَان أب لرَشُود وجد لأبنائه، ورَشُود أب للجيل التالي، ورَشيد أبو عَرْمَة، ورُوَيْشِد شاهد معروف البنوة والموضع. ولا يكفي شيوع التصغير

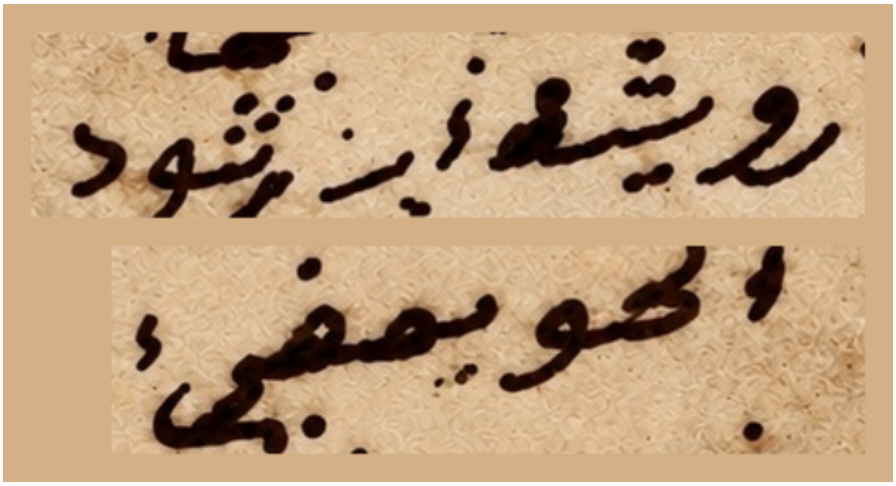
أو الاشتقاق في الأسماء لجعل رَشِيد ورُوَيْشِد متطابقين، كما لا ينشئ تشابه الاسم وحده أخوة. إن موضع كل رجل من البنوات والوقائع هو الذي يضبط استعمال اسمه.

ومن هذه الجهة تبقى الأسماء التي وردت في المحيط الأوسع مستقلة عن آل مُخَيْمِر حتى تقوم صلتها الخاصة. فحَمْدِيّ بن مُرْشِد ورَشِيد بن مُرْشِد محفوظان بصيغتيهما، ولا يدخلان في بيت رَشْدَان لمجرد تجاور ذكرهما مع أسمائه في فهرس العُطُور. كذلك لا يتحول ذكر مُحَمَّد مقتضبًا إلى مُحَمَّد بن جَدُوع بغير شاهد يحدد أباه. فباب الفهرسة يجمع موارد القراءة، أما الأسرة فيجمعها عمودها، ولا يقوم أحد الجمعين مقام الآخر. [٩، ١٨]

وتواريخ بني رَشُود وجَدُوع شواهد على الأشخاص الذين باشروا التصرف أو سموا في وقائعه، لا تواريخ حضور متزامن لجميع من جاء في أعمدتهم. فعند ذكر مُحَمَّد بن رَشُود بن رَشْدَانَ في عقد لمحُمَّد يكون التاريخ متعلقًا بفعل مُحَمَّد، وتؤخذ من بَقِيَّة الاسم صلة البنوة، ولا يمد حضور الأب والجد إلى تلك السنة إلا ما يخصهما من نص. وتمنع هذه القاعدة أن تصير الأسرة كلها مجلسًا واحدًا لأن أسماءها اجتمعت في تعريف حفيد.

وينفصل عن ذلك ذكر الاسم في حدود الأملاك. فقد يعرف حد أرض باسم جَدُوع أو حُرَيمِيص بعد انتقاله عن يده أو بعد وفاته، بينما يدل البيع الذي يقر به الرجل على فعل مباشر في تاريخ التحرير. لذلك ترتب المادة على صفة ورود الشخص، متصرف، أو شاهد، أو أب في عمود، أو صاحب ملك سابق، أو مورث. بهذا التمييز يصبح سجل الأسرة صالحًا لاختبار طبقاتها، وتبقى كل سنة مقترنة بالفعل الذي يثبتها.

والحد الفاصل بين آل مُخَيْمِر والعُرُوم واضح في هذه البنية. آل مُخَيْمِر اسم البيت الأوسع، والعُرُوم اسم الامتداد الذي غلبت عليه شهرة عَرْمَة. ففي بيت مُحَمَّد خط حُرَيمِيص وذريته، وخط حُطِيحِط وابنه مُبَارَك، وفي بيت رَشِيد عَرْمَة أم مُبَارَك. جمع هذه الخطوط في الأصل لا يجعل جميعها أبناء للمرأة نفسها، كما لا تجعل شهرة أحدها سائر البيت تابعًا له في الصلب. ويتولى عقد العطاء تعيين موضع عَرْمَة ومُبَارَك، ويتولى عقد المعامرة بيان خط حُرَيمِيص بعده، فلكل فرع وثيقته ودلالته.



الشَّاهِد ٦، رُوَيْشِد ابن رَشُود الحُوَيمِضِيّ [١١، ١٢، ٢٢]

الشَّاهِد السَّادِس، النِّسْبَة النَّادِرَة وَالفَرِيدَة إِلَى حُوَيمِض بْن عَطْرَى المحْمُودِيّ الموثقة لأحد أجداد العَرْم. وهو رُوَيْشِد بن رَشُود بن رَشْدَان بن المخُيْمِر الحُوَيمِضِيّ. [١١، ١٢، ٢٢]

وتنتظم مواضع أملاك العُرُوم وحقوق بيتهم المخُيْمِرِيّ في المَضِيق من وَادِي الفَرْع، بين الخَزْلَة والطَّرَف والحِصْن باليَسِيرَة. واليَسِيرَة من خيوف المَضِيق، ووصفها في فهرس المواضع بأنها أسفله وصف لموقعها في هذا المجال. وتتكامل موارد الفهرس مع ألفاظ العقود في تعيين الخيف، ثم الملك، ثم الحوض والنخلة والحصة المائية. [١٩]

وللموضع في الوَثَائِق درجات متداخلة، وادي الفَرْع هو المجال الأوسع، والمَضِيق نطاق الخيوف المعنية، ثم الخَزْلَة أو الطَّرَف أو اليَسِيرَة، ثم مَنْظَرَة أو كَرِيز أو الخَضَر، ثم الحوض والنخلة والحصة المائية. وتعيين عين المَضِيق يخص مصدر ماء، وتعيين الحِصْن يخص خيفًا باليَسِيرَة، فلا تجعل هذه الأسماء المتداخلة أقاليم متباعدة لمجرد اختلاف ألفاظها. بهذه القراءة يصح موضع العقد قبل أن يستعمل في المقاربة الأسرية. [٧، ٨، ١٠، ١٩، ٢٢]

تحفظ الوَثِيقَة رقم ٦٥٧ حجة عَرْمَة بنت رَشِيد. يؤرخها جدول النشر بسنة ١١٨٠هـ، ويذكر أن أولها ناقص بمقدار سطرين أو ثلاثة. أما المتن الباقي فيعين صاحبة الحق وقريبها المتلقي للعطاء وابنها الكفيل وشهود التصرف، ثم يتبعه تذييل بانتقال لاحق لما في الحِجَّة. وتلك مادة أسرية وعقارية مجتمعة في واقعة معلومة، تظهر فيها صلات الأشخاص من خلال تصرفهم في حق معين. [١٠] ولا يغير غياب أول الورقة هوية أطراف المتن المحْفُوظ، إذ يبدأ الباقي بتعريف عَرْمَة بنت رَشِيد العِطْرِيّ، ثم يذكر حُرَيمِيص بن مُحَمَّد العِطْرِيّ رحيمها وابن عمها، ويأتي مُبَارَك بن حُطَيحِط في كفالة عطاء أمه. هذه صلاتٌ عائلية دخلت في تعريف التصرف نفسه، وليست إضافات من قارئ متأخر على هامش عقد خال من القرابة. ومن ثم تتميز الحِجَّة من سائر عقود السوق بأن صفة

القَرِيب وابن المرأة جزء من لغتها الأصلية. وتظهر عَرْمَة في أسرتها من جهتين. فهي من خط رَشِيد بن رَشُود، وزوجها حُطَيحِط من خط مُحَمَّد بن رَشُود، وحُرَيمِيص أخو حُطَيحِط. لذلك كان حُرَيمِيص ابن عمها من جهة أصلها، ورحيمها من جهة زوجها، وعم ابنها مُبَارَك. وتتعدد أوصاف الرجل لأن جهات صلته متعددة، لا لأن النص يكرر معنى واحدًا. وموضع تفسير هذه الألفاظ هو الأسرة المعينة التي عرضت، لا تشابه أسماء عامة في طبقة عطرية واسعة. [١٠، ١٨]

والقضية المالية التي تحفظها الوَثِيقَة أخص من النسب العام. فقد أعطت عَرْمَةُ حُرَيمِيصًا أصل ما خصها فيما خلفت أمها في الربيع الكائن بخيف المَضِيق بالخَزْلَة في مَنْظَرَة. فصاحبة المال الموروث قبل عَرْمَة هي أمها، وعَرْمَة صاحبة النصيب الذي أخرجته بالعطاء. ولم يحفظ الجزء الباقي اسم الأم، ولكنه حفظ جهة انتقال الحق عنها وموضعه. ولذلك يكون للمرأة في الحِجَّة نسب من أبيها وملك من أمها، وهما طريقان يلتقيان في شخصها ولا يتطابقان في جميع رجالهما. ومَنْظَرَة اسم ملك بالخَزْلَة بالمَضِيق، أثبته فهرس المواضع، فهي تعيين داخل الخَزْلَة، وليست بلدًا خارج المَضِيق. [١٠، ١٩]

وهذا التعيين يمنع إنشاء تركة رشودية من كل ما ملكته عَرْمَة. فالحق الذي صار إليها من أمها لا ينسب إلى رَشُود أو رَشْدَان أو مُخَيمِر لمجرد أن عمودها الأبوي ينتهي إليهم. ويجعلنا المصدر أمام مسار محدد، مال للأم، ونصيب للبنت، ثم عطاء إلى حُرَيمِيص. أما سبب تملك الأم واسم مورثها فخارج ما بقي من الحِجَّة. وفي التاريخ الأسري يكون حفظ الجهة المَعْلُومَة أبلغ من استكمال الجهة الغائبة بأسماء من المشجرة.

ثم تعين الوَثِيقَة موضع الحصة بحدودها، فمن القبلة ملك ذوي خَرَّاز، ومن الشرق منزل ذوي فَوَّاز، ومن البحر خزانة حوض السَّفْرِيّ، ومن الشام ملك ورثة الصَّعِيدِيّ. وتحفظ هذه الجهات موقع العين المعطاة داخل عمران الخيف وملكيته. وهي مفاتيح لمقابلة الحِجَّة بغيرها، فاجتماع اسم مَنْظَرَة وأصحاب الحدود في عقد تال أخص دلالة من تكرر اسم الخَزْلَة أو المَضِيق وحده. ويبقى رسم خَرَّاز على لفظ النشر، فلا يُستبدل به خزان أو خِزَام لتقارب صور الأسماء. [١٠]

وتختلف أصناف الحدود نفسها، ملك جماعة، ومنزل، وحوض، وملك ورثة. ففيها أثر السكن وأثر السقي وأثر انتقال الحقوق بعد أصحابها. وهذه الدقة هي التي تجعل الورقة نافعة في استعادة تاريخ البيت، إذ تربط الأشخاص بعين يمكن التعرف إليها. لكنها تحفظ أصحاب الحدود في وظيفة الجوار، فلا تجعل ذوي فَوَّاز أو ورثة الصَّعِيدِيّ جزءًا من صلب آل مُخَيمِرٍ. ومن خلط الجار بالوارث أفسد خريطة الملك وخريطة النسب معًا.

والعطاء واقع على جميع ما خص عَرْمَة داخل الحدود، لا على جميع مال أمها ولا على جميع الربيع. وهذه العبارة تعين قدر التصرف من جهة الحق وإن لم تفصله بأجزاء حسابية، فالمعطى هو نصيب الواهبة الذي تملكه. ثم تؤكد صيغ الإقرار تمام التصرف وقطع وجوه الرجوع فيه. ويؤخذ منها استقرار الرضا والالتزام، ولا تؤخذ منها سيرة نفسية عن فقر المرأة أو خوفها أو نزاع سابق لم يسمه النص.

ولا تقف الواقعة عند إخراج الحق من يد عَرْمَة. فقد قابل حُرَيمِيص عطيتها بجزاء، وورد في نص النشر ذكر قراءة الفاتحة وثلث مشوّك مع عَرْمَان في حوض البنات للسبيل، مما يوالي سبيل الشَّدَّادِيّ، ثم ذكر قبول عَرْمَة الجزاء وتمام العطاء. فالمعنى المحْفُوظ أن للتصرف مقابلة وقبولاً. وتترك ألفاظ هذا الجزاء على اصطلاحها في النص، فلا يستخرج منها ثمن نقدي لم يذكر، ولا تسوى بالمبيع المائي الذي تصرف فيه حُرَيمِيص في عقد آخر. [١٠]

وتفيد تسمية حوض البنات والسبيل وعَرْمَان في تعيين جهة الجزاء، كما تفيد حدود العطاء في تعيين جهة المال الخارج من يد المرأة. فالوَثِيقَة تربط حقين في معاملة واحدة، ولكن اقترانهما بالعطاء لا يجعلهما عقارًا واحدًا ولا مالاً موروثًا من رأس واحد. وتظهر من ذلك صورة من التعامل داخل الأسرة تحفظ استقلال ملك كل طرف، مع قيام القرابة القَرِيبَة بينهما.

بعد القبول تلزم عَرْمَة برقعها، ويلزم حُرَيمِيص عرضه، ويكفل مُبَارَك بن حُطِيحِط لحُرَيمِيص عطاء أمه كفالة شرعية عرفية. وهنا يتحدد فعل مُبَارَك بدقة، موضوع التزامه صيانة العطية التي صدرت من أمه. فلا تجعل الكفالة أملاكه وأملاكها مالاً واحدًا، ولا تثبت أنه صاحب القرار عنها، ولا توسع ضمانه إلى كل حقوق حُرَيمِيص. هي كفالة معينة في حجة معينة، ومن هذا التعيين تستمد دلالتها. [١٠]

وأثقل ما تضيفه عبارة عطاء أمه أنها تثبت أمومة عَرْمَة لمُبَارَك في سياق التزام حاضر. فمُبَارَك لم يذكر بعد قرون منسوبًا إلى امرأة اتخذ اسمها، بل حضر في واقعة هي إحدى طرفيها، وكفل فعلاً نسبه الكاتب إلى أمه. وبذلك تقوم لدينا أمومة محددة لا يضطر البحث إلى استخراجها من الاشتقاق بين عَرْمَة والعُرُوم. وتبقى صلته بأبيه محفوظة في الاسم نفسه، مُبَارَك بن حُطِيحِط، فيجتمع التعريف الأبوي والأمومي في الوَثِيقَة الواحدة.

وتضم الشهادة صَالِح بن مُبَارَك الهُوَيمِل، ومجيرير بن مُسَيْفِر العطْرِيّ، ورُوَيْشِد بن رَشُود العطْرِيّ، وسعود بن عَوْض بن خُضَيْر، ويكتب الحجَّة حَسَن بن مُحَمَّد المُلَيْح. تفتح هذه القائمة مجلس الأسرة على مجتمع التوثيق في الوادي. ففيها رُوَيْشِد من بيت رَشُود، وفيها

رجل من الهُوَيمِلِ، وأسماء أخرى لها دوائرها. ولهذا يكون حضور رُوَيْشِد قرينة سياق بعد تعريف نسبه، بينما تظل وظيفة الجميع في هذه الحِجَّة الشهادة على التصرف. [١٠]

ويتضح من هذا التنوع مقدار الخصوصية في وصف حُرَيمِيص. فقد خصه النص بلفظي ابن العم والرحيم، وخص مُبَارَك بعطاء أمه، وأبقى الشهود بأسمائهم وصفة الشهادة. فالأسماء لم تجمع في درجة واحدة من العلاقة، بل فرق الكاتب بين أطراف الحق والأقارب والشهود. وهذه التفرقة نفسها أساس وزن الدليل، لفظ القرابة يعين نوع الصلة، والشهادة تثبت المجلس والتصرف، واسم الكاتب يعين جهة التدوين.

وفي أسفل الصفحة تذييل يفيد أن ما في باطن الحِجَّة صار لشَبِيب بن خزَام، بشهادة أَحْمَد بن سَلاَمَةَ. يحمل هذا القيد انتقالاً لاحقًا للَحق في الجملة، ويكشف أن الورقة بقيت أداة عمل بعد إتمام العقد الأول. لكنه لا يسمي سبب الانتقال إرثًا أو شراءً، ولا يعين تاريخه. لذلك لا يوضع شَبِيب في عمود الأسرة، ولا يجعل تذييله معاصرًا بالضرورة لمجلس عَرْمَة. وهو فصل لازم بين تاريخ تحرير الحِجَّة وتاريخ استعمالها في خبر لاحق.

وتتحدد حياة الحق في هذه الصفحة بثلاث مراحل، ميراث سابق جاء منه نصيب عَرْمَة، ثم العطاء والجزاء والكفالة، ثم الانتقال المذيل إلى شَبِيب. أما حياة الأشخاص فتستفاد من مواضع حضورهم في المرحلة التي سمتهم. وبذلك تقدم الحِجَّة أكثر من مجموعة أسماء، إنها تحفظ الأسرة وهي تتصرف في حق معلوم، وتبين أن روابط النسب والمصاهرة لم تلغ حدود الملك ولا الحاجة إلى الضمان والتوثيق. وتقدم الوَثِيقَة رقم ٨٠٤ حضورًا مستقلاً لحُرَيمِيص خارج حجة عَرْمَة. ففي يوم الاثنين ٢٥ رَجَب ١١٩٠هـ باع حُرَيمِيص بن مُحَمَّد العطَرِيّ على طَرِيّ بن أَحْمَد العطْرِيّ أصل قدر ماء من عين خيف المَضِيق. وتعين الحِجَّة الوجبة المُسَمَّاة الرَّائقِيّ، وتذكر قلد ليل وقلد نهار، وتربط أصل القدر بما يخص حُرَيمِيص من ماء المحُرَّف. فالمبيع حق مقسوم له مقدار ودور ومصدر، وتتكامل هذه الأوصاف في تعريف العين التي وقع عليها التصرف. [٧، ١٩] ويكتسب تعيين الوجبة والقلد أهميته من طبيعة المال المتصرف فيه. فملكية الماء لا تعرف باسم العين وحده، لا بد من مقدار يميز حصة البائع، ومن زمن يضبط استعمالها، ومن نسبة تربط القدر بما يختص به في نظام السقي. ولهذا تمنح الحِجَّة اسم حُرَيمِيص فعلاً ماليًا قابلاً للتتبع، وتضعه صاحب حق يبيعه ويضمنه، لا اسم مالك قديم يستبقيه حد أرض بعد موته. وثمن المبيع في المتن 14 ريالاً، مع بيان وحدات النقد المقترنة به. ويقر البائع باستلام الثمن وإبراء ذمة المشتري، ثم يلزم نفسه بما يغور أو يختل في الحق المنقول، على صيغ الهجا والقدا والمثل والسواء الواردة في النشر. وهذه العناصر تكمل معنى البيع، تعيين الأصل،

ومقداره، وثمنه، وقبضه، وضمانه. وفيها شاهد على أهلية حُرَيمِيص المُبَاشِرَة في التاريخ نفسه، يختلف عن ذكر أبيه مُحَمَّد في نسبه أو ذكر اسمه لاحقًا في تعريف ورثته. [٧]

والتفصيل الحاسم في هذه الحجَّة أن طَرِيّ لم يشتر لنفسه. فقد صرحت تتمتها بأن القدر صار لسبيل حُمَيِّد بن حَمَد، وأن الثمن من تمر السبيل، وأكدت أن شراء طَرِيّ لهذا الغرض لا لملكه الشخصي. لذلك يتكون العقد من ثلاثة أطراف وظيفية وإن باشره رجلان، بائع هو حُرَيمِيص، ومباشر للشراء هو طَرِيّ، وجهة مستفيدة هي سبيل حُمَيِّد. ومن حذف الجهة الثالثة حول مالاً مخصصًا للسبيل إلى تركة شخصية، وأضاع من الوَثِيقَة أهم ما فيها من تعريف سبب الشراء.

وطَرِيّ هو طَرِيّ بن أَحْمَدَ بن حَمَد بن سَفْرَانَ بن ضَبْعَانَ، من الجَرَابِعَة. وتشرح حاشية النشر صلته بجُرَيْبِيعَة، كما تعرف حُمَيِّد بن حَمَد وتصل بينه وبين أَحْمَد. وبذلك تثبت المعاملة اتصالاً فعليًا بين رجل من آل مُخَيْمِر وامتداد من ذرية سَفْرَان، وتظهر طَرِيّ قائمًا على شراء لسبيل رجل من البيت الذي ينتسب إليه. لكنها تبقي سبب انتقال الماء بيعًا بعَوْض، لا تنقله إلى باب الميراث بين حُرَيمِيص والجَرَابِعَة. [٦، ٧]

وتحفظ هذه الواقعة أثر رجل لم يستمر له عقب مباشر. فحُمَيِّد بن حَمَد ثابت بين أبناء حَمَد في مادة أصلاب ضَبْعَان، مع خبره بأنه مات عقيمًا، ثم بقي اسمه في مال السبيل الذي اشترى له طَرِيّ. وهنا يظهر شكل من الاستمرار غير استمرار الذرية، اسم شخص يبقى في الجهة المستفيدة من الحق بعد انقطاع عقبه. ولهذا لا يستدل ببقاء اسم حُمَيِّد في العقود على وجود أبناء له، كما لا يستدل بانقطاع عقبه على زوال جميع آثاره الاجتماعية والمالية. [٦، ٧]

ويشهد البيع مُحَمَّد بن نَفَّاع المُرَيْبِطِيّ وبِدَيْوِيّ بن بَادِي المحْمَادِيّ، ويكتب حَسَن بن حَمُّود الفقيه ويشهد. وهذه الأسماء تختلف عن شهود حجة العطاء، فيستقل عقد الماء بمجال توثيقه وتاريخه وموضوعه. أما وحدة حُرَيمِيص فتجمع الخبرين في سيرة رجل واحد، قريب يتلقى عطاء في حجة عَرْمَة، ومالك يبيع حق ماء لطَرِيّ في عقد آخر. اختلاف الحاضرين والموضوع يمنح الواقعة الثانية قيمة مستقلة، فلا تكون مجرد إعادة نشر للخبر الأول.

وقد ميز الناشر في حاشية البيع حُرَيمِيص بن مُحَمَّد عن حُرْمُوص بن مُقْبِل الرُّبَيْقِيّ، وأشار إلى تكرر ورود الأول في الوَثَائِق. وهذا التمييز يحفظ حدود الشخصية المدروسة، فلا تجمع أخبار الرجلين لتقارب اللفظ، ولا ينقل عقب أحدهما إلى الآخر لأن اسم فرع حي يوافق إحدى الصيغتين. تعريف حُرَيمِيص هنا يتألف من أبيه مُحَمَّد ومن حقه في الماء ومن معاملاته وأبنائه، أما حُرْمُوص فله سياقه الذي عينه الناشر. [٧]

ومن الناحية الزمنية تقدم الحِجَّة أكثر من تاريخ نشاط مالي، فهي تجمع حُرَيمِيص وطَرِيّ في مجلس واحد في 1190هـ. وعندما تستعمل الدراسة هذين الرجلين في مقارنة عمقي نسبهما إلى مُخَيمِرٍ وضَبْعَان، تكون معاصرتهما مثبتة بعقد مشترك، لا مفترضة من تاريخين متقاربين. وهذه فائدة أخرى للعقد، تختلف عن فائدته في إثبات سبب انتقال الماء، وسيأتي موضعها في حساب الطبقات.

وتحفظ الوَثِيقَة رقم٨١٠، المؤرخة بيوم الخَميس ١٨ شَعْبَان ١١٩٠هـ، معامرة ملك الخَضَر بالحصْن من خيف اليَسيرَة. وقد ورد اسم الشهر في المتن بلفظ قصيّر، وفسره الناشر بشَعْبَان. ويتصدر الواقعة جَميعَان بن دِرَيْوِيش الرُّوَيْثِيّ وعِيد بن حُرَيمِيص، ثم تتسع أحكامها إلى أخي عِيد ووراث حُرَيمِيص من الإناث والذكور. فالحصْن تعيين داخل اليَسيرَة، واليَسيرَة داخلة في نطاق المَضيق، وفي العقد دليل على امتداد البيت وعلى تعلقه بعمل وحق وضمان في هذا المجال نفسه. [٨، ١٩]

وعِيد هو **عِيد بن حُرَيمِيص بن مُحَمَّد بن رَشُود بن رَشْدَانَ بن مُخَيْمِرٍ الحُوَيمِضِيّ** العِطْرِيّ. وأخوه المذكور في العقد ابن لحُرَيمِيص كذلك، وقد بقي بلا اسم في العبارة المنقولة. والتمييز بين معلوم البنوة ومجهول الاسم لازم هنا، نثبت وجود الأخ وصلته بأبيه، ولا نسميه مباركًا أو غيره لإكمال سجل الأعلام. فمُبَارَك ابن حُطيحط في خط مواز، وعِيد وأخوه من حُرَيمِيص، يجتمع الجميع في البيت الأعلى وتبقى آباؤهم المُبَاشِرَة مختلفة. **(وقد ثبت أن اسمه مبارك فعلاً ... تبارك الله ! - وإن كتب لهذا المتن أن يكون مطبوعًا فسألحق فيه ما استجد بهذا الشأن بحوله تعالى)**

وتحدد الحِجَّة الخَضَر بملك المُلَيْح من الشرق ومن البحر، وملك إِبْرَاهِيمَ بن فَرَجٍ من القبلة، وشفرة رَبِيع الخيف من الشام. هذه حدود عين بالحصْن في اليَسيرَة، وحدود عطية عَرْمَة تعين عينًا أخرى بمَنْظَرَة في الخَزْلَة، وعقد الماء يعين حصة من عين المَضيق. فالوَثَائِق الثلاث تكشف تعدد الأعيان والحقوق داخل المجال المضَيقي الواحد. ويستقيم التتبع العقاري بجمع هذا الانتماء المكاني مع اسم العين ومقدار الحق وحدوده وسبب انتقاله، إذ لا توحَّد أعيان مختلفة لمجرد وحدة النطاق أو تكرر اسم صاحب التصرف. [٧، ٨، ١٠، ١٩] وتجري المعامرة على ما حوت الحدود بالربع والقنو، وتلقي على عِيد وأخيه أعمال العمار والغرس والحفاظة والحفالة والبار وحمل ما يحدث من دمار بحسب ألفاظ العقد. وقد شرح الناشر البار بلقاح النخل. وصفتهما المحققة في هذه الواقعة قيامهما بأعباء المعامرة، فالعقد ينظم حق العمارة والانتفاع ونصيبهما منهما، ولا تكفي هذه الصفة وحدها لإثبات أنهما اشتريا أصل الأرض أو ملكا جميعها. وهي، في وصف جيلهما، صفة عملية تثبت أهلية الفعل والالتزام. [٨]

وتربط الحِجَّة بقاء العلاقة بأداء ذلك العمل، فتجعل الدخول والخروج على معيار العمار والدمار بنظر أولاد الحلال. وفي هذه الصيغة جهة للفصل في الوفاء بالعقد، فصحة الاستمرار مرتبطة بحال العمارة التي التزمها الطَّرَف. ويجب إبقاء هذا المعنى ضمن نوع المعاملة، فلا يختزل العقد في قسمة تركة لمجرد أن كلمة الوراث وردت فيه. فالوراث هنا جماعة يشملها الحق والضمان، والمعامرة هي صورة تنظيم الانتفاع والعمل.

ويأتي ماء الخَضَر من ربع الوجبة المُسَمَّاة بني عَزِيز الخَضَر، في قلد ليل وقلد نهار. وبذلك تتصل الأرض بحق السقي الذي تحتاج إليه عمارتها، ويكون مقدار الماء جزءًا من تعريف العلاقة. ويميز اسم الوجبة هذا الحق من وجبة الرَّائِقِيّ في عقد البيع، فتشابه القلد أو حضور اسم حُرَيمِيص لا يكفي لتوحيد حقوق مائية عينتها العقود بأسماء خاصة. ولا يستنتج من اجتماعها في المَضِيق أن مصدر كل حصة ومقدارها واحد. [٧، ٨]

والكفالة في المعامرة متبادلة. يكفل جَمِيعَان إخوانه الذكور والإناث وجميع وارث دِرَيْوِيش، ويكفل عِيد وراث حُرَيمِيص من الإناث والذكور في مقتضى الخلة وعدم الرجوع. ففي كل جانب رجل مباشر للعقد وجماعة حقوق يشملها ضمانه. وهذا الترتيب يوضح وظيفة اسم ذوي حُرَيمِيص، تعريف أصحاب مصلحة في طرف من المعاملة، ينوب في الالتزام عنهم أحد أبناء البيت. وهو شاهد على وجود الجماعة، لا مجرد نسبة فرد إلى جد. [٨]

ويزيد ذكر الإناث والذكور معرفتنا بما وراء فهرس الأعلام. فقد يسمي الفهرس مباشر العقد وحده ويترك جماعة من أصحاب الحقوق بلا أسماء، بينما يثبت المتن دخولهم في الضمان. ولذلك لا تقاس سعة الأسرة بعدد من ظهروا بأسمائهم الشخصية فقط، فالمذكور بالصفة حاضر في بنية الحق وإن لم يحفظ اسمه. وهذه زيادة حقيقية في مادة البيت، تختلف عن مضاعفة الأشخاص من الظن أو ملء الفروع بأسماء غير واردة.

وفي حاشية نشر المعامرة يقرر الناشر أنه لا يعرف عقب حُرَيمِيص مع بني عَمْرو في زمانه، ويميزه من الحرامصة في الربقة الذين يردهم إلى حُرْمُوص بن مُقْبِل الرُّبَيْقِيّ. وتقابل هذه الملاحظة شاهدًا قديمًا في الصفحة نفسها على عِيد وأخيه ووراث حُرَيمِيص. فالمتن يثبت ذرية وحقوقًا في زمن العقد، والحاشية تصف حدود معرفة المصنف بمصيرها في التقسيم الحَيّ. والفارق بين الخبرين هو الذي يفتح بحث تحول الشهرة، أما جعل الحاشية نفيًا للذرية التي أثبتها المتن فجمع بين مستويين مختلفين. [٨] ويشهد المعامرة سَعْدِيّ بن مَسْعُود العِطْرِيّ، ويذكر المتن شاهدًا آخر، ويكتبها مُحْسِن بن مُعَيْلِيٍّ العَفِيفِيّ. ويعرف تعليق الناشر سعديًا إلى مَسْعُود بن سُمَيْر، مع عدم تعيين فرعه من العُطُور. وهذه حالة موازية محددة، يمكن للمصنف أن يعرف نسب رجل إلى أبيه وجده ثم يجهل موضع

أعقابه بين الفروع المتأخرة. وهي تبين أن نقص التصنيف ليس نسبًا يجمع كل من شمله، وأن معرفة الاسم والعمود ومعرفة الامتداد الحَيّ ثلاث درجات قد يتم بعضها دون بعض.

ولا يستخرج من تعاقب عقدي رَجَب وشَعْبَان تاريخ وفاة حُرَيمْيص. فالأول يحفظه بائعًا، والثاني يحفظ أبناءه وجماعة حقوقه، وهذه وقائع تؤخذ بألفاظها، أما عمره ويوم موته فلا تعينهما الحجَّة. كما لا ينتقل ملك الخَضَر أو حقه إلى عَرْمَةَ لمجرد قرابتها بأصحابه. لقد ثبت في حجة العطاء مال جاءها من أمها، وثبت هنا خط آخر من ذرية مُحَمَّد، ولكل واقعة سببها وحدودها. وبإبقاء هذه الفروق تصبح العقود تاريخًا لبيت متعدد الحقوق، لا تركة موحدة أنشأها الرسم النَّسَبِيّ. وتبدأ شواهد الصلة العقارية بين خطّي البيت قبل حجة عَرْمَة. ففي الوَثِيقَة رقم٣٧٧، المؤرخة في ١٨ جُمَادَى الأُولَى ١١٥٣هـ، أوهب جَدُوع بن حَمَد بن رَشْدَانَ المَخُيْمِرِيّ حَمُّودَ بن رَشُود بن رَشْدَانَ ناصفة النخلة الحمراء الكائنة بخيف المَضيق في الخَزْلَة، في البلاد المُسَمَّاة البُجَيْح، وتعينها العبارة في ركن البلاد شام مدق الخزانة، ويشهد مُحَمَّد بن رَشُود بن رَشْدَانَ. فاجتمعت تسمية الطرفين إلى رَشْدَان مع تعيين العين وفعل العطاء وشهادة رجل من خط رَشُود. [٢٠]

ثم تذكر الوَثِيقَة رقم٤٠٤ بيع حَمُّود ناصفة النخلة الحمراء الداخلة عليه من جَدُوع، وتعيد تعيينها بالخَزْلَة في البُجَيْح، في ركن البلاد عند مدق الخزانة. فهذه متابعة لحق بعينه، مصدره العطاء، ثم خرج بالبيع إلى سُلَيْمَانَ بن مُسْلِم، وتقترن به ودية في المُبَدَّد، ويجيز البيع دُوَيْنِك ومُحَمَّد. ويتقوى وصل الواقعتين باجتماع اسم النخلة وقدر النصف والموضع والعلامة الداخلية واسم المعطي. وبذلك تؤدي الجغرافيا وظيفة إثبات استمرارية الحق، فوق ما ينهض به تكرر اسم الرجل وحده. أما تاريخ العقد الناقص فتقدير الناشر لسنة١١٥٥هـ، ويحفظ على درجته من الاحتمال. [٢٠]

وتضيف الوَثِيقَة رقم٤٠٦ بيع دُوَيْنِك بن رَشُود استحقاقًا في الحوض المُسَمَّى المُبَدَّد بالخَزْلَة، وتعين في حدوده رَبيع العين الحاسر وملك ذوي أبي صَوْت. وتحدد الوَثِيقَة رقم٤٤٥ حيضان المُبَدَّد بالخَزْلَة، وفي حدها الشمالي حوض رَشُود بن رَشْدَانَ ومنزل عيد بن غُورِيّ، وتسمّي جَدُوع بن حَمَد وحَامد بن زَايد في جهة المعامرة لسُلَيْمَان بن مُسْلِم، وترد شهادة دُوَيْنِك بن رَشُود المَخُيْمِرِيّ في تتمتها. فالمُبَدَّد اسم ملك تتكرر حقوقه وحدوده في سجل الأسرة، وليس اسم خيف يخرجها من الخَزْلَة أو من المَضيق. [٢١، ٢٢]

كوفي الوَثِيقَة رقم٤١٨، المؤرخة في ٢ شَعْبَان ١١٥٨هـ، يبيع حَمُّود بن رَشُود مشوّكًا في البلاد المُسَمَّاة القَفيف بخيف المَضيق، وتصرح الحجَّة بأن أصل البيع لضَايِحَة بنت سَعيد الشَّمْرِيّ وأن حَمُّودًا قالط عنها بطريق الوكالة. فالحضور في بيع عقار يثبت تصرفًا

وموضعًا، وتعين صيغة الوكالة صاحب الأصل، وبذلك يدخل العقد في سجل تعامل البيت من غير أن يحسب المبيع مالاً أبويًا لحَمُّود. [٢١]

ويظهر **رُوَيْشِد بن رَشُود الحُوَيمِضِيّ** مشتريًا في الوَثِيقَة رقم٤٨٢، المؤرخة في ١٨ ذي القَعْدَة ١١٦٦هـ. فالمبيع نخل وما يستحق معه في أرض الحوض المُسَمَّى كَرِيز، بالطَّرَف بالمَضِيق. وتثبت هذه الواقعة ملكًا في خط رَشُود داخل خيف آخر من خيوف المَضِيق، ثم يظهر رُوَيْشِد شاهدًا في حجة عَرْمَة وفي عقد سنة١١٨٦هـ. ويتسع سجل الرجل بين فعل الشراء وفعل الشهادة، وتلتقي موارد اسمه في مجال موضعي معروف، فتقوى متابعة شخصه من غير نقل ملكه إلى عَرْمَة لمجرد القرابة. [١٠، ١٢، ٢٢]

وتقع النخلتان اللتان باعهما جَدُوع في الوَثِيقَة رقم٥٠٥ داخل الخَزْلَة بخيف المَضِيق، في الموضع الذي فسّر الناشر رسمه بالبُجَيْح. وفي الوَثِيقَة رقم٥١٦ عين في المُبَدَّد بالخَزْلَة، حدها الشمالي منزل سُلَيْمَانَ الداخل عليه من المخُامِر، وقد بيّن الناشر أن المخُامِر من العُطُور وأن البائع منهم. فيؤكد هذا الشَّاهِد موضع الاسم الجماعي في الملك والجوار. ويحفظ اسم البائع على اختلاف صورته في النشر، حَمَد في صدر العقد، وحَمُّود في أثنائه، فثبوت الموقع لا يبيح إنشاء رجل زائد أو جزمًا في الاسم لم يتفق عليه النص. [٢٣]

جدول مواضع الأملاك والحقوق في شواهد آل المخُيْمِر والعَرْم

الشَّاهِد وأطرافه	العين وموقعها	وجه الحق	الإحالة
٣٧٧، جَدُوع إلى حَمُّود ١٨ جُمَادَى الأُولَى ١١٥٣ه	نصف النخلة الحمراء البُجَيْح، الخَزْلَة، خيف المَضِيق شام مدق الخزانة.	عطاء معين بين خطي حَمَد ورَشُود، مع شهادة مُحَمَّد بن رَشُود.	[٢٠]
٤٠٤، حَمُّود إلى سُلَيْمَان نحو١١٥٥ه بتقدير الناشر	نصف الحمراء في البُجَيْح بالخَزْلَة وودية في المُبَدَّد.	بيع الحق الذي دخل على حَمُّود من جَدُوع مطابقة الموضع وعلامة الخزانة.	[٢٠]
٤٠٦، دُوَيْنِك بن رَشُود ٢٢ مُحَرَّم ١١٥٦ه	استحقاق بالمُبَدَّد بالخَزْلَة شرقا رَبِيع العين الحادر لبلاد سُوَيْلِم بن نُجَيْم، وغربا ملك ذوي أبي صوت.	مباشرة بيع استحقاق شُمَيْلَة بنت حُمَيِّد لا ينسب أصل المال إلى دُوَيْنِك لمجرد البيع.	[٢١]
٤١٨، حَمُّود بن رَشُود ٢ شَعْبَان ١١٥٨ه	مشوك في القَفِيف بخيف المَضِيق.	بيع بالوكالة عن ضَايِحَة بنت سَعِيد أصل الحق لها.	[٢١]
٤٤٥، جَدُوع وحامد نحو١١٦٠ه في النشر	حيضان المُبَدَّد بالخَزْلَة في خيف المَضِيق شاما حوض رَشُود بن رَشْدَان.	معامرة لسُلَيْمَان حوض رَشُود حد مجاور، وشهادة دُوَيْنِك في التتمة.	[٢٢]
٤٨٢، رُوَيْشِد بن رَشُود ١٨ ذي القَعْدَة ١١٦٦ه	نخل واستحقاق في حوض كَرِيز، بالطَّرَف بالمَضِيق.	شراء من سُلَيْمَان بن صَالِح الشَّهْرَانِيّ.	[٢٢]
٥٠٥، جَدُوع ٢٤ شَعْبَان ١١٧٠ه	ثلاثة أرباع كل من النخلتين، المشوك والحمراء في بلاد السَّمِين بالبُجَيْح، بالخَزْلَة.	بيع أجزاء نخل محددة يرد حَمُّود كفيلا في التتمة.	[٢٣]
٥١٦، حَمَد/حَمُّود بن رَشُود ٢٧ رَمَضَان ١١٧٠ه	مشوك بالمُبَدَّد بالخَزْلَة في خيف المَضِيق شاما منزل دخل من المُخَامِرَة.	بيع ثلثي النخلة اختلاف اسم البائع محفوظ في النشر.	[٢٣]
٦٥٧، عَرْمَة إلى حُرَيْمِيص ١١٨٠ه في جدول النشر	مَنْظَرَة في الخَزْلَة بخيف المَضِيق حد قبلي لذوي خَرَّاز.	عطية نصيب ورثته من أمها كفالة ابنها مُبَارَك.	[١٠]
٨٠٤، حُرَيْمِيص إلى طَرِيّ ٢٥ رَجَب ١١٩٠ه	قدر ماء من عين خيف المَضِيق وجبة الرَّائِقِيّ من ماء المُحَرَّف.	بيع لسبيل حُمَيِّد بن حَمَد، والثمن من تمر السبيل.	[٧]
٨١٠، عِيد وأخوه وذوو حُرَيْمِيص ١٨ شَعْبَان ١١٩٠ه	الخَضَر بالحِصْن من خيف اليَسِيرَة داخل المَضِيق يحده ملك المُلَيْح شرقا وغربا ربع وجبة بني عَزِيز الخَضَر.	معامرة وحقوق عمل وانتفاع وضمان لا يحسب العقد شراء لأصل الأرض.	[٨]

فالحاصل المكاني أن أملاك العُرُوم التي تدور عليها شواهد هذا البحث، وتصرفات بيتهم المخُيْمِرِيّ المعيَّنة هنا، تقع في المَضِيق. تتوزع أعيانها بين الخَزْلَة والطَّرَف والحِصْن باليَسِيرَة، وتتعدد فيها أسباب الحق، عطاء وبيع ووكالة ومعامرة وشراء لسبيل. هذا تعدد داخل مجال واحد، وهو الذي يصل شواهد الأسرة بتاريخها المحلي، ويمنع أن يستند

استبعاد اتصالها بضَبْعَان إلى تباعد مكاني صنعتْه قراءة غير محررة لأسماء الخيوف. [٧، ٨، ١٠، ١٩–٢٣]

مُجَاوَرَةُ الأَمْلاَكِ لِلجَرَابِعَةِ وَبِلاَدِ المُلَيْح

وتبلغ المقاربة المكانية أدق مواضعها حين نرد المجاورة إلى عينها المُسَمَّاة. ففي الوَثِيقَة رقم ٨١٠ يحد ملكُ المُلَيْح عينَ الخَضَر شرقًا ومن جهة البحر، وتدخل العين في الحصْن من خيف اليَسِيرَة داخل المَضِيق. وفي القِبْلَة ملك إِبْرَاهِيم بن فَرَج، وفي الشَّام شَفَّرَة رَبِيع الخَيْف، والبَحْر جهة الغرب في اصطلاح هذا الحد. هذه مجاورة منصوصة من جهتين متقابلتين، لا ظن مستمد من تقارب أسماء القرى. وهي تضع عِيد بن حُرَيمِيص وأخاه وجماعة ورثته في علاقة عمل وانتفاع وضمان بعقار معروف الحدود، من غير أن تتحول المعامرة إلى شراء لأصل الأرض. فقوة هذا الشَّاهِد في اجتماع دقة الموضع ودقة الصفة التي دخل بها الرجال فيه. [٨، ١٩]

وتزيد الوَثِيقَة رقم ٦٨٨ الصلة ببيت الجَرَابِعَة تعيينًا. فهي في إنهاء خلاف مواريث بين طَرِيّ بن أَحْمَد بن حَمَد وعمه عُوَيِّض بن حَمَد، في آخر رَبِيع الآخِر سنة ١١٨٢هـ، وتذكر الثلث الداخل من المخُامِرَة في النخلة المُسَمَّاة الثَّلُوثَة ضمن ما صار إلى عُوَيِّض، ويحضر حُرَيمِيص بن مُحَمَّد الصلح. فاجتمع اسم البيت الذي خرج منه الحق، ورجل من رجاله، ووارث من الجَرَابِعَة تلقى ذلك الحق في قسمة معينة. ومن اجتماع هذه العناصر تتجاوز الصلة اشتراك الأسرتين في واحة واسعة إلى خبر عقاري واجتماعي معلوم الأطراف. [٢٤]

وقد حفظ النص انتقال الحق، وأبقى سبب دخوله الأول من المخُامِرَة خارج تفصيله. فأثبت هذا القدر بما فيه من القوة، ولا أضيف إلى طريق الملك شراء أو مصاهرة أو إرثًا لم يسمه ذلك الموضع. ولا ينقص هذا من الحِجَّة، لأن المقصود هنا إثبات التعامل واتصال الحقوق، وقد قام عليهما النص. أما تعيين الجِهة التي بدأ منها انتقال الثلث فمسألة أدق، تُستكمل إذا ظهر عقدها. ومن دقة التوثيق أن نعرف متى أغنانا النص عما سواه، ومتى بقي وراء ما أثبته سؤال آخر. [٢٤]

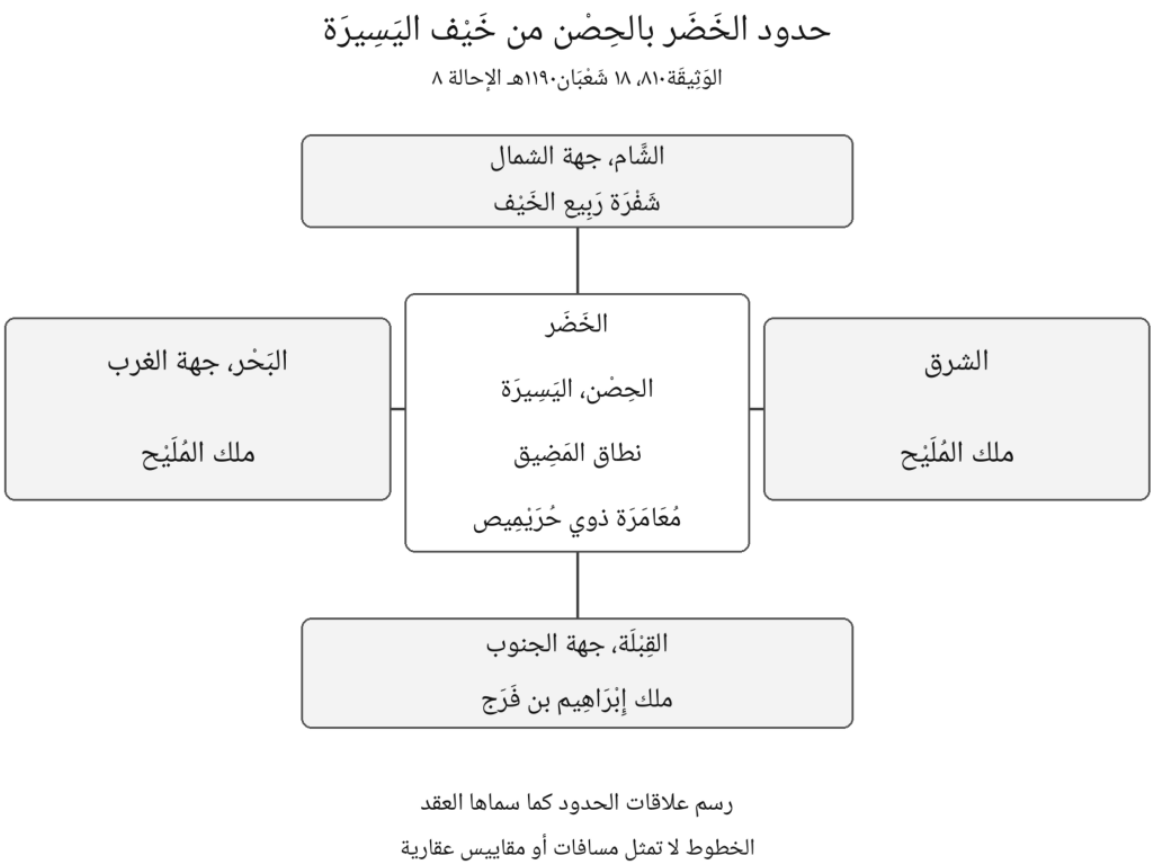
وتحفظ الوَثِيقَة رقم ٣٤٨ موضع قسم جُرَيْبِيعَة في الحد الشمالي لقطعة من بلاد رَبِيع الجَعْب، بتاريخ ٢٦ صَفَر ١١٤٧هـ. ثم تحفظ الوَثِيقَة رقم ١٠٤٤ بلاد ابن جُرَيْبِيعَة شرق عين في الجَعْب من بلاد الخُضْرَان بخيف الخَزْلَة، في ٢٢ ذِي القَعْدَة ١١٩٩هـ. وبين الموردين بقاء الاسم في خريطة الملك، من قسم المرأة إلى البلاد المعرفة بابنها. وهذا أثر

مسجل لرسوخ الشهرة في المكان، يتكامل مع ما حفظته البنوات من موضع الأم وأبنائها. [٢٥]

ولا أسوي بين هذه الشَّوَاهد في نوع دلالتها. فملك المُلَيْح حد مباشر في عقد الخَضَر، والحق الداخل من المخُامرَة انتقال مسمى في قسمة تخص بيت الجَرَابِعَة، وبلاد ابن جُرَيْبِيعَة حد لعقار آخر في الخَزْلَة. تتعاضد هذه الموارد في رسم المحيط الذي عاش فيه رجال البيتين وتعاملوا، ولا تجيز أن توضع كل عين ذكرتها في جوار مباشر لعين أخرى سكت العقد عن حدها. فإذا استقام هذا الفصل صح أن نقرأ من الخريطة شبكة صلات، بدل أن نصنع من أسماء متكررة قطعة أرض واحدة لا وجود لها في النصوص. [٨، ٢٤، ٢٥]

ومن هنا تتصل الجغرافيا بالقضية النَّسَبيَّة اتصالاً محكمًا. فقد ثبت أن أعيان العَرْم وحقوق بيتهم المذكورة هنا من المَضيق، وأن اليَسيرَة من خيوفه التي لا يصح إخراجها عنه، وأن لبيت المخُيْمِر صلات بعقار الجَرَابِعَة وبحدود بلاد المُلَيْح في هذا المحيط. فلا يبقى لاستبعاد القرابة بتباعد المواضع مأخذ في هذه المادة. ويبقى لكل دليل عمله بعد ذلك، فتفسر المجاورة مجال المعاملة، وتثبت البنوة من ألفاظها وأعمدتها، ويثبت اختصاص العُصْبَة من الحَصّ والمَغْرَم. وللمقاربة الجيلية موضعها الذي لا ترفعه وحدة المكان إلى ترجيح البنوة ولا تدفعه إلى استحالتها. [٧، ٨، ١٠، ١٣، ١٩، ٢٤، ٢٥]

التاريخ والوَثِيقَة	صاحب الشَّاهِد والموضع	الحد أو الحق	وجه الاستدلال
٢٦ صَفَر ١١٤٧ه، الوَثِيقَة ٣٤٨ [٢٥]	شُمَيْلاَن وخُضَيْر، بلاد رَبِيع الجَعْب	قسم جُرَيْبِيعَة شمال القطعة	تعيين بلاد الاسم وحدها مع عقار آخر
نحو ١١٨٠ه، الوَثِيقَة ٦٥٧ [١٠]	عَرْمَة وحُرَيْمِيص، مَنْظَرَة بالخَزْلَة	عطاء النصيب الموروث من أمها، وكفالة مُبَارَك	حق عائلي وحدود عين معينة، واسم الكاتب المُلَيْح صفة كتابة
آخر رَبِيع الآخر ١١٨٢ه، الوَثِيقَة ٦٨٨ [٢٤]	طَرِيّ وعُوَيِّض، قسمة الإرث	ثلث داخل من المُخَامِرَة في الثَّلُوثَة	انتقال حق من المُخَامِرَة إلى مواريث الجَرَابِعَة
٢٥ رَجَب ١١٩٠ه، الوَثِيقَة ٨٠٤ [٧]	حُرَيْمِيص وطَرِيّ، عين المَضِيق	ماء لسبيل حُمَيِّد من وجبة الرَّائِقِيّ	تعامل موثق في مورد الري، والحق للسبيل
١٨ شَعْبَان ١١٩٠ه، الوَثِيقَة ٨١٠ [٨]	عِيد وذوو حُرَيْمِيص، الخَضَر بالحِصْن واليَسِيرَة	ملك المُلَيْح شرق العين وغربها	مجاورة مباشرة من جهتين، وحق ذوي حُرَيْمِيص معامرة
٢٢ ذي القَعْدَة ١١٩٩ه، الوَثِيقَة ١٠٤٤ [٢٥]	لاَفِي وعُوَيِّد، الجَعْب ببلاد الخُضْرَان	بلاد ابن جُرَيْبِيعَة شرق العين	تعيين آخر لبلاد الجَرَابِعَة في الخَزْلَة



رسم علاقات الحدود كما سماها العقد

الخطوط لا تمثل مسافات أو مقاييس عقارية

مخطط حدود الخَضَر، ومجاورة بلاد المُلَيْح من جهتين في الوَثِيقَة ٨١٠ [٨]

وتدخل هذه النتيجة في المقاربة بقدر دلالتها. فالوَثَائِق تعين بيتًا بأبواته وقراباته، وتتبعه في أملاك معلومة، ثم تجمع حُرَيْمِيص وطَرِيّ في عقد ماء واحد سنة١١٩٠هـ. بذلك تثبت المُعَاصَرَة والتعامل واستقرار الشَّوَاهِد في مجالها، وتستقيم مقارنة البنوات الأربع في كل عمود من غير تعليل الفارق بتباعد الأملاك. أما ميل الطبقات الجيلية إلى استبعاد الضَّبْعَانِيَّة الصُّلْبِيَّة للعُرُوم فيبقى على درجته، ميل إلى الاستبعاد دون الاستحالة، وإمكان لا يرجَّح بمجرد وحدة المكان. [٧، ١٠، ١٨–٢٣]

وأما القطع بالعُصْبَة الأَقْرَب بين ضَبْعَانَ والمُخَيْمِر فموضع برهانه خصوصية الحَصّ ومَغْرَم الدم في المَأْمُونِيَّة الضَّبْعَانِيَّة الجَامِعَة، واستمرار العُرُوم فيها إلى نحو١٢٦٠هـ، مقابل استقلال قيد بِشْر في طور١١٩٠–١١٩١هـ وظهور الجذر الحُوَيْمِضِيّ المُوَازِي. وتضع القراءة المكانية هذا البرهان في بيئته المعروفة، فالجوار يفسر مجال المعاملة، والقرابة المصرح بها تعين صلة الأشخاص، وانحصار المَغْرَم واستمراره يثبت خصوصية العُصْبَة. وباجتماع الشَّوَاهِد يُحفظ يقين العُصْبَة، وإمكان الاتصال الصُّلْبِيّ غير المرجح، والتوقف عند درجة الالتقاء فوق العمود المعروف. [١٣–١٥، ١٨، ١٩]

تقوم المقارنة الجيلية على رجلين جمعهما عقد واحد، لا على تواريخ متفرقة جُمعت بالظن، حُرَيمِيص بن مُحَمَّد بن رَشُود بن رَشْدَانَ بن المخُيمِر، وطَرِيّ بن أَحْمَدَ بن حَمَد بن سَفْرَانَ بن ضَبْعَانَ. بين كل رجل ورأس بيته أربع بنوات، وقد تعاملا يوم الاثنين ٢٥ رَجَب ١١٩٠هـ. فهذا التساوي، مقترنًا بالمُعَاصَرَة الموثقة، يميل برأسي البيتين إلى التقارب الطبقي. لكنه لا يلغي تفاوت مدد الإنجاب بين الخطوط، ولا يحوّل أربع بنوات متساوية إلى تاريخ ميلاد واحد لرأسي العمودين. [٧]

البنوات إلى رأس البيت	عمود حُرَيْمِيص	عمود طَرِيّ
٠ – طرفا عقد ١١٩٠ه	حُرَيْمِيص	طَرِيّ
١ – الأب	مُحَمَّد	أَحْمَد
٢ – الجد	رَشُود	حَمَد
٣	رَشْدَان	سَفْرَان
٤ – رأس العمود	المُخَيْمِر	ضَبْعَان

ويقدم البيت الضَّبْعَانِيّ نفسه مقياسًا داخليًا لفهم تفاوت الورود. فحَمَد بن سَفْرَان حاضر في شهادة مؤرخة سنة ١١١٦هـ، وبُرَيْك بن مُبَارَك يرد في نطاق متأخر عنها، مع أن كليهما حفيد لضَبْعَان. فلا تتحول المسافة بين ورقتين إلى مسافة لازمة بين درجتين من البنوة. ولهذا تبقى دلالة المقارنة الجيلية على ضبعانية العَرْم الصُّلْبيَّة ميلاً إلى الاستبعاد دون بلوغ الاستحالة، مع حفظ الإمكان من غير ترجيح له. وأما العُصْبَة الأَقْرَب فمقطوع بها بدليلها، ولا يتوقف ثبوتها على معرفة اسم ملتقى العمودين. [٢، ٦، ١٣، ٢٧]

تقدم سلاسل الأَصْلَاب الثلاثة مقياسًا داخليًّا للمقاربة الجيلية، تُثبت كل سلسلة بشواهدها، ثم تقابل بها بنوات العمود المخُيْمِرِيّ ومعاصرة رجاله. فتنتظم المقارنة حول عمودين معروفين إلى موضع محدد، والذي يبقى غير معين هو درجة الالتقاء فوق المخُيْمِر، مع ثبوت عمود آل المخُيْمِر وشهرة عَرْمَة. وهذه حدود نتيجة التحقيق، فلا يجعل اختبار الإمكان أبوةً مسماة.

أما العُصْبَة الأَقْرَب فدليلها الحَصّ ومَغْرَم الدم في المَأْمُونيَّة الضَّبْعَانيَّة الجَامعَة منذ فجر تاريخها المَعْلُوم. ففي مطلع ١١٩٠هـ ظهر قيد مُحَمَّد بن بُرَيْك بن مُبَارَك بن ضَبْعَانَ، واستمر الحمل الجَامِع بعده، وكان الجَرَابِعَة والعُرُوم مع بَقِيَّة الضَّبَّاعِين في قيد مُبَارَك بن عُوَيِّض بن عَائِض. ليس المَأْمُون أبًا لكل من عُدَّ في دفتره، وإنما يمثل دائرة التزام لها حدود. ومحل الدلالة هنا انحصار هذه الدائرة واستمرارها، لا مجرد ورود اسم شخص في رأسها. [١٣]

وبقي العُرُوم في مَغْرَم الدم الضَّبْعَانِيّ إلى المجال القَرِيب من ١٢٦٠هـ، حين اكتملت لهم وللجَرَابِعَة أهلية حمل لزمات الحِمَى ومَغْرَم الدم استقلالاً. فنحو سبعين عامًا من الحمل المتصل لا تفسَّر برفدة عارضة ولا بنيابة ظرفية لرجل عن رجل. إنها بنية عصبية مستقرة، يقع قربها في النطاق الذي يجري فيهالحمل عند الرابع أو الخامس بحسب مقتضى القِرْف. وهذا وصف لدائرة القرب العاملة في المَغْرَم، لا سلسلة مسماة تثبت أن السلف المشترك هو الرابع أو الخامس بعينه. فالقطع بالعُصْبَة الأَقْرَب محفوظ، وتعيين ملتقاها فوق العمود المُخَيْمِرِيّ باقٍ على حد التوقف. [١٣–١٥]

الزمن	صاحب الشَّاهِد وصفة القيد	الدلالة في المقارنة	الإحالة
١١٩٠–١١٩١ه	مُحَمَّد بن بُرَيْك، وحَسَن بن مُقْرِن بن بِشْر في القيد المُوَازِي	الطور الأول للمقارنة في سجلي، ورقم أصل القيد غير معين في المادة المعروضة	[١٣]
٦ شَعْبَان ١٢٢٩ه	مُبَارَك بن ضَبْعَان على رجال الضَّبَاعِين، وناصر العَفِيش على ذوي مُقْرِن	نص منشور للالتزام وتمييز جهة ذوي مُقْرِن	[٢٨]
٢١ صَفَر ١٢٤٠ه	تكرر قيد مُبَارَك وناصر في ملازمة أخرى	استمرار جهة الأداء، وعمود مُبَارَك الكامل بمقابلتي	[٢٨]
إلى نحو ١٢٦٠ه	حمل جامع ثم استقلالفرعين في استقرائي	استمرار الحَصّ وانحصاره أصل برهان العُصْبَة الأَقْرَب	[١٣، ١٨]
١١ شَعْبَان، نحو ١٢٦٠ه بتقدير النشر	سُبَيْتَان بن جُرَيْبِيعَة وشَدِيد بن عَرْمَة في قرار منع القصرة	ظهور اسميهما بين الملزمين، كل ملزم على قومه	[٣٢]
نحو ١٢٨٠ه بتقدير النشر	عايض بن عَرْمَة على العُرُوم، وعايض بن جُرَيْبِيعَة على جماعته	قيد منشور لجهتي الأداء في الطور المتأخر	[٢٩]

وتأتي الجَرَابِعَة حالة ضابطة من داخل النظام نفسه. نسبهم الأبوي إلى حَمَد بن سَفْرَانَ بن ضَبْعَانَ محفوظ، ومع ذلك حملوا زمنًا في الحَصّ الجَامِع ثم استقلوا. إذن الاستقلال لا يقطع النسب، كما أن الاجتماع لا يجعل المَأْمُون أبًا لمن حمل عنهم. هذه السابقة تزيل التعارض الظاهري بين القول إن العُرُوم من آل مُخَيْمِر والقول إنهم كانوا في المَغْرَم الضَّبْعَانِيّ، الأول يصف الصلب، والثاني يصف مجال التكليف.

وتفسر سابقة القِرْف الآلية التي يعمل بها هذا النظام. فقد حفظت أن عد القوم في الستة والسبعة، وأن قلتهم ورفاقتهم اقتضتا حملهم في الخمسة. فهذا حد للعمل والتناصر داخل عمود أبوي أبقاه النص معلومًا، تتسع فيه دائرة الحمل أو تضيق على مقتضى شروطها. وتعين هذه السابقة على فهم اجتماع العُرُوم وضَبْعَان في الحَصّ، ثم

استقلال الأداء، من غير أن تستبدل بالصلة الأَبَوِيَّة سلسلة تصنعها الوظيفة. [١٥] وتأتي حالة بِشْر، الذي عُرف عقبه بالعَفِيش، لتمنع تفسير جهة الحمل بالقلة وحدها. فعند ظهور قسمة البَدَن العِطْرِيَّة وقيود مَغْرَم الدم في نطاق ١١٩٠ – ١١٩١هـ، كان حَسَن بن مُقْرِن بن بِشْر صاحب مأمونية تخص جماعته، ولم يدخلفرعه في القيد الضَّبْعَانِيّ كما دخل العُرُوم. ولو كان بِشْر أقرب إلى ضَبْعَانَ من المخُيْمِر، أو كان عقبه في دائرة خمسة أجداد أو ستة على نحو يوجب حمله في العُصْبَة القَرِيبَة نفسها، لكان استقلال قيده في هذا الطور محتاجًا إلى تفسير لا تنهض به القلة. إن القلة تفسر الحاجة إلى الضم، ولكنها لا تعينّ الجهة التي يقع إليها الضم، والذي عيّنها للعُرُوم هو قربهم الخاص من ضَبْعَانَ. هذا موضع الاسْتِقْرَاء المقارن في سوالف حَرْب المشية، لا لفظ أبوة تُنسب عبارته إلى صك لم يسمّها. [١٣، ١٥]

وعليه تتمايز داخل الأصل الحُوَيمْضِيّ جهتان نسبيتان. الجهة الأُولَى تجمع ضَبْعَان والمخُيْمِر في عصبة أقرب، ويأتي بِشْر معهما في الفَرْع الأوسع، فهو أقرب إليهما من فروع الجذر المُوَازِي، لكنه لا يكون بالاسْتِقْرَاء أقرب إلى ضَبْعَانَ من المخُيْمِر الذي بقي عقبه العُرُوم في مغرمه إلى نحو ١٢٦٠هـ. والجهة الثانية تجمع الهَمْهَام وحَسْبَل وكَرْشَم والهُوَيمْل وقُبَيِّل، وقد تضافرت شواهد تناوبهم في مَغْرَم الدم ولزمات الحمَى، وهي طوارد ضَبْعَان، على ظهور جذرهم المُوَازِي. فتفسير عدم دخول هذه الفروع لا يستوفي الحجَّة ما لم يضم إليه استقلال قيد بِشْر، وبهذه المقارنة يتحدد القرب الخاص بين ضَبْعَان والمخُيْمِر، مع بقاء اسم ملتقاهما ودرجة الالتقاء غير معينين. [١٣–١٥، ١٨]

الدائرة	القيد أو الشَّاهِد	الدلالة في المقارنة
ضَبْعَان والمُخَيْمِر	الحَصّ الضَّبْعَانِيّ وحمل العُرُوم إلى نحو ١٢٦٠ه	العُصْبَة الأَقْرَب ثابتة ملتقاها غير مسمى
بِشْر في الفَرْع الأوسع	مأمونية حَسَن بن مُقْرِن بن بِشْر في طور ١١٩٠–١١٩١ه	لا يكون أقرب إلى ضَبْعَان من المُخَيْمِر
الجذر المُوَازِي	تناوب الفروع الخمسة في المَغْرَم ولزمات الحِمَى	تماسك جذر مواز، لا بنوة ناشئة من المناوبة

تقوم هوية العُرُوم على عَرْمَة لا على مجرد تشابه اسم. عَرْمَة بنت رَشِيد امرأة عطرية موثقة في سنة 1180هـ، لها ابن ذكر معلوم هو مُبَارَك بن حُطَيحِط، ولها ابنٌ عم معلوم هو حُرَيمِيص بن مُحَمَّد، وهو في الوقت نفسه رحيمها من جهة زوجها حُطَيحِط. وحين يوضع هؤلاء في عمود آل مُخَيْمِر يلتقي خطا مُحَمَّد ورَشِيد عند رَشُود، فتغدو ألفاظ الوَثِيقَة وصفًا طبيعيًا لأسرة واحدة، لا قطعًا متناثرة جُمعت لتكوين رسم!!

وعَرْمَة هي رأس شهرة العُرُوم التي بقيت في الذاكرة الحَيَّة. لا يحتاج هذا التعيين إلى افتراض امرأة أخرى تحمل الاسم نفسه في العُصْبَة نفسها والطبقة نفسها ولها عقب حي مجهول الصدر، بينما تبقى عَرْمَة الموثقة وابنها وأسرتها بلا امتداد معروف. اجتماع الاسم والأمومة والموضع الحُوَيمْضِيّ والقرابة وغياب الامتداد المصنف لآل مُخَيْمِر يقفل هذا التعدد المفتعل ويجعل عَرْمَة بنت رَشِيدٍ هي المرأة التي حفظها اسم الفَرْع.

ويقدم الجَرَابِعَة النَّمُوذَج الداخلي لطريقة التسمية. فجُرَيْبِيعَة زوج حَمَد بن سَفْرَانَ وأم بنيه، وغلب اسمها على عقبهم مع بقاء العمود الأبوي محفوظًا. ولذلك فشهرة العُرُوم بعَرْمَة لا تقطع صلبهم المخُيْمِرِيّ، بل تؤدي الوظيفة نفسها، اسم الأم صار عنوان الجماعة، والآباء بقوا في العمود. الفرق أن عمود الجَرَابِعَة ظل متداولاً على نحو أوضح، بينما انحسر اسم مُخَيْمِر من الشهرة وبقي في الوَثَائِق.

ومن هنا يفسر البحث ما حفظته الذاكرة وما اختصرته. بقي اسم عَرْمَة في الأسفل لأنه صار اسم الفَرْع، وبقيت الجهة الضَّبْعَانيَّة في الأعلى لأنها كانت مجال الحمل والمَغْرَم، وسقط من التداول اليومي ما بينهما من مُخَيْمِر ورَشْدَان ورَشُود. فالذاكرة لم تنقل العُرُوم إلى أصل أجنبي، حفظت أقرب دائرة عصبية كبرى ارتبطوا بها، لكنها اختصرت درجة القرابة. ولذلك لا تخرج العبارة المتأخرة من ضَبْعَانَ من دائرة الإمكان، ولا تكون في ذاتها طريقًا لترجيح البنوة، الذي يقطع به هنا هو العُصْبَة الأَقْرَب، والذي تستبعده الطبقات ترجيحًا دون استحالة هو الضَّبْعَانيَّة الصُّلْبِيَّة.

ويؤكد عقد عِيد بن حُرَيمْيص أن غياب الاسم القَدِيم من الفروع الحَيَّة لا يعني انقطاع العقب. فالعقد يثبت عيدًا وأخًا له ووراث حُرَيمْيص من الإناث والذكور، بينما لا يعرف المصنف المتأخر أين صار هذا العقب. هذه المفارقة هي نفسها التي تحلها شهرة العُرُوم على مستوى أوسع، الذرية موجودة، لكن اسم البيت القَدِيم لم يعد هو الاسم الذي تصنف به الجماعة. ومن ثم تكون خانة العُطُور غير المحدد حدًا في معرفة المصنف، لا حكمًا بانقراض البيوت التي وردت فيها.

بهذا التعيين لا يبقى الفَرْع معروف الشهرة مجهول الصدر، تتصل عَرْمَة ببيتها من جهة رَشِيد، ويتصل ابنها مُبَارَك بأبيه حُطيحط من جهة مُحَمَّد، ويلتقي الطريقان عند رَشُود بن رَشْدَانَ بن المخُيْمِر. ويظهر حُرَيمْيص ابن عمها وأخو زوجها في الأسرة نفسها، وتثبت وثائقه خطًا آخر من ذرية مُحَمَّد. فلا تجعل كل ذرية رَشُود أبناء لمُبَارَك، ولا تنقل كل رجال المخُيْمِر إلى عقب عَرْمَة لمجرد أنها رأس الشهرة الباقية، إنما تحفظ لكل ذراع أباه، وللاسم الحَيّ موضع نشأته، وللجماعة موضع عصبتها الأَقْرَب.

ويزيد هذا الوصل قوةً انتظامُ طرفيه في خريطة الفروع الحُوَيمْضيَّة التي استقرأتها. فأعقاب الهَمْهَام وحَسْبَل وكَرْشَم والهُوَيمِل وقُبَيِّل، وأعقاب بِشْر وضَبْعَان، تجد في المادة أصولاً قديمة ترد إليها أسماءها وطرقها. ثم تبرز أمامنا جهتان لم يستوف التصنيف المتأخر وصلهما. بيت مُخَيْمِر قديم متعدد الرجال والحقوق، لا يحمل اسمه القَدِيم فرع حي مواز في ذلك التصنيف، والعُرُوم فرع حي عريق، بقي اسم أمه وعصبته وانحسرت من التداول اليومي بعض أسماء صدره. فليس موضع البحث اسم امرأة يشبه اسم فرع، بل اتصال صدر تاريخي معلوم بامتداد حي معلوم. [٩، ١٠، ١٣، ١٨]

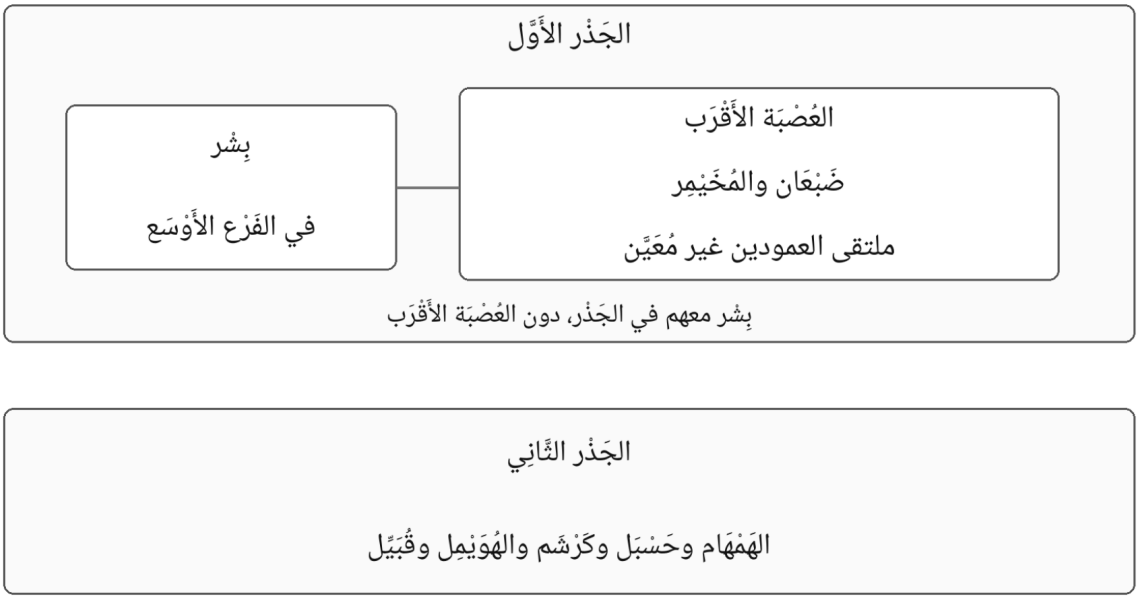
وتجتمع جهتا الوصل في عَرْمَة بنت رَشِيد وابنها مُبَارَك بن حُطيحط. تحفظ الوَثِيقَة الأمومة والكفالة والقرابة، وتحفظ أعمدة البيت مُحَمَّدًا ورَشُودًا ورَشْدَان، وتحفظ تسمية العَرْم عنوان المرأة الذي بقي في العقب. وتأتي الحُوَيمْضِيَّة الصريحة في شواهد رجال البيت، ويأتي الحَصّ الضَّبْعَانِيّ ليعين أقرب مجال عصبي حمل أعقابه. كل واحد من هذه الشَّوَاهِد يتناول جانبًا من الهوية نفسها، وبائتلافها يتحدد الوصل الذي أقرره. ولا يُفهم هذا البناء إذا اختزل في تشابه عَرْمَة والعُرُوم، فإن الاسم وحده بعض المادة، لا جميعها. [١٠–١٣، ١٨]

أما افتراض عَرْمَة ثانية، في العُصْبَة نفسها والطبقة نفسها، ذات عقب بقي اسمه وغاب صدره، مع إهمال عَرْمَة الموثقة وابنها وبيتها، فيحتاج إلى شواهده الخاصة. ليس من التحقيق أن تتضاعف الأشخاص كلما ظهر من اتصال المادة ما يخالف تصنيفًا متأخرًا. ولا أساوي بين الطريقين في القيمة ثم أختار أقربهما إلى خاطري. هنا بيت معروف، وامرأة معينة، وابن مسمى، ونسبة مصرّح بها، وامتداد عصبي مستمر، وهناك زيادة في الأشخاص لا تحملها المادة المعروضة. ومن هذا الفرق يقوم الحكم الذي أعتمده في اتصال العَرْم بآل المخُيْمر. [٩، ١٠، ١٨] ومع ذلك يظل كل مستوى من الحكم في محله. اتصال العَرْم بالعمود المخُيْمِرِيّ مقرر في هذا التحقيق، واشتراكهم مع ضَبْعَان في العُصْبَة الأَقْرَب مقطوع به، أما صعود هذا العمود نفسه إلى ضَبْعَان بنوةً فباق في الإمكان من غير ترجيح. فالاسْتِقْرَاء الذي وصل العقب بصدره لا يضيف فوق الصدر أبًا لم تعينه سلسلة، والقطع بالعُصْبَة لا يتوقف على استكمال تلك الحلقة. هكذا تجتمع قوة النتيجة ودقة حدها في بناء واحد. فتنتظم الحجَّة حين يعطى كل شاهد مرتبتَه، البنوة الصريحة تعين العمود، والعقد المشترك يثبت المُعَاصَرَة، وحدود الأملاك تعين المجال والعين، وانحصار الحَصّ ومَغْرَم الدم يثبت خصوصية العُصْبَة. وبهذا الاجتماع يتصل العَرْم بآل المخُيْمِر أبويًّا، وتفسر شهرتهم بعَرْمَة، ويتعين موضع القطع في قرب عصبتهم من ضَبْعَان، ويبقى موضع التوقف في اسم ملتقى العمودين ودرجته. فهذه قضايا متعاضدة، لكل منها برهانها الذي ينهض بها.

والأَصْلاَب المتصلة من ضَبْعَانَ، بحسب الشَّوَاهِد المعروضة، هي مُبَارَك وعَائِض وسَفْرَان. ويُحفظ عمود العَرَم المخُيْمرِيّ إلى جانبها في مقارنة الجذر، من غير إقحامه في أصلاب ضَبْعَان بمجرد وحدة العُصْبَة، ومن غير إخراجه من إمكان الاتصال الصُّلْبِيّ الذي لم تبلغ الطبقات الجيلية استحالته.

الجذران الحُوَيْمِضِيَّان ومراتب العُصْبَة

الأصل الجَامِع، حُوَيْمِض العِطْرِيّ



التقسيم مراتب قرابة مستفادة من القيود والمَغْرَم

لا يسمي الرسم وسائط لم يثبت تعيينها الإحالة ١٣، ١٨

مراتب الجذرين، العُصْبَة الأَقْرَب داخل الجذر الأول والجذر المُوَازِي [١٣، ١٨]

الحُجْرَةُ والمَأْمُونِيَّة وَمَرَاتِبُ العُصْبَة

ومن هنا يلزم أن أحدد المصطلحات التي تحرك التاريخ القبلي، لأن أكثر الخلاف في عد المواميين ينشأ من نقل حكم وظيفة إلى وظيفة أخرى، فالحُجْرَة، هي مقام تمثيل وضمان سياسي، يتكفل صاحبها بقومه في الحلف والحدود والحِمَى والصلح والحَرْب، ويحضر باسمهم في المجلس الجَامِع تحت مشيخة جامعة [١٤]

وتبين المادة تعاقب دوائر الرئاسة في الاجتماع العِطْرِيّ والحُوَيمِضِيّ، من الحُجْرَة العِطْرِيَّة إلى صور المَشْيَخَة الأوسع، ثم مشيخة الشمل في الطور المتأخر. وفي هذه الدوائر يظهر اسم بُصَيِّص بن مُحَيْسِن بن فُلَيْح، وتظهر بيوت الرئاسة التي جمعت فروعًا سابقة الوجود على عهدها. أما المَأْمُون فمؤتمن على العدد والحصوص، يعرف من يدخل في الحمل ومن

ينوب عن القليل، ويضبط التزام الجماعة في سجلها. وقد يجتمع التمثيل والائتمان في رجل، وقد يتوزعان على رجال، وتعين الوَثِيقَة جهة حضوره في كل مرة. فتاريخ الرئاسة يفسر سعة الاجتماع، وتاريخ المَأْمُونِيَّة يفسر توزيع أدائه، وتثبت البنوة من الطريق الذي يسميها. [١٣، ١٤، ٢٦، ٢٨]

وتنتظم في مادة هذا التاريخ ثلاث محطات للرئاسة، حُجْرَة بُصَيِّص بن مُحَيْسِن بن فُلَيْح العُيَيْنِيّ (من فرع مندثر وبائد من عصبة عُيينة العطربة) على العُطُور في الطور الذي أقاربه بنحو ١١٨٠هـ، ومشيخة الشمل وإمارة أسرة رُبَيْق بن مَسْعُود العُيَيْنِيّ على بَنِي عَمْرٍو في مادة ١٢٢٩هـ، ثم مشيخة شمل أسرة كَلاَّب بن عَزْرَان الهَمْهَام على العُصْبَة الحُوَيمِضيَّة في الطور الذي أقاربه بنحو ١٣٢٥هـ. وتؤخذ هذه المحطات من سجل الاسْتِقْرَاء التَّارِيخِيّ، وتبقى التواريخ المُقَدَّرَة فيه على صفتها، أما عهد بُصَيِّص الذي تعين سنة تحريره في النشر فمؤرخ في ١١٨٨هـ. [١٣، ١٦، ٢٦، ٣٠]

وكان الإطار العِطْرِيّ الجَامِع أوسع من كل بدنة داخله. يظهر ذلك في عهد سنة ١١٨٨هـ الذي حملت فيهالحُجْرَة العامة اسم بُصَيِّص بن مُحَيْسِن بن فُلَيْح، وحضر فيه ممثلون عن أعقاب متمايزة. فمن العُصْبَة الحُوَيمِضيَّة بُرَيْك بن مُبَارَك بن ضَبْعَان، وعَوْدَة بن شُمَيْلاَن بن عَوَّاد بن مُرْشِد بن قُبَيِّل. اجتماع الرجلين في عهد واحد يحفظ وجود الجهتين اللتين مثلاهما، ويكشف أن مجلس التمثيل اتسع لهما معًا. وقد دخل رجال العَهْد فيه بأسمائهم وأصولهم المعروفة، ثم التزموا ما عقدوه من ضمان وحلف. [١٦، ٢٦]

واليوم الرابع من سنة ١١٨٨هـ ثابت في نشر هذا العَهْد، أما الشهر فغير معين في مادته. وأحفظ هذا التحديد كما هو، فلا أنقل إليه شهرًا من خبر آخر ولا أسوي بينه وبين عهد تختلف سنة تحريره. وقيمة النص أنه يسمي بُرَيْك بعموده في فعل عام يسبق ظهور قيد ابنه مُحَمَّد، فتتصل صورة الأب في التمثيل بصورة الابن في المَأْمُونِيَّة، ويكتمل من تعاقبهما خبر بيت كان حاضرًا في الاجتماع قبل أن تتسع قيوده الخاصة. [٢٦]

ولا أضع على لسان العَهْد لقبًا لم يرد فيه. فما نص عليه من الأسماء والالتزام أنقله بصفته، وما استنبطته من جهة التمثيل أعرضه تفسيرًا يجمع موقع الرجل بنسبه وشواهد طبقته. وبهذا يبقى بين النص وقراءته حد ظاهر يستطيع القارئ أن يراجعه، ويصبح للبحث محل معلوم إذا اختلفنا في مقدار ما تحتمله الوظيفة من دلالة على موقع صاحبها. [١٣، ٢٦]

ثم ظهر في مطلع ١١٩٠هـ تنظيم الحَوَامضَة في خمس بدن ظاهرة، الهَوَاملَة، والكَرَاشمَة، وذوو حَسَن من ذوي مُقْرِن بن بِشْر، والضَّبَاعِين، والقُبَيْلاَت من ذوي شُمَيْلَانَ بن عَوَّاد بن قُبَيِّل بن مُرْشِد بن قُبَيِّل. وهذه أسماء بدن لها قيودها، وليست قائمة بخمسة أبناء مباشرين لرأس واحد. وظهر مُحَمَّد بن بُرَيْك بن مُبَارَك بن ضَبْعَانَ مأمونًا على بدنة الضَّبَاعِين، مقابل قيد حَسَن بن مُقْرِن بن بِشْر المُسْتَقِلّ في المقارنة التي سبق بيانها. ولم يكن ظهور الدفتر إنشاءً للنسب، فقد سبقه حضور بُرَيْك، وسبقته طبقات مُبَارَك وعَائِض وسَفْرَان. والذي جدَّ هو انتظام العد والحَصّ في قيد خاص. كما أن حَسْبَل والهَمْهَام لم يكونا قد ظهرا يومئذ بدنتين مستقلتين بالصورتين المتأخرتين، فتاريخ القيد لا يساوي تاريخ وجود الأصل. [١٣]

وفي هذا الموضع يلزم ضبط اللفظ لأنه يحرس المعنى، البَدَنَة مفرد، وجمعها بدن. فالبَدَنَة وحدة تنظيمية لها عد ومأمون، وقد تنضم إلى بدن أخرى أو تستقل عنها، من غير أن يعني ذلك أن الأبوة نفسها تقبل الانقسام الإداري. وحين أقول بدنة الضَّبَاعِين أعني الدائرة التي حملت حصوصها في طور معلوم، لا كائنًا نسبيًا ولد يوم كتب اسمه، وحين أقول بدن حُوَيْمِض أعني وحداته المعدودة، ولا أجعل كل بدنة ابنًا مباشرًا لاسم جامع. وضبط المفرد والجمع ليس تجميلاً نحويًا، لأن اضطراب اللفظ ييسر اضطراب المفهوم، فإذا عوملت كل بدنة كأنها صلب مستقل، أمكن أن تتحول المأمونيات إلى آباء، وأن يقرأ التغير التنظيمي كأنه تخلق نسب جديد. وقد تعاقب حملة المَأْمُونِيَّة بعد مُحَمَّد في بيوت الجذور من غير أن تنقلب الوظيفة ملكًا أبويًا لمن حملها، ومن أبرزهم مُبَارَك بن عُوَيِّض بن عَائِض بن ضَبْعَانَ، الثَّابِت مأمونًا في نطاق ١٢٢٩–١٢٤٠هـ، وقد دخل الجَرَابِعَة والعُرُوم مع بَقِيَّة الضَّبَاعِين تحت القيد الجَامِع في عهده.

غير أن المَأْمُون يعد من تلزمهم الحصوص ومغارم الدم، ولا يصير أبًا لهم بحمله عنهم، فالجَرَابِعَة من حَمَد بن سَفْرَانَ بطريقي أَحْمَد وعُوَيِّض، والعُرُوم من آل المخُيْمِر، وهم وضَبْعَان عصبة أقرب مقابل سائر العصب الحُوَيْمِضِيَّة، مع بقاء دخولهم في صلب ضَبْعَان ممكنًا غير راجح، وميل الطبقات الجيلية إلى استبعاده دون استحالته، والقائمة الوظيفية لا تنسخ السلسلة الأَبَوِيَّة. كذلك لا يجوز أن يمد عُمَر مُبَارَك بامتداد النظام الذي تولاه، فنطاق ١٢٢٩–١٢٤٠هـ يؤرخ حضوره في الوَثَائِق، أما بقاء الحَصّ الجَامِع إلى مشارف ١٢٦٠هـ فيؤرخ المؤسسة، وقد يبقى السجل بعد صاحبه، أو يتولاه غيره، من غير أن تتبدل حدوده. فالأشخاص أعمار، والمؤسسات مدد، وتراكبهما لا يسوغ تسويتهما. وبهذا الفصل تزول مفارقة ظاهرية صنعتها قراءة الأرقام على أنها سيرة رجل واحد، فالمادة لا تمد حياته إلى آخر أثر للنظام، كما لا تقطع استمرار النظام بانتهاء آخر ورقة سمته.

ما يخص الشخص يؤخذ من حضوره المُسَمَّى، وما يخص القيد يؤخذ من آثاره المتصلة، فلا يحمل أحدهما زمن الآخر ولا دلالته.

وفي المجال القَريب من ١٢٦٠هـ اكتملت للجَرَابِعَة والعُرُوم أهلية حمل لزمات الحمَى ومَغْرَم الدم، فظهر سُبَيْتَان بن جُرَيْبِيعَةَ أول مأمون مستقل معروف للجَرَابِعَة، وشَدِيد بن عَرْمَةَ أول مأمون مستقل معروف للعُرُوم. انتقالهما من القيد الجَامِع إلى قيود قادرة على أداء الحصص يثبت نضج البدنتين، ولا يغير الأبوة المحفوظة للجَرَابِعَة، ولا ينقض العُصْبَة الأَقْرَب الثَّابِتَة للعُرُوم مع ضَبْعَان. ومضى بعد ذلك أكثر من قرن من غير أن يحمل الفرعان عن بَقِيَّة الضَّبَاعِين أو تحمل البقية عنهما في الديات. فهذا الثبات يميز الاسْتِقْلاَل المُؤَسَّسِيّ من النيابة العارضة، زالت الحاجة إلى الحمل المشترك باكتمال العدد والقدرة، وبقيت القرابة على رتبتها. ولا يُنقل ثبوت الصلب في أحد الفرعين إلى الآخر، لكل قضية دليلها وحدها. [١٣]

فالحدث يقاس بما أنشأه واستدامه، لا باللحظة التي وقع فيها وحدها. [١٣]

وتمنح سابقة مؤرخة في ٤ شَعْبَان ١١٦٨هـ هذا التمييز أصلاً صريحًا من داخل العمل العُرْفِيّ. ففي التزام ذَوِي دُخَيْنٌ وذَوِي عَوْدَة على يد عِيد بن سَعْد بن مُضَيَّان، يرد حكم سَعْد بن مُقْبِل القِرْف بأن عدهم في الستة والسبعة، وأن قلتهم وسط رفاقتهم اقتضت حلفهم في الخمسة، وأنهم يطردون ويسدون في بعضهم بعضًا. حفظت السابقة عدد النسب، ثم عينت دائرة الأداء التي تعمل عليها الرفقة. فلم تختزل الستة والسبعة في بنوات خمس، وإنما جعلت للالتزام مدى تلائمه حال الجماعة. وتلك هي الدلالة الدقيقة التي أستصحبها في قراءة الحصوص والمأمونيات. [١٥]

والحكم هنا صادر في باب العَدّ والالتزام، لا في إنشاء عمود نسب جديد. ومن ثم يصلح مفتاحًا لمقارنة القيود التي يعمل فيها الضم والتناصر تحت أثر القلة والرفقة، مع إبقاء أسماء الآباء وعدد وسائطهم محفوظة في بابها. وأحفظ صيغة الستة والسبعة بتمامها، فلا أختصر السابقة في عدد واحد ثم أبني على اختصاري ما لم يبنه النص. [١٥]

وتجعل صور المُلاَزَمَة هذه القاعدة محسوسة في فروع حُوَيمِض العطْرِيَّة نفسها، يظهر حَبَاب بْنُ كُلَيْب بن عَزْرَانَ بْنُ الهَمْهَامِ ملزمًا على فرع كَرْشَم بن مُهْمِلَ، وفَهْد بن مُلْحِق ابن شُمَيْلاَنَ ملزمًا على رِجال الهَمْهَام، وجَبْر ابن شُمَيْلاَنَ ملزمًا على رجَال الهُوَيمِل، ونمَا ابن كَرْشَمٍ ملزمًا على فرعي كَرْشَم والهُوَيمِل. ولو كانت المُلاَزَمَة أبوة لتبدل آباء الفَرْع كلما تبدل حامل حصته، ولصار الفَرْع ابنًا لأكثر من أصل في الوَثَائِق نفسها. ومدلولها المتسق أنها وكالة والتزام تحكمهما القدرة والظرف، وقد يحمل القَرِيب فرعًا قليلاً ثم يستعيد الفَرْع حمل نفسه. لذلك لا يكون إدراج الجَرَابِعَة والعُرُوم تحت مأمونية مُبَارَك بن عُوَيِّضٍ

حجة على انتسابهما إليه، ولا يكون خروجهما من قيده خروجًا من ضَبْعَانَ، فالسجل خريطة أداء لا مشجرة نسب. غير أن استقلالهما المستمر يختلف عن النيابة العارضة المتبادلة، هو يثبت اكتمال [١٣] البَدَنَة، ولا يسمي الأب الداخلي، إذ يختص وصف الكيان بدليل الاسْتِقْلاَل وتختص الأبوة بالسلسلة.

وهذه المفارقة تمنع استعمال الدليل نفسه في نتيجتين متضادتين، فلا تكون المُلاَزَمَة بنوة عند الاجتماع، ولا يكون انقطاعها نفيًا للبنوة عند الافتراق الذي يتغير هو نطاق التكليف، أما خط الصلب فلا يثبت ولا ينتفي إلا بأدلته الخاصة.

وعند العُرُوم يبلغ هذا التمييز غايته، فقد استبان عمودهم الأبوي إلى رَشُود بن رَشْدَانَ بن المخُيْمِر الحُوَيمْضِيّ العطْرِيّ، واستبانت عَرْمَة بنت رَشيد رأسًا للشهرة من طريق ابنها مُبَارَك بن حُطيحِط بن مُحَمَّد بن رَشُود بن رَشْدَانَ بن المخُيْمِر. وأما درجة صلتهم بضَبْعَان فأفصل فيها بين قضيتين، اجتماعهم وضَبْعَان في عصبة أقرب، مقابل العصب الحُوَيمْضِيَّة الأخرى، ثابت عندي قطعًا، وكون المخُيْمِر أو عموده من صلب ضَبْعَان باق في دائرة الإمكان، لا أرجحه ولا أحيله. والطبقات الجيلية تميل إلى استبعاد هذه الضَّبْعَانِيَّة الصُّلْبِيَّة، لكنها لا تبلغ استحالتها. [٩، ١٠، ١٣]

ويكتمل دليل العُصْبَة بانحصار الحَصّ الأول واستمراره، وبالمقارنة مع من بقي خارجه. فأدلة الجذر المُوَازِي تفسر عدم دخول الهَمْهَام وحَسْبَل وكَرْشَم والهُوَيمْل وقُبَيِّل، أما بِشْر فيشارك ضَبْعَان والمخُيْمِر الفَرْع الأوسع، ومع ذلك كان لذوي حَسَن بن مُقْرِن بن بِشْر قيد مستقل منذ طور القسمة الأول. فلا تكون صلته بضَبْعَان أقرب من صلة المخُيْمِر به، وإلا بقي استقلاله، مع دوام حمل العُرُوم، بلا تفسير منسجم مع المقارنة. وهذا هو الاسْتِقْرَاء الذي أقطع به في العُصْبَة الأَقْرَب، ولا أستعير قطعه لإثبات اسم أب أو عدد بنوات لم تحفظه سلسلة. [١٣–١٥]

هذا هو موضع الجزم وموضع الإمكان، العَرْم آل المخُيْمِر، والعَرْم وضَبْعَان عصبة أقرب، وضبعانية العَرْم الصُّلْبِيَّة ممكنة غير راجحة. ولا أجعل مسْفِر أبًا لهم لمجرد وروده في عد فَدْعُوس، ولا أجزم بأخوّة المخُيْمِر وضَبْعَان لملاءمة الطبقات. فإن ظهرت سلسلة صريحة فوق المخُيْمِر، ووافقتها طرق مستقلة، تعيّنت درجة الالتقاء. أما الآن فحفظ العُصْبَة المقطوع بها، والعمود المستعاد، وترك الدرجة غير المعينة على حدّها، هو عين التحقيق. فضعف تعيين الدرجة لا يسقط يقين العُصْبَة، ويقين العُصْبَة لا يمنح اسمًا أو بنوة لم يثبتها طريق.

وبهذا ينضبط موقع عد فَدْعُوس، هو شاهد معتبر على الكيفية التي قسمت بها ذاكرة المَأْمُونيَّة الجماعات تحت رؤوس ثلاثة، وشاهد أقوى في سلسلة ناقله القَرِيبَة، وقرينة جديرة بالبحث في مُبَيْرِيك ومِسْفِر، لكنه لا ينسخ وثائق بُرَيْك ولا سلاسل عَائِض وسَفْرَان. فما وافق الدليل حفظته، وما عارضه صححته، وما خلا من الطريق أوقفته. فالمقابلة ليست بين قديم وحديث، وإنما بين خبر مجمل ودليل قابل للتفكيك، وبين أبوة مسماة ووظيفة محتملة، وبين نتيجة تعلن حدودها وأخرى تستعيض عن نقص التفصيل بقوة الشيوع أو الاعتماد، وهذا التحديد يصون فَدْعُوسًا من تحميله ما لم يقل، كما يصون الوَثَائِق من إخضاعها لهيبة الرواية، فصدق الناقل يبقى فضيلة، لكن إصابة المنقول تظل قضية برهانية مستقلة.

تَبَرْعُمُ العُصْبَةِ مِنَ الأَصْلاَب

تنتقل المادة هنا من تعيين الآباء إلى تفسير نمو الفروع، وفيها نموذج مفترض صريح، لا رواية عن وجود مُبَيْرِيك وفَاطِمَة. [١٧]

بعد استيفاء الشَّوَاهِد ورصد انتقال الأسماء بين البيوت والأَعْقَاب، ثم ظهور بعضها بعد أجيال في صورة عصب مستقلة بمغارمها، تنتقل المسألة من الإثبات إلى التفسير. فلم يعد السؤال هنا هل وقع التفرع، وإنما كيف وقع. وكيف يظل النسب واحدًا ثم تتعدد داخله دوائر العُصْبَة. ولماذا ينتهي عقب إلى مَغْرَم يخصه، بينما يبقى عقب آخر، يساويه قدمًا وربما يربو عليه عددًا، في مَغْرَم الأصل أجيالاً بعد أجيال. وأين يقع الحد بين اسم البيت واسم الفَرْع. ومتى يصبح تكاثر الذرية تبرعمًا للعصبة، ثم متى يبلغ هذا التبرعم من النضج أن يجد له في المَأْمُونيَّة ومَغْرَم الدم صورة مالية وقضائية مستقلة. ولا سبيل إلى تفسير هذه الظاهرة بعدد الآباء وحده. فالآباء يحفظون الطريق إلى الأصل، لكنهم لا يخبرون، بمجرد عدهم، كيف توزعت الذرية على جوانب ذلك الطريق. وقد يتساوى رجلان في عدد الآباء إلى ضَبْعَانَ، ويكون أحدهما محاطًا بعشرات من أبناء العمومة اللَّزَم من خطوط شتى، بينما يكون معظم أقرباء الآخر قد تجمعوا تحته في عقب واحد أخذ يغلظ جيلاً بعد جيل. فالمسافة إلى الجد تحفظ عدد البنوات، أما هيئة العُصْبَة فتظهر في توزع الأَعْقَاب حول ذلك الطريق. ولإيضاح الفرق أضع البيت التَّارِيخِيّ بجوار فرض تفسيري صريح. أبناء جُرَيْبِيعَة هم أبناء حَمَد بن سَفْرَان بن ضَبْعَان، وحَمَد ثابت في الشهادة المؤرخة سنة ١١١٦هـ، ثم بقي اسم الأم علمًا على العقب. هذا هو القدر المَعْلُوم من النسب والتسمية. وأما صورة الأرملة القائمة على صغار وملك ثابت فأستعملها هنا في تفسير كيف يغلب اسم الأم على البيت، وأفصلها من خبر تاريخي مفصل في أعمار

الأبناء ووقت الولاية، لا تثبته هذه الصورة الافتراضية وحدها. [٦، ١٧، ٢٧] لنفترض إذن بيتًا غاب أبوه، وبقي صبيته في ملك من نخل وأرض وماء، وقامت الأم على معاشهم وشؤون تركتهم، فصارت أشهر وجوه البيت في محيطه. ونضع بإزاء هذا المثال رجلاً مفترضًا اسمه مُبَيْريك، نجعله في النَّمُوذَج ابنًا لبُرَيْك بن مُبَارَك بن ضَبْعَان، وزوجه امرأة مفترضة اسمها فَاطِمَة، ثم نسوي بين الحالين في غياب الأب وقيام الأم وثبات الملك وغلبة اسمها على الأبناء. مُبَيْرِيك وفَاطِمَة هنا أداتان في الفَرْض، لا شخصان أضفتهما إلى التاريخ. ومن مساواة المقدمتين نطلب العامل الذي يفسر اختلاف النهاية حين يستقل عقب بمغرمه ويبقى آخر في دائرة أكبر. [١٧] وهكذا استوت المقدمتان عمدًا. في الجهة الأُولَى أبناء حَمَد بن سَفْرَانَ بن ضَبْعَانَ عرفوا بأمهم جُرَيْبِيعَة. وفي الجهة الأخرى أبناء مُبَيْرِيك بن بُرَيْكٍ بن مُبَارَكٍ بن ضَبْعَانَ عرفوا بأمهم فَاطِمَة. هنا أب مات، وهناك أب مات. هنا أرملة قامت على صغارها، وهناك أرملة فعلت مثلها. هنا ملك أبقى الأبناء في موضع أبيهم، وهناك الملك نفسه. هنا صبية لم يبلغوا تمام حمل الرجال، وهناك مثلهم. وهنا اسم أم غلب على البيت، وهناك اسم أم غلب عليه. فلو كان واحد من هذه الأسباب هو الذي يصنع الفَرْع، لوجب أن تتشابه النتيجتان، ولكننا إذا تركنا الزمن يمضي إلى سنة ١٢٦٠هـ انفرج الطريقان عن صورتين مختلفتين اختلافًا بالغًا! في الطريق الأول مضت الذرية من حَمَد إلى عُوَيِّض، ومن عُوَيِّض إلى عُقَيْل، ومن عُقَيْل إلى مَرْزُوق، حتى نجد مَرْزُوق بن عُقَيْلٍ بن عُوَيِّضٍ بن حَمَد بن سَفْرَانَ بن ضَبْعَانَ في عمود عصبة استقلت في مالها وقضائها ومَغْرَم دمها عن بَقيَّة أصلاب ضَبْعَان. فالبيت الذي عرف يومًا بأم صبية لم يعد بعد هذه الأجيال بيتًا صغيرًا. لقد امتلأت المسافة بين جُرَيْبِيعَة ومَرْزُوق بالرجال. ولد الأبناء أبناء، ثم صار الأبناء آباء لبيوت، وصارت البيوت أعقابًا، حتى اتسع الاسم القَديم لاتساع الجماعة التي تحته، وغدا ما كان تعريفًا لبيت وعاءً لعصبة. أما في الطريق المقابل، فقد يبلغ بنو فَاطِمَة المفترضون السنة نفسها وقد كثروا كما كثر أولئك، بل يجوز في الفَرْض أن يكونوا أكثر منهم عددًا، ثم لا نجد لهم مغرمًا مستقلاً أصلاً. يبقون في مَغْرَم ضَبْعَان، ويسوق أبناؤهم مغارمه من بعدهم، وقد تمضي على ذلك قرون. وهنا يظهر السؤال في أوج إلحاحه، ما دام الأصل واحدًا، والزمن متقاربًا، وسبب التسمية واحدًا، وظرف اليتم والترمل واحدًا، بل ويمكن أن نجعل العدد متساويًا أو نجعله في بني فَاطِمَة أكبر، فلماذا صار هؤلاء عصبة مستقلة ولم يصر أولئك؟ الجواب ليس في عدد الرجال، بل في موضع الرجال من الرجال. فالعقب لا ينمو وحده. بل تنمو معه أعقاب إخوته وأعمامه وأبناء عمومته. فإذا كثر رجل وكثر إلى جواره أبناء عمومته القريبون بالقدر نفسه، فإن كثرة عقبه لا تفصله عنهم، بل تزيد العُصْبَة الجَامِعَة قوة. أما إذا كثر عقب، وقلت إلى جانبه الخطوط المُوَازِيَة أو انقطع بعضها أو بقي دون كثافته، فإن كل جيل جديد

يزيد وزن الداخل في ذلك العقب ويقلل وزن الخارج عنه. حتى يأتي زمن يكون فيه معظم أقرباء الرجل الفاعلين في الدم والنصرة والاحتمال من أبناء هذا العقب نفسه. وهنا يبدأ الفَرْع. لا حين يبتعد عن جده، بل حين يقترب بعضه من بعض أكثر مما تبقى له من قرابة فاعلة خارجه. ولهذا كان الفرق بين الجَرَابِعَة وبني فَاطِمَة المفترضين فرقًا في هندسة القرابة لا في صحة النسب. فقد تكاثر الجَرَابِعَة على نحو جعل الاسم يمتلئ من داخله بالرجال، حتى قاربت دائرة الاسم دائرة العُصْبَة. أما بنو فَاطِمَة فإنهم يتكاثرون داخل شبكة أوسع منهم. يكثرون، ولكن يكثر معهم أبناء عمومتهم. يكبر بيتهم، ولكن تكبر معه العُصْبَة التي تحتويه. ولذلك يظل اسمهم أصغر من مغرمهم. وبعبارة أبين. الجَرَابِعَة كبروا حتى صارت العُصْبَة في معظمها داخل اسمهم. وبنو فَاطِمَة كبروا، ولكن ظل اسمهم داخل عصبة أكبر منهم. وهذا الفارق وحده يفسر كيف يكون الأقل عددًا أسبق إلى الاسْتِقْلَال من الأكثر. فلو كان أربعون رجلاً يجتمع معظم أقربائهم الأدنين فيهم، وكان ستون رجلاً تحيط بهم من خارج اسمهم جماعات كثيرة من أبناء العمومة اللَّزَم، فقد يكون الأربعون أقرب إلى تكوين مَغْرَم مستقل من الستين. العدد هنا لا يوزن بالرؤوس، بل بكثافة القرابة داخل الحد وخارجه. ومن هنا يتبين أن عد الأَصْلاَب، على جلال قدره في إثبات النسب وضبط الزمن، لا يكفي وحده لتفسير العُصْبَة. فحين نقول مَرْزُوق بن عُقَيْل بن عُوَيِّض بن حَمَد بن سَفْرَانَ بن ضَبْعَانَ، لا ينبغي أن يكون سؤالنا كم اسمًا بين مَرْزُوق وضَبْعَان فحسب. ينبغي أن نسأل عند حَمَد من إخوته، ومن أعقب منهم. وعند عُوَيِّض أين أعقاب إخوته. وعند عُقَيْل كم خطًا بقي موازيًا له. وأين انقطعت الفروع، وأين تكاثرت، وأين ضاق العمود ثم اتسع من تحته. ذلك أن كل أب في شجرة النسب ليس حلقة في سلسلة فقط، بل مفترق طرق. وما يصنع العُصْبَة ليس طول الطريق وحده، وإنما عدد الطرق التي ظلت مفتوحة حوله. فقد يكون بين رجلين وبين ضَبْعَان العدد نفسه من الأبوات، ولكن أحد الطريقين تحفه عند كل طبقة أعقاب كثيرة باقية، فيظل الرجل موصولاً بعصبة واسعة من أبناء العمومة القريبين. ويكون الطريق الآخر قد رق ما حوله، ثم تكاثر ما تحته، فينشأ عن ذلك موضع دقيق من الشجرة يضيق في أعلاه ويتسع في أسفله. ومن هذا الضيق يخرج التبرعم. لا لأن النسب انقطع، بل لأن الكثرة تجمعت بعد موضع ضاق فيها انتشارها. وعند هذا الحد نفهم سنة ١٢٦٠هـ على وجهها. ليست سنة ولادة الجَرَابِعَة، بل سنة بلغ فيها نموهم حدًا ظهر أثره في المؤسسة. فالمَغْرَم لا يصنع العُصْبَة، وإنما يعترف عمليًا بكفايتها. والمَأْمُون لا يخلق الفَرْع، وإنما يعد رجالاً صاروا قادرين على أن يحمل بعضهم عن بعض في دائرة تخصهم. ووظيفة المَأْمُونِيَّة في المادة متعلقة بمن يدخل في الحَصّ، ومن يحمل الدية، ومن ينوب عن القليل، ومن استقل بمغرمه، لا بإنشاء آباء لم تكتف الوَثَائِق أن تكون دالةً على غيابهم وإنما مبرهنةً على عدمهِمْ! ولهذا لم يتغير في سنة ١٢٦٠هـ شيء في سلسلة مَرْزُوق. بقي مَرْزُوق ابن عُقَيْلٍ،

وعُقَيْل ابن عُوَيِّض، وعُوَيِّض من حَمَد، وحَمَد من سَفْرَانَ، وسَفْرَان من ضَبْعَانَ. لم يسقط أب ولم يزد أب. الذي تغير هو أن ما تحت هؤلاء الآباء امتلأ. تكاثرت الذرية حتى صار بعض أصلاب ضَبْعَان عصبة قادرة على حمل مغرمها في نفسها. وبذلك يصبح استقلال الجَرَابِعَة دليل نمو في أصلاب ضَبْعَان، لا دليل خروج منها. أما بنو فَاطِمَة المفترضون، فلو بقوا بعد ذلك مئتي سنة في مَغْرَم ضَبْعَان، لم يكن بقاؤهم دليلاً على أنهم أقرب نسبًا إلى ضَبْعَانَ من الجَرَابِعَة. وإنما يعني أن دائرة عصبتهم ظلت أوسع من دائرة اسمهم. فحولهم من أبناء بُرَيْك وأبناء إخوة مُبَارَك وسائر الخطوط القَرِيبَة ما يجعل حملهم مع الجماعة الكبرى أوفق ببنية قرابتهم من إفرادهم عنها. قد يعيش اسم فَاطِمَة، وقد يصير علمًا مشهورًا، وقد تتعدد تحته البيوت، ولكنه لا يصير مغرمًا لمجرد أنه عاش طويلاً وهنا تتحدد مراتب الظاهرة بوضوح. الظرف ينشئ الاسم. والذرية تحفظه. وتكاثر الأَصْلَاب يملؤه. وتراجع الخطوط المُوَازِيَة أو ابتعادها يكثف العُصْبَة داخله. ثم يأتي المَغْرَم فيرسم الحد الذي بلغته تلك العُصْبَة. ولهذا أيضًا لا تكون جُرَيْبِيعَة هي التي أنشأت الجَرَابِعَة بالمعنى العصبي جُرَيْبِيعَة حفظت أبناء حَمَد في طور من أطوار بيتهم، فحفظ الأبناء اسمها. ثم مضى الرجال بعد ذلك يصنعون للاسم تاريخًا لم تكن المرأة التي حملوه عنها بحاجة إلى أن تدركه. مات سبب التسمية وبقي الاسم. ثم تغير مدلوله مع الأجيال. كان أولاً يدل على صبية يعرفون بأمهم، ثم دل على بيت، ثم على عقب، ثم اتسع العقب حتى صار الاسم يحيط بعصبة. فالأم أعطت الاسم مادته الأُولَى، أما الأَصْلَاب فهي التي أعطته سعته الأخيرة. وهذا من أجمل ما تكشفه الظاهرة. فالاسم قد يولد من حادثة عارضة، ثم يعمر أكثر من الحادثة نفسها بقرون، ويغدو بعد ذلك علمًا على بنية لم تكن موجودة ساعة ولد. ولا غرابة في ذلك. الأسماء تحفظ بدايات الأشياء، ولا يلزم أن تحفظ أسباب بقائها. ومن هنا يلزم تعديل طريقة قراءة شجرة النسب نفسها. فلا يكفي أن نعد من الرجل إلى ضَبْعَانَ. ينبغي أن نعد معه ما خرج من كل أب. من بقي من الإخوة، ومن أعقب، ومن انقطع، وأين اجتمعت الكثرة. فالعد الرأسي يجيب عن صحة العمود، أما العد الأفقي فيجيب عن نشوء الفَرْع. الأول يقول لنا من أين جاء الرجل، والثاني يفسر لماذا صار هذا الرجل وأبناء عمومته الأدنون عصبة دون غيرهم. وبهذا يمكن اختزال القانون كله في صورة واحدة. ليس الفَرْع كثرةً تحت اسم، بل كثرةً صارت أقرب إلى نفسها من حاجتها إلى ما يحيط بها من فروع الأصل. فإذا بلغ العقب هذه الحال نضجت فيه قابلية الاسْتِقْلَال. فإذا استطاع أن يحمل دمه وماله ظهر ذلك في المَغْرَم. وإذا ظهر له مأمون لم يكن المَأْمُون أبًا جديدًا في الشجرة، بل شاهدًا متأخرًا على أن غصنًا قد امتلأ حتى صار يحمل ثقله فالاسم قد تصنعه أم. والبيت قد يحفظه ملك. والأبوات قد تمده قرنًا. ولكن الفَرْع لا يصنعه شيء من ذلك منفردًا. الفَرْع تصنعه هندسة البقاء والتكاثر في الأَصْلَاب. والمَغْرَم لا يخلق هذه الهندسة، بل يكشفها حين تنضج. ومن ثم فالفارق بين

الجَرَابِعَة وبني فَاطِمَة المفترضين ليس أن أحدهما بقي من ضَبْعَانَ والآخر خرج منه. كلاهما من ضَبْعَانَ في الفَرْض. وليس أن أحد الاسمين أقوى من الآخر. وليس أن قرنًا مر هنا ولم يمر هناك. إنما الفارق أن الجَرَابِعَة كثروا حتى صار اسمهم يسع عصبتهم، وبنو فَاطِمَة كثروا وبقيت عصبتهم أوسع من اسمهم. وتلك، فيما يظهر من مجموع الظاهرة، هي النقطة التي يفترق عندها البيت عن الفَرْع، والفَرْع عن المَغْرَم. فالبيت جماعة يحفظها قرب الأبوة. والفَرْع جماعة تكاثرت حتى صار لها داخل عصبي ظاهر. والمَغْرَم فرع بلغ من كفاية ذلك الداخل أن حمل تبعته بنفسه. وهكذا لا يتشقق النسب حين تتفرع القبيلة، بل يثمر. ولا يخرج الغصن من الجذع حين يستقل بظله. إنما يكبر حتى يكون له ظل، ويبقى مع ذلك من الشجرة التي أنبتته. فالأَصْلاَب تحفظ وحدة الدم، والأَعْقَاب تصنع هيئة العُصْبَة، ومغارم الدم لا تكتب أصل الشجرة، وإنما تكتب الموضع الذي بلغته أغصانها وهي تنمو. ويضيء هذا التفسير شهرة عَرْمَة على الوجه نفسه من جهة الاسم، مع حفظ اختلاف العمودين ، الجَرَابِعَة من حَمَد بن سَفْرَانَ بن ضَبْعَانَ، والعُرُوم من عمود حُطَيحِط بن مُحَمَّد بن رَشُود بن رَشْدَانَ بن المخُيْمِر. في كل منهما بقي اسم امرأة عنوانًا للعقب، ثم اتسعت الجماعة التي تحمل الاسم حتى ظهرت في المَأْمُونِيَّة ومَغْرَم الدم. وليس في اتساع الشهرة الأمومية ما يبدل الأب، ولا في الاسْتِقْلاَل ما يقطع العُصْبَة الأَقْرَب، كما أن تبرعم العُرُوم لا يحسم كون المخُيْمِر من صلب ضَبْعَان أو تعيين درجة التقائه به. وفوق هذه الأصول الثَّابِتَة تبدلت صور الاجتماع الحُوَيمِضِيَّة. لم تكن أصلاب **حُوَيمِض بن عَطْرَى المحْمُودِيّ** (٧٤٠هـ-٨٢٥هـ)*-في الطور القَدِيم كيانًا إداريًا مغلقًا، كانت القرابة أوسع من السجل، والإطار العطْرِيّ يمنحها الحُجْرَة السياسية مع احتفاظ الفروع بقيودها. ثم لما انتقلت جماعات العُطُور من بطن الحجَاز إلى عالية نجْد وما اتصل بمنابع وادي الرُّمَة، نشأت حينئذ حاجة إلى جمع العُصْبَة في العَاقِلَة والديات ومغارم الدم بعد تفكك الكيانية العطْرِيَّة إثر الجلاء الكبير من واحات الفَرْع، فقامت مشيخة شمل حوامضية نحو ١٣٢٥هـ ضمت فروعًا متفرقة في مؤسسة واحدة. ولم تخلق المؤسسة حُوَيمِض جدًّا، فهو سابق عليها، ولم تمح المأمونيات القَدِيمَة، بل أقامت فوقها طبقة من التكافل والقيادة اقتضتها الأرض والعدد والخطر

الاسْتِقْلاَلُ التَّارِيخِيّ وَالخُرُوجُ الحَدِيث

وقد توفرت للكيان الجَامِع في أطواره التَّارِيخِيَّة مقومات معلومة، رأس ترد إليه الكلمة، ومشيخة تمثل الجماعة، وعهد يضبط العضوية، ومَغْرَم يترجم التكافل إلى أداء، ومرجع يفصل عند النزاع. ودانت الفروع في بعض تلك الأطوار لمشيخة من الجذر الحُوَيمِضِيّ المُوَازِي، فكان للاسم الجَامِع أثر يمكن اختباره، جهة للأداء، وجهة للتمثيل، وجهة لرفع الخلاف. أما في العصر الحَدِيث فلا يكفي استبقاء الاسم لإثبات بقاء هذه الوظائف، وإنما ينظر في العقد الذي ينظمها ومدى نفاذه في الفروع. وعلى هذا لا يستقيم قياس خروج فرع حديثًا من مَغْرَم جامع على استقلالفرعين تاريخيًّا نحو ١٢٦٠هـ. فقد أعقب الاسْتِقْلاَل القَدِيم اكتمال النصاب، وانتقل بأهله إلى مأمونية معلومة وسجل قادر على حمل الحصة. أما الخروج الحَدِيث، في الصورة التي لا يقترن فيها ببديل مكتمل، فيرفع الالتزام عن القيد السابق ولا يثبت بذاته وجود جهة قادرة على أداء وظائفه. محل المقارنة إذن هو ما نشأ بعد الخروج، أقيام سجل نافذ وجهة تمثيل وضمان، أم بقاء كل بيت على تدبير منفرد؟ ولا يساوي بين الحالين اشتراكهما في لفظ الاسْتِقْلاَل. ومن هذه الجهة كان الانْفِصَال شذوذًا عن الأنماط القبلية المستقرة! ذلك لأن مفارقة المَغْرَم الجَامِع تقتضي الانضمام إلى كيان يضمن الخارجين أو إنشاء كيان له رأس وقاعدة أداء وحاكمية. أما خروج كل فريق لنفسه مع إبقاء الاسم مظلة بلا مؤسسة، فتعليق للوظائف لا استقلال مكتمل. قد يستمر الوضع زمنًا ببقايا العرف والعلاقات، لكنه لا يملك ديمومة الكيان، لأنه لا يجيب عمن يمثله، ومن يحكم عند التنازع، وكيف تجمع حصته، وما حدود عضويته. والرأس ليس زينة سلطوية، بل موضع توحيد القرار والمَأْمُون ليس جامع أسماء، بل ضابط القادر والغائب والعاجز، والحاكمية ليست تغلبًا، بل قاعدة تمنع الخصومة من البقاء مفتوحة. فمن جمع اسم الضَّبَاعِين بلا هذه الوظائف جمع عنوانًا يثير الحمية ولا يسوق دية، ولا يحسم نزاعًا، ولا يورث نظامًا. وتظهر تبعة الخروج غير المنظم في جهتين، تضيق دائرة العَاقِلَة السابقة، وتتوزع الجماعة الخارجة على بيوت يطلب كل منها حمل نفسه أو سندًا عارضًا. فإذا غابت جهة جامعة انتقل الخلاف من مقدار الحصة إلى حق التمثيل وحد العضوية. وهذا وصف مشروط بغياب التنظيم، فلا يلحق كل خروج، ولا يحكم على شجاعة الخارجين أو صحة أنسابهم. وقد نقلت الدولة الحَدِيثَة جانبًا كبيرًا من وظائف القضاء والأمن والضمان، فأصبح للروابط الأسرية والثقافية مجالها المشروع. أما من يطلب لاسم جامع وظيفة المَشْيَخَة والمَأْمُونِيَّة والمَغْرَم، فيلزمه بيان آلية التفويض والقرار وسجل العضوية ومرجع الفصل في الخلاف. تتغير صورة المؤسسة بتغير العصر، وتبقى حاجتها إلى نظام يحقق الوظيفة التي تدعيها.

فإذا غابت كلها لم يبق من دعوى الكيان إلا الاسم.

وأشد ما يفسد الاستدلال أن يُجعل القرار المُؤَسَّسِيّ حكمًا نسبيًّا بأثر رجعي. قد يخرج فرع من مَغْرَم، ويبقى فرع آخر، وتختلف أسر الأصل الواحد في الاختيار، ولا يتغير بذلك أب لأحدها. وقد دخلت فروع في سجل أوسع من أصلابها ثم خرج بعضها، من غير أن تنشأ بالدخول بنوة أو يكتسب بالخروج جد جديد. وفي بقاء بعض الأسر على عهد العَاقِلَة والديات، مع خروج أسر تشاركها الأصل، شاهد واضح على أن محل التغير هو الالتزام. فالأبوة صلة مشتركة لا يختارها بعض الأحفاد ويسقطها بعضهم، أما العَهْد فله أحكام انعقاده واستمراره وانحلاله. ومن الوقائع الدالة بقاء فرع موصول العمود على مَغْرَم جامع، إذ لم يجعل أصحابه وضوح نسبهم مناقضًا للوفاء بالعَهْد. وفي المقابل استقلفرع في طور تاريخي حين اكتملت بدنته ومأمونيته، ثم قد يختار فرع آخر الخروج في طور حديث من غير أن ينتظم مع غيره في كيان بديل. فالأول يدل على إمكان الجمع بين صحة العمود واتساع دائرة الالتزام، والثاني على نضج القدرة على حمل الحصة، والثالث – إن وقع بهذه الصورة – على نقص في التنظيم لا على تغير في الأصل. ولا يكفي تكاثر الرجال وحده لإنشاء كيان، فقد تختلف كثرة متعددة الرؤوس، وتنتظم قلة بعهد معلوم وجهة تنفيذ مقبولة.والذي يحول الجمهور إلى قوة مشيخة تقبلها الفروع، ومجلس يوازن المصالح، ومأمونية تضبط الرجال، وعرف يحدد الالتزام، وذاكرة مكتوبة تحفظ الاتفاق. لذلك لا يحكم نقص البنية على شجاعة الأفراد أو أصالة نسبهم، فقد يكونون كرامًا ذوي بأس، لكن الفضائل الفردية لا تعوض الضمان الجماعي. وإذا انقطع المَغْرَم بلا بديل كبر دور الأسرة، وصغر أثر الاسم الأعلى، وصارت الكثرة قابلة للانقسام بدل أن تكون ضمانًا للتماسك .

والعلاج، إن أريد للاستقلال أن يكون كيانًا، ليس في اختراع عد يخدم اللحظة، بل في عقد صريح يجيب، من رأس الجماعة؟ وكيف يختار؟ وما حد سلطته؟ ومن مأمون الفروع؟ وكيف توزع الحصص؟ وما جهة التحكيم؟ وما حكم من بقي على العَهْد الحُوَيمِضِيّ القَدِيم؟ وهل العضوية بالنسب أم بالالتزام؟ صحة العد تعين على تحديد الفروع، لكنها لا تغني عن الحاكمية. ولا ينبغي أن يصير هذا النقد ذريعة إلى إكراه أحد على مَغْرَم، فالعَهْد لا يصح بغير رضا. من أراد الخروج فليسم قراره، وليبن ما يقوم مقام النظام، وليحفظ لغيره حق البقاء، ولا يجعل اختياره حقيقة نسبية ملزمة للجميع. بذلك وحده تتعايش دوائر الالتزام من غير أن تتحول إلى أحكام نسبية متصارعة، ويصبح الاختلاف في التنظيم قابلاً للتدبير بدل أن يغدو خصومة في الأصل.

وهذا التفصيل لازم لوزن الاحتجاج بالمَأْمُونِيَّة والمَغْرَم والاسْتِقْلاَل في باب العد. فالمَأْمُونِيَّة تضبط الأداء، والاسْتِقْلاَل يكشف القدرة على حمله، ولا يثبت أي منهما وحده أبوة مسماة. تبينّ السلسلة الآباء، وتؤرخ الوَثِيقَة حضورهم، وتفسر المؤسسة اجتماع أعقابهم، ويختبر الحساب الزمني انتظام طبقاتهم. ومتى حُفظ لكل طريق هذا القدر من الدلالة، اتصلت الأدلة في حجة واحدة من غير أن يحمل دليل الوظيفة ما لا يثبته إلا دليل الصلب.

[١٤] وهكذا يعود النظر المُؤَسَّسِيّ إلى أصل الحِجَّة، لا تُستخرج أبوة من موقف معاصر، ولا تمحو خصوصية العمود القرابة الأعلى التي يقع فيها. فقد يدل اسم واحد على شخص في سلسلة، ثم يدل على عقب، ثم يصير عنوان بدنة في سجل، وقد تكون الجماعة نفسها فرعًا نسبيًّا وصاحبة مأمونية ومجالاً لمشيخة. ولكل استعمال زمن وفعل ودائرة. فمن سمّى هذه الدوائر جميعًا نسبًا جعل انتقال الوظيفة انتقالاً في الآباء، ومن أبطلها جميعًا أهمل ما تشهد به المؤسسة على اجتماع الأَعْقَاب ومراتب قربها.

وتمنع هذه الحدود إسقاط الحَاضِر على الماضي. فقد يخرج فرع حديثًا من مَغْرَم، ولا يدل خروجه على انفصال أسلافه عنه دائمًا، وقد تعتمد مأمونية حاضرة عدًّا، ولا يثبت اعتمادها أن قيدها الأول استعمل الرؤوس نفسها بالألفاظ نفسها. ويرد التحقيق كل صورة إلى زمنها ووظيفتها. ومن هنا كانت دلالة المَأْمُونِيَّة الأُولَى قوية في إثبات خصوصية عصبة العُرُوم وضَبْعَان، قيد مبكر منحصر، وحمل مستمر، وقيود موازية خارجه. أما تسمية السلف المشترك وعدُّ البنوات إليه فمسألة أخرى لا يستقل هذا القيد بحسمها. ويُقرأ استقلال البَدَنَة دليلاً على اكتمال قدرتها، وتعاقب التمثيل في بيت دليلاً على وظيفته، وتبقى الأبوة محتاجة إلى طريقها المسمي.

ولذلك أجعل الأبوة أصل الحكم، والمؤسسة مفسرة لحركته.

نَقْدُ المَشْيَخَةِ وَحَقُّ الجَمَاعَةِ فِي عَقْدِهَا

ولا يستقيم عندي نقد الخروج الحَدِيث حتى أستوفي الوجه المقابل من النظر، وهو نقد المَشْيَخَة إذا ضاق فعلها عن الوظيفة التي انعقد الاجتماع لها. فإن كانت المَأْمُونِيَّة تُسأل عمن تحمل وما تحمل، فالقيادة تُسأل عمن تمثل وكيف تمثله، والمَغْرَم يُسأل عن وجه ضبطه وعدل توزيعه، والعَهْد يُسأل عن أهل الرضا الذين عقدوه وعن بقاء مقتضاه في العمل. ومن جعل جهة واحدة مسؤولة عن كل اضطراب، وأعفى سائر الجهات من الفحص، حول التحقيق من معرفة بأسباب الاجتماع إلى نصرة لطرف من أطراف الخصومة. والمَشْيَخَة في باب الاجتماع وظيفة تتعلق بالجماعة، تتصل قدرتها بقبول أهلها، ويُعرف أثرها بجمع الكلمة وحفظ الحقوق وحَسَن الفصل في مواضع الاختلاف. ولبيوتها الموروثة خبرة وذاكرة ومكانة، وقد يبقى الناس على الرضا بها أجيالاً. غير أن قدم البيت

لا يغني عن قيام العمل، ولا يصير الإرث وحده جوابًا عن كل سؤال في التمثيل والتدبير. فما كان سببًا في نشوء المكانة يحتاج عند بقائها إلى ما يجدده من أداء، وإلا بقي للمنصب اسمه وضعفت الجماعة التي منحته أثره. وموضع الشُّورَى من هذا البناء أعمق من زينة تُستحسن في المجلس. بها يظهر رأي الفروع، وتعرف مقادير ما يلزمها، ويتبين من يملك الكلام عنها وفي أي شأن يملكه. فإذا تعطلت مجالس الرأي، وانحسر دور من كانت الجماعة تعرفهم في المقدَّمة والمنقَّدة وأهل العقد، اجتمعت السلطة في جهة وضمرت المشاركة في الجهة التي تحمل تبعات القرار. وعندئذ تتسع المسافة بين من يُلزم ومن يَلتزم، ويستبدل تفويض الجماعة باعتياد طاعتها. وهذا خلل في بنية العَهْد نفسه، وإن بقيت رسومه وألقابه على حالها. وقد تنتهي هذه الحال إلى أن تعامل المَشْيَخَة معاملة وظيفة عائلية تنتقل بالميراث، ويعامل أفراد الجماعة معاملة أتباع يثبت لهم حمل التبعة ويضيق نصيبهم من الرأي. هنا يتعين النقد، إذ يكون الذي تغير هو معنى الرئاسة العامة. فالبيت الموروث يتولى شأنًا مشتركًا، ولا يملك الجماعة كما يملك رب الأسرة متاعه. وتاريخُ المكانة حق لأهله في الوفاء لفضلهم، أما إدارة حقوق الناس فمسؤولية تظل مفتوحة للسؤال. ومن جمع هذين المعنيين في ملكية واحدة جعل الاعتراض على الفعل طعنًا في الأصل، وأغلق على المؤسسة باب إصلاحها. ولهذا أقر للناس حق الاختيار وإعادة النظر في التزامهم حين يظهر لهم من إخلال بالعَهْد ما يوجب المراجعة. ولا أناقض هذا الحق حين أنقد خروجًا لم يستوف بناء ما يقوم مقام المؤسسة التي فارقها. فالرضا شرط في الالتزام، والكفاية شرط في الكيان الذي يراد إنشاؤه. وقد يصح باعث الخروج ويضعف تدبير ما بعده، كما قد تصح الحاجة إلى الجمع وتختل صورة القيادة التي تدعيه. وحفظ الفرق بين صحة الباعث وكفاية المآل هو الذي يبقي الحكم منصفًا للجهتين، ويفصل إصلاح الاجتماع عن التسليم لسلطة قائمة أو لفراغ مستحدث. وكان نقدي منذ البداية منصبًا على تسمية الفراغ استقلالاً. فالفرعان التاريخيان اللذان استقلا نحو ١٢٦٠هـ أقاما جهتي حمل معلومتين، وظهرت أسماء المأمونين، وحُمِلت الحصوص، واستمر الأثر. ومن قاس نفسه عليهما احتاج أن يبين من يحمل عنه، وكيف تنعقد كلمته، وما المرجع المقبول عند تنازعه، وما الحد الذي تتعين به عضويته. لا تمنحه العبارة تمام هذه الأفعال، كما لا يسلبه اختلافه مع مشيخة سابقة حق السعي إليها. وإنما يقع الحكم على ما تحقق من البناء، ويظل نسب أهله سابقًا لهذا الاختيار وباقيًا بعده. [١٣، ٢٨، ٢٩، ٣٢] ولا أجعل تمام البنية صورة واحدة جامدة يستنسخها كل زمان. فقد تتغير الوسائل، وتتوزع الوظائف، وتقوم بالمصالح جهات يعرفها أهلها ويتراضون عليها، ويختلف مجال الرابطة الأسرية عما كان عليه في أطوار الحِمَى والرفقة. الذي أطلبه وضوح الوظيفة التي تُدعى، وتعيين من فُوّض فيها، وبيان مقدار التبعة التي يلزم بها غيره. فإذا كان المراد رابطة تحفظ المعرفة والتواصل فلهذا مقصد وآلية، وإذا أريد مَغْرَم تضامن فله سجل وعدل

ومساءلة، وإذا طلب للاسم تمثيل أشمل وجب أن يكون تفويضه على قدر ما يتكلم به عن أصحابه. ومن أصل هذا الوضوح أن يحفظ الخارج حق الباقي، وأن يحفظ الباقي حق الخارج في الاختيار الذي لم ينشئه نيابة عن سائر أقربائه. فقد يبقى فرع في عهد جامع، ويعدل عنه فرع آخر، وتتفرق مواقف بيوت من أصل واحد، ثم يظل الأب أبًا لهم جميعًا. لا يملك أحد أن يجعل موقفه المالي أو التنظيمي معيارًا لأصالة الآخرين، ولا أن يحملهم رواية في آبائهم ثمنًا لرضاه عن قرارهم. وحين يُستعمل النسب في إحكام الولاء للمؤسسة، أو في تبرير مفارقتها، ينتقل ما ينبغي أن يُعرف بالشَّاهِد إلى ما يراد فرضه بالموقف.

ومن أشد وجوه هذا الخلط أن يطلب من الباحث أن يختار بين الدفاع عن المَشْيَخَة والدفاع عن الخارجين عنها، ثم يجعل قوله في النسب تبعًا لذلك الاختيار. وأنا أقرر الآباء بأدلتهم، وأنقد المؤسسة بما أنشأته من عمل، وأزن الاسْتِقْلَال بما أقامه من قدرة. ويجوز أن يصح النسب عند فريق ويختل تدبيره، وأن يبقى فريق على عهد صحيح مع خطئه في اسم بعيد من عموده. هذه الأحكام تتعلق بموضوعات متمايزة، واستقلالها هو الذي يمنع الخلاف في تنظيم الحَاضِر من أن يستولي على معرفة الماضي. والإصلاح الذي أراه جديرًا بالجماعة يبدأ من تحرير ما اختلفت عليه. فيعين أهل كل شأن من يخولونه النظر فيه، ويضبط الالتزام الذي يتراضون عليه، وتثبت شروطه بما يمنع اختلاف الذاكرة، ويعرف طريق الاعتراض والمراجعة، وتبقى أبواب الصلح مفتوحة قبل أن تصير الخصومة عادة تورث. ثم تصان مادة الأنساب عن هذا التدافع، فتجمع الوَثَائِق بأصولها، وتدون الروايات بأسانيدها، وتعلن مواضع التصحيح، ويمنح الدليل حقه ولو خالف محفوظ بيت القيادة أو محفوظ بيت منازعيها. [١٤، ١٦، ٣٠] بهذا يكتمل نقد المَأْمُونِيَّة والانْفِصَال والمَشْيَخَة في وجهة واحدة، هي حفظ الحق من أن تحجبه الوظيفة، وحفظ الوظيفة من أن يبددها الهوى، وحفظ النسب من أن يُستعمل عوضًا عما نقص من الاتفاق. فلا يطلب إلى الآباء أن يصلحوا بانتساب مصطنع خللاً أحدثه الأحفاد في تنظيم شؤونهم. وللجماعة أن تستأنف عقدها على بصيرة، وللمؤسسة أن تستعيد فعلها، ولمن أراد الاسْتِقْلَال أن يبنيه مستوفيًا تبعاته. أما التاريخ الذي قبل ذلك كله فيبقى خبرًا يُطلب من شواهِده، ولا يصير ملكًا لمن غلب في مجلس الحَاضِر.

كقِرَاءَةُ الشَّاهِدِ وَمَوَازِينُ البُرْهَان

ولا أسلم للوثيقة لمجرد قدمها أبدًا وليس لمحض القِدَمِ مجَّرَدًا أي قيمة أصلاً! بل وأرى أنه في الوَثِيقَةِ المكتوبةِ يتصحفُ الاسم، ويسقط من السطر! وتكتب الشهرة مكانه. غير أن علاج احتمال الخطأ ليس تسوية الورقة بكل رواية، بل مقابلة النسخ، وفحص الخـــــــــــط والسياق والشهود والنظائر وتتبع تكرر الاسم وطبقته وأعقابه. لو ورد بُرَيْك مرة مشوشة لاتسع احتمال قراءته، أما أن يتكرر، ويظهر معه نُوَيْعِم، ويأتي مُحَمَّد بعده وتصعد إليه ذريتان مستقلتان، فذلك بناء لا يفسره تصحيف حرف!

والرواية الشفهية عرضة للوهم كذلك، لكنها لا تعمل في عدّي منفردةً إذ تختلف قوتها بين بيت يسرد عمودًا طويلاً بلا شاهد، وبين أذرع تعرف طرقها الدنيا مستقلة ثم تلتقي عند رجال أثبتتهم الصكوك. القوة ليست في طول المحْفُوظ، بل في عدد مراسيه، كل اسم موثق يقصر المسافة الشفهية، وكل طريق مستقل يضيق مجال النسخ، وكل تعارض معلن يحمي النتيجة من التسوية المصطنعة. وعبارة يأتي بعد ذلك العد الشفهي رابطًا الأصل بالفَرْع والعكس تحدد هذه الوظيفة، وليس لفظ بعد حطًّا من الرواية. يبدأ الطريق من رؤوس موثقة، وتتسلم الذاكرة أعقابها حيث يقل الورق، ثم قد تعود صكوك متأخرة فتثبت رجالاً في أثناء السلسلة، فيتحرك البحث نزولاً من بُرَيْك إلى مُحَمَّد ونُوَيْعِم وصعودًا من مَرْجِيّ بْنُ بَطْحِيّ وعَلِيّ بْنُ حُدَيْرَان إليه، ومن عَائِض بْنُ ضَبْعَانَ إلى ابنيه ثم من فَدْعُوس بن شَلْيَانٍ وجَمَل بن مُنَاوِرٍ إليه، ومن سَفْرَان بْنُ ضَبْعَانَ إلى حَمَدٍ ثم من طَرِيّ وحُضَيْر إليه.

متى التقت الحركة النازلة بالصاعدة قوي الوصل، ومتى بقي الطرفان بلا طريق، كما في الطريق الذي يجعل المخُيْمِر من صلب ضَبْعَان، أو يضع مسفرًا فوقه، وجب التوقف. ولا يضر تفاوت الفروع في وفرة الصكوك، فوادي الفَرْع حاضرة قبلية عرفت الريشة والقلم كما عرفت السيف والبندقية، لكن أوراقها لم تتوزع بالتساوي، يكثر ذكر بيت لكثرة تصرفه في النخل، ويقل آخر فلا يظهر إلا شاهدًا، وتضيع وثائق أسرة وتبقى إشاراتها عند جيرانها. والعدل المنهجي أن يصرح الباحث بنوع ما لديه، فلا يرفع المفرد إلى القطع، ولا يسقط المتضافر لأنه لم يجتمع في ورقة واحدة، فاشتراط صك كامل لكل عمود يهدم أكثر التاريخ، والاكتفاء باللسان يفتح باب الزيادة، وبينهما تساند منضبط.

ولذلك أزن الشَّاهِد بخمسة أوصاف متداخلة، صراحته في الأبوة، وقربه من الواقعة، وسَلاَمَة أصله، واستقلال طريقه، وموافقته سياقًا لا يصنعه وحده. قد تكون ورقة قديمة مبهمة أقل نفعًا من صك متأخر يقول، فلان بن فلان، وقد تكون روايتان صدى لمجلس واحد، وقد تكون سلسلة حية مستقلة أقوى من نسخة حديثة مجهولة. وأعلى هذه الأوصاف صراحة الأبوة، لأن موضوع النزاع هو الأبوة ذاتها. فإذا قالت الورقة، نُوَيْعِم بن بُرَيْكٍ، ثم عرفته بعد وفاة بُرَيْك بأبيه، كان ذلك أدلَّ من قيدٍ يجعله مع جماعةٍ في مَغْرَم

فالأول يسمي الصلة، والثاني يصف التزامًا قد ينشأ من الصلب أو الرفقة، وكذلك تعرض سلسلة فَدْعُوس بن شَلْيَانٍ بن مُبَارَك.. مفاصلها للاختبار، بخلاف عبارة باقي الضَّبَاعِين من مُبَيْرِيكٍ التي تقدم النتيجة ولا تكشف الطريق إليها.

ولا تجتمع هذه الأوصاف كاملة في كل شاهد، ولذلك لا أختم المادة كلها برتبة واحدة، بل أضع كل خبر في منزلته، ثم أنظر في أثر ائتلافه مع غيره. قد يضعف تاريخ ورقة ويبقى اسم الأب صريحًا في نظير مستقل، وقد تتردد قراءة حرف ثم تحسمها الأَعْقَاب، وقد تسقط رواية فرعية ولا يتأثر الجذر الذي قامت عليه مسالك أخرى. والنتيجة المتينة ليست ما يتكئ على شاهد صاخب، بل ما يبقى هيكله قائمًا إذا نزع منه أضعف أجزائه. بهذا تختلف الحزمة البرهانية عن الحشد، فالحشد يكرر المعنى نفسه، أما الحزمة فتؤدي فيها الأدلة وظائف متباينة، النص يسمي الصلة، والتسلسل يمدها، والزمن يختبر إمكانها، والمؤسسة تفسر اجتماع أهلها. فإذا اتفقت على حكم من طرق مختلفة لم تكن كثرتها ترفًا، بل مقاومة لاحتمال الخطأ المفرد.

وقرب الشَّاهِد يقلل منافذ الوهم ولا يمنحه العصمة، فمن يسمي أباه في تصرف معاصر أقرب إلى معرفته من حفيد يعد رجلاً سبق بقرنين، لكن الكاتب قد يخطئ، والرجل قد يشتهر بغير أبيه. لذلك يعمل القرب مع الصراحة، وتعمل الرواية المتأخرة حين ترسو عند اسم موثق. أما سَلاَمَة الأصل فتقتضي معرفة مصدر الصورة، واكتمال النص، وتوافق التاريخ والختم واليد والورق، والتمييز بين الأصل والنقل. والصور المرفقة تظهر الأسماء والمُلاَزَمَات، غير أنها لا تغني عن الوَثِيقَة الكاملة إذا دار الخلاف على حرف أو سطر محجوب، وما لونته وشرحته عليها قراءة مني تقبل المراجعة، لا جزء من النص القَدِيم ولا تدوينًا للعَرْم. فإذا نوقشت قراءة جَبْر - خبر أو مُبْرَك - مُبَارَك أو جهة المُلاَزَمَة، فالمرجع إلى الخط وسياقه، لا إلى لون الإطار الذي وضعته.

ولا يعني القرب أن أحدث الشَّوَاهِد مردود، أو أن أقدمها مصون، فالقدم يقلل أحيانًا مسافة النقل، لكنه قد يزيد غموض الخط ونقص السياق، بينما تحفظ رواية بيت متأخرة تفصيلاً لم تحتج الوَثِيقَة القَدِيمَة إلى ذكره. العبرة بمقدار الوسائط ونوع المَعْلُومَة، شهادة الرجل في أبيه أقرب من خبره عن جد بعيد، وصك متأخر صريح قد يفسر اسمًا مجملاً في عهد أسبق، على ألا يحمل المتأخر القَدِيم ما لم يحتمل. ومن هنا أفصل بين تاريخ الرجل وتاريخ العثور عليه في الورق، فأرقام ١١٥٨–١١٩٠هـ عند بُرَيْك، و١١٨٧ و١١٩٩هـ عند نُوَيْعِم، ليست تواريخ ميلاد ووفاة إلا بنص (وقد سبق الإشارة إلى تعمير نُوَيْعِم ويجدر هنا الإشارة إلى تعمير أبيه بريك بنحو ما عمّر تقريبا) ، بل حدود حضور توثيقي. قد تسبق وثيقة الابن أقدم وثيقة بقيت لأبيه، ولا يسبق الابن بذلك أباه في النسب فالأرشيف يرتب ما نجا من الأوراق، وألفاظ البنوة ترتب الرجال.

واستقلال الطرق لا يتحقق بتعدد الناقلين إذا أخذ بعضهم عن بعض، ولا بتعدد الأشجار إذا نسخت إحداها الأخرى، إنما يظهر حين تحفظ بيوت متباعدة طرقها الدنيا لحاجاتها الخاصة، ثم تلتقي فوق موضع لم تضطر في يومها إلى الاتفاق عليه. من هنا قوي خطا مُحَمَّد ونُوَيْعِم عند بُرَيْك، وخطا عُوَيِّض وعَوْض عند عَائِض، وخطا أَحْمَد وعُوَيِّض بن حَمَد عند سَفْرَان، بينما لا يصير تكرار عد فَدْعُوس في المصنفات الحَدِيثَة أدلة جديدة ما دامتْ راجعة إليه.

ويأتي بعد ذلك توافق السياق بمعناه الصحيح، لا تطويع التاريخ للنتيجة، بل تفضيل الحكم الذي يفسر المعطيات بأقل قدر من الفروض فعدّي يفسر سبق بُرَيْك لمحُمَّد، وظهور نُوَيْعِم معه وبعده، وتفرع عَوَّاد وعَايِد من طَايِل، والتقاء فَدْعُوس وجَمَل عند عَائِض، وبقاء سَفْرَان وراء شهرة اسم جُرَيْبِيعَة، واستقلالفرعين في الأداء مع ثبات أبويتهما. أما بناء يحتاج في كل موضع إلى تصحيف، أو ابن منقطع، أو أم تحولت أبًا، أو مأمون صار جدًّا، فكلفته التفسيرية أعلى، والاقتصاد في الافتراض ليس دليلاً مستقلاً، لكنه مرجح حين تتقارب سائر الوجوه.

ومن هذا الميزان يختلف حكم غياب مُبَيْرِيك عن غياب طريق مِسْفِر. فمجرد عدم العثور على اسم لا يثبت عدم صاحبه، غير أن موضع مُبَيْرِيك ليس فراغًا محضًا، بل تشغله سلسلة موجبة، مُبَارَك أب لبُرَيْك، وبُرَيْك أب لمحُمَّد ونُوَيْعِم. إدخال مُبَيْرِيك هنا يقتضي إزاحة بناء قائم، لا ملء سكوت. أما مِسْفِر فليس له طريق متصل إلى العُرُوم. وقد استبانت وسائطهم إلى المخُيْمِر، فلا يوضع مِسْفِر مكانها، ولا يجعل رأسًا فوقها إلا بطريق يثبت ذلك. وأما ضبعانية هذا العمود فتبقى ممكنة غير راجحة، تستبعدها الطبقات ترجيحًا ولا تحيلها استحالة

وهذه هي المسافة بين النفي والتوقف، التحقيق لا ينحصر في صح وخطأ، بل يميز الثَّابِت والراجح والمحتمل والمردود. عَائِض ثابت، وعمود العُرُوم المخُيْمِرِيّ ثابت في نتيجة التحقيق، وكونهم وضَبْعَان عصبة أقرب مقطوع به، وضبعانيتهم الصُّلْبِيَّة ممكنة غير راجحة، تميل الطبقات إلى استبعادها دون استحالتها، وتعيين مِسْفِر فوق عمودهم موقوف، وجعل مُبَيْرِيك ابنًا مباشرًا لضَبْعَان ورأسًا لذوي بُرَيْك مردود بما ثبت من مُبَارَك وبُرَيْك. ومن أحسن قول لا أدري في درجة الالتقاء صان ما يدريه في الطرفين.

وأستعمل في المقارنة الجيلية قرينة الإمكان الزمني، فأبدأ من مقدار ما منحته الأوراق من علم، ثم أختبر ما يحتمله العمود. قد تتقارب موارد أسماء متعاقبة في تسع سنين أو خمس عشرة، فتصف هذه الفواصل زمن ورودها في الصكوك، ولا تعطينا أعمار الرجال عند الإنجاب. وكذلك لا أضع حدًّا حسابيًا عامًا يجعل كل فاصل يزيد على ست عشرة سنة طعنًا في البنوة، إذ لا تستفاد أعمار الآباء والأبناء من هذا النوع من الموارد

الذي يُختبر هو انتظام السلسلة مع ما ثبت صريحًا من حضور أو وفاة أو ولادة، وتظل الأجزاء المسكوت عنها على مقدارها من عدم التعيين. [١٦، ٣١]

ولذلك تتقدم دلالة الأبوة المُسَمَّاة على موازنة تستمد أرقامها من تواريخ معاملات متفرقة. فإذا جمع صكٌّ العم وابن أخيه، أثبت معاصرتهما، ثم فسر اختلافَ درجتهما ما تعرفه الأسرة من تفاوت ولادات الإخوة وبقاء أعقابهم. هكذا تجتمع شهادة طَرِيّ مع عمه عُوَيِّض، وهكذا يفهم تقارب مُقَيْعِيس ودَابَان مع مَرْجِيّ الذي هو ابن أخيهما بَطْحِيّ. وتكشف هذه الأمثلة من المادة نفسها أن الاشتراك في طبقة المعاملة أوسع من التساوي في درجة النسب، فلا يسوّى عم بابن أخيه لمجرد اجتماعهما في زمن واحد. [٤، ٢٤، ٣١]

الطبقة الاجتماعية رخوة تضم العم وابن أخيه، أما درجة النسب فمحددة بعلاقة الأبوة، والوَثَائِق تختبر إمكانها ولا ترتبها بدلاً منها، وعلى هذا لا أسند صحة عدّي إلى حساب أعمار لم تذكرها الوَثَائِق، بل أقول إن سلاسله لا تضطر، في حدود المادة المعروضة، إلى مستحيل ظاهر. فإذا ظهر تاريخ ميلاد أو وفاة صريح عدل حدود الإمكان، وإذا ظهرت وثيقة تناقض أبوة مقدرة قدم النص وصحح العمود، وإذا بقيت الأرقام تواريخ معاملات لم أحولها إلى سير ذاتية. فالزمن شاهد ضبط تابع، يقوي سلسلة قامت من الأبوة، ويكشف دمج طبقتين حين يستحيل اجتماعهما، لكنه لا يخلق أبًا من فراغ، ولا يسقط أبًا لأن الورقة تأخرت عنه. بهذه الصيغة يستقيم الحساب ويغدو أشد تواضعًا وأقوى فائدة، لا متوسط جيل مصطنعًا، بل قرينة إمكان معلنة الفروض قابلة للتعديل، والشجرة التي رسمتها ليست حجة على نفسها، بل صورة لنتيجة استخرجتها من الصكوك والسلاسل، فإن عارضتها وثيقة صحيحة عدلت الرسم. فائدتها إظهار موضع الخلل، وضع مُقَيْعِيس أخًا لمَرْجِيّ يكسر رتابة حلقات السلسلة في طبقة بَانِي، وكذا رفع مُبَيْرِيك فوق بُرَيْك يزيد جيلاً بلا طريق ولا بقعة مكانٍ ولا حقبةَ زمان!

وجعل حُمَيِّد ابنًا لسَفْرَان ينقله من موضعه الصحيح بين أبناء حَمَد. وكذلك لا أستعمل كثرة الأسماء لإحداث هيبة شكلية، فالسلسلة الطويلة من طريق واحد قد تكون أضعف من عمود قصير موثق، ولا أورد الاسم إلا لوظيفة، طَايِل ملتقى ذراعين، وعَائِض ملتقى عُوَيِّض وعَوْض، وحَمَد ملتقى أَحْمَد وعُوَيِّض، وبُرَيْك ملتقى مُحَمَّد ونُوَيْعِم. التفصيل الذي يكشف المفصل علم، وتكرار العمود من غير أثر حشو. ولا يمنح اعتماد المَأْمُونِيَّة الحالية عد فَدْعُوس عصمة تاريخية، فهو يثبت تداول العد والعمل به في التعريف الداخلي، وقد تختار المؤسسة رواية مستقرة لتوحيد سجلها من غير أن تحسم كل أب بعيد. شرف المَأْمُونِيَّة في الائتمان لا في الجمود، والأمين يصحح الدفتر إذا قامت البينة.

وكذلك شيوع مُبَيْرِيك قرينة يسأل عن منشئها وتاريخها، إن كان مرده إلى عد فَدْعُوس، ثم تضاعف في الكتب والمجالس واللوحات، فهو خبر واحد كثر صداه، لا طرق مستقلة، وإن وجدت روايات أقدم في بيوت لا تتصل به، وجب تدوين ألفاظها وأسانيدها. فقد يصير خبر منشور ذاكرة جيل في عقود، ثم يحسبه اللاحقون موروث قرون، ومنهج الرواية يؤرخ طريق القول ولا يكتفي بعد مرديه. ولا يحسم الاشتقاق ما عجز عنه الإسناد. قد يكون بُرَيْك تصغير مُبَارَك، وقد تتقارب صورته مع مُبَيْرِيك، لكن وثائقنا تضع مُبَارَك أبًا وبُرَيْك ابنًا، ثم تجعل محمدًا ونُوَيْعِم ابني بُرَيْك، فجمعهما رجلاً واحدًا يهدم تتابع الأجيال، ونقل مُبَيْرِيك إلى طبقة الابن المُبَاشِر لضَبْعَان يحتاج نصًا لا مشابهة صوتية. علم الأسماء يفتح احتمالات القراءة، والنسب يغلقها بالشَّاهد. وبالمثل، لا يحول اسم أبناء جُرَيْبِيعَةَ حمدًا إلى ابن لها، فجُرَيْبِيعَة زوج حَمَد بن سَفْرَانَ وأم أَحْمَد وعُوَيِّض وحُمَيِّد، فحفظ لقب الجَرَابِعَة اسم أم البنين، وحفظت السلسلة صلبهم من حَمَدٍ بن سَفْرَانَ.

فتحفظ قراءة الاسم الاجتماعي جهة التسمية، وتحفظ قراءة العمود موضع الأب والابن. فجُرَيْبِيعَة أم أَحْمَد وحُمَيِّد وعُوَيِّض وزوج حَمَد، وحُمَيِّد ابن حَمَد بن سَفْرَان، فلا تسويه صورة مختصرة بأبيه أو بجده. وقد قدمت في مبحث التبرعم ما أثبته الشَّاهِد من نسب، وما استعملته فرضًا لشرح غلبة الاسم، فتبقى حدود كل منهما ظاهرة من غير أن تتسرب القصة التفسيرية إلى مرتبة النص التَّارِيخِيّ. [٥، ٦، ١٧]

أما انفصال الجَرَابِعَة والعُرُوم، فقد وقع عند اكتمال النصاب، وسبقته مأمونية جامعة ١٢٦٠هـ، وتلته مأمونيتان مستقلتان، فهو انتقال في القدرة لا كشف متأخر للأبوة. وتزامن الفرعين يقوي هذا التفسير، جماعتان داخل سجل أوسع بلغتا حد حمل المَغْرَم، فخرجتا من النيابة، وبقي النسب الذي سبق السنة الإدارية. كما أن بقاء بعض الضَّبَاعِين اليوم في مَغْرَم حُوَيمِض لا يبطل استقلال بدنتهم نحو ١١٩٠هـ، فالاسْتِقْلَال القَدِيم نشأ داخل تشكل الوحدات الحُوَيمِضِيَّة، ثم جمعت مشيخة الشمل فروعًا مستقلة في مَغْرَم أوسع نحو ١٣٢٥هـ. فقد تتسع الدائرة بعد ضيقها، وتتحد صناديق بعد استقلالها، من غير أن يعاد ترتيب الآباء مع كل عهد

ولا تناقض عندي بين نقد الخروج الحَدِيث وإقرار حق الناس في إعادة تنظيم التزامهم ورفع ما يظهر لهم من إخلال بعهد أو نكث لملزم حلف. فالاختيار حق أصيل، والكيان حكم على تحقق شروطه. وقد بينت موضع هذا النقد في المبحث السابق، وقرنتُ نقد الصورة الناقصة بنقد المَشْيَخَة حين تضيع وظائفها أو تحُجب عنها الشُّورَى، حتى لا يتحول البحث إلى بيعة لفريق أو تبرئة لفريق آخر. ومناط الاحتجاج بما أنشأه الاجتماع وما حفظه من حقوق، وبما أقامه الاسْتِقْلَال من بديل يمكن أن يقوم بتبعاته.

ولهذا دخل تحليل المؤسسة في بحث العَدّ بالقدر الذي احتج به المتنازعون بها. فإذا جعلت المَأْمُونيَّة دليلاً حررتُ وظيفتها، وإذا جعل الانْفِصَال بينة ميزتُ ما تعلق بالقدرة مما تعلق بالأبوة، وإذا ظهرت المُلاَزَمَة عينتُ جهة النيابة فيها. هكذا يعود الاستطراد إلى موضوعه، ويمنع شاهدُ الاجتماع من أن يُحمل على صلة لم يسمها. [١٤–١٦]

وقولي إن المتصل من أبناء ضَبْعَانَ ثلاثة حصر استقرائي في حدود المادة المعروفة، لا دعوى أن الفقد التَّارِيخِيّ مستحيل. لا أضيف ابنًا رابعًا لأن الإمكان العقلي يسمح به، ولا أمنع إضافته إن ظهر بسلسلة ووثيقة، فاحتمال ورقة غائبة لا يساوي ورقة موجودة. وكل معرفة تاريخية مسؤولة قابلة للمراجعة، لكن قابليتها لا تجعلها اعتباطية. فالبناء المتعدد الشَّوَاهِد يرجح الجذور الثلاثة الآن، ووضوح حلقاته يجعل موضع التعديل معلومًا إن ظهر جديد، بخلاف الرواية المجملة التي لا تكشف أين دخل الوهم. ولهذا أعلن سلفًا ما ينقض حكمي، وثيقة أصلية مستقلة تسمي مُبَيْرِيك بن ضَبْعَانَ، وتصل منه طريقًا إلى الأَعْقَاب المنسوبة عندي إلى بُرَيْك بن مُبَارَك، توجب مراجعة موضع الاسمين، وسلاسل مستقلة تصل عمود آل المخُيْمِر بضَبْعَان، أو تعينّ السلف المشترك بينهما، وتوافقها مادة نازلة، توجب تعيين درجة الالتقاء، وإن أثبتت مسفرًا فوق العمود المعروف نقلته من الاحتمال إلى الإثبات، وتصحيح قراءة اسم أو تاريخ يلزم منه تصحيح الحساب. وفي المقابل لا تسقط العد شجرة بلا أصول، ولا كثرة تردد قولاً واحدًا، ولا موازنة عمرية تجعل تواريخ الوَثَائِق مواليد، ولا لقب أم يحولها أبًا، ولا مأمون يجعل من تحته أبناءه. لكل دعوى بينتها المناسبة، في الأبوة نص أو سلسلة، وفي العمر تاريخ صريح أو استحالة، وفي المؤسسة تعريف الوظيفة، وفي القراءة أصل أو نظير خط. وحين ينضبط المطلوب ينتهي الجدل الذي يعيش من تغبيش السؤال.

غير أن الوَثِيقَة لا تنطق خارج أعراف كتابتها، فقد يختصر الكاتب سلسلة مشهورة، أو يقدم اللقب، أو يترك الحروف بلا نقط، أو ينسب الرجل إلى جد أعلى، أو يسقط لفظًا لضيق السطر. لذلك لا يحسم النزاع تكبير الصورة تقنيًا ما لم يصحبه علم بالسياق، شهود الصك، والقرى الواردة، وتكرر الرجل في نظائره، وعمره الممكن، وموضع فرعه. والقراءة المحكمة لا تتوسل بالغموض كي تثبت ما تريد، بل تجمع النظائر حتى تضيق احتمالات الحرف، فتكرار الاسم في أزمنة ومواضع متساندة أقوى من لقطة مكبرة مبتورة، كما يمنع التفكيك أن تصبح المناقشة تصويتًا قبليًا، فقد يكثر مؤيدو عد فَدْعُوس وتكثر وثائق عدّي، ولا يتحول المؤيد إلى بينة إلا إذا حمل معلومة مستقلة لم يأخذها من المصدر المتداول. الإجماع معتبر حين تتعدد أصول معرفته، أما إذا قام على خبر واحد تناسل صداه فلا تنشأ الحقيقة من عدد مرديه. صورة صك واضحة قد تعدل مئة موافقة وسلسلة مستقلة قد تنقل جذرًا كاملاً. ولذلك أدعو المخالف إلى جمع ما عنده، لا إلى عد من معه.

وعند رد القولين إلى عناصرهما لا يبقى بينهما تماثل إلا عدد الرؤوس. عد فَدْعُوس يجعل مُبَيْرِيك للباقين، ومُبَارَك للجَرَابِعَة، ومِسْفِر للعُرُوم، وعدّي يثبت مُبَارَك الذي منه بُرَيْك وذريته، وعائضًا الذي منه عُوَيِّض وعَوْض وزُوَيْد، وسَفْرَان الذي منه حَمَد والجَرَابِعَة، ويثبت العُرُوم من آل المُخَيْمِر، ويقطع بعصبتهم الأَقْرَب مع ضَبْعَان، ويبقي ضبعانيتهم الصُّلْبِيَّة ممكنة غير راجحة ودرجة الالتقاء غير معيّنة. الأول قسمة شاملة بأسماء ثلاثة، والثاني بناء يفضل موضعًا ناقصًا معلنًا على اسم يغطيه بلا طريق. هذه المفاضلة بين اكتمال الرسم واكتمال الدليل هي جوهر الخلاف.

والتغطية الكاملة مغرية لأنها تمنح كل فرع جوابًا عاجلاً، لكن ثمنها إخفاء الفجوات. وضع العُرُوم تحت مِسْفِر يوهم اكتمال الشجرة من غير رجل واحد يصل الطرفين، ووضع الجَرَابِعَة تحت مُبَارَك يختصر أثر المَأْمُونِيَّة، لكنه يصادم طريقي أَحْمَد وعُوَيِّض ابني حَمَد بن سَفْرَانَ، وجعل الباقين لمُبَيْرِيك يمحو مُبَارَك أبا بُرَيْك، ويقصي عائضًا وسَفْرَان وما نزل منهما. أما موضع التوقف فمحصور فوق العمود المُخَيْمِرِيّ المحْفُوظ، في درجة التقاء آل المُخَيْمِر بضَبْعَان، لا يمتد إلى ثبوت الأسرة المُخَيْمِرِيَّة ولا إلى يقين العُصْبَة الأَقْرَب. وهو موضع تستطيع وثيقة أن تعيّنه، لا ستار يحجب اضطراب البناء كله. وتحول قابلية الاستكمال النتيجة إلى برنامج بحث، تجمع أقدم صكوك العُرُوم، ولا سيما ما يصرح بالآباء بدل الاقتصار على اسم المَأْمُون، وتقابل روايات بيوت متباعدة قبل أن تتأثر إحداها بالأخرى، ويفحص ما فوق المُخَيْمِر في وثائق العُطُور والحَوَامِضَة، ويبحث مِسْفِر

صاحب الشَّاهِد	النص أو الطريق	ما يقوم عليه من الحكم	الإحالة
بُرَيْك	بُرَيْك بن مُبَارَك بن ضَبْعَانْ ، الوَثِيقَة٧٧٤ سنة١١٨٨هـ	بُرَيْك ابن مُبَارَك، ومُبَارَك ابن ضَبْعَان بنص صريح	[٢٦]
مُحَمَّد ونُوَيْعِم	طريقا الأَعْقَاب وشواهد حضور الرجلين	ملتقى الذراعين عند بُرَيْك واستمرار عقبه	[٢، ٣٠، ٣١]
عَائِض	اقتصاص اسمه وطريقا عُوَيِّض وعَوْض	الأصل الثاني وملتقى طريقي فَدْعُوس وجَمَل	[٤، ٣٠]
حَمَد	حَمَد بن سَفْرَان العِطْرِيّ، الوَثِيقَة٢١٤ سنة١١١٦هـ	أبوة سَفْرَان لحَمَد بلفظ الشهادة	[٦، ٢٧]
طَرِيّ وعُوَيِّض	طَرِيّ بن أَحْمَد بن حَمَد وعُوَيِّض بن حَمَد، الوَثِيقَة٦٨٨	عمودا أبناء حَمَد واجتماعهما في قسمة الإرث	[٢٤]
حُمَيِّد	حُمَيِّد بن حَمَد بن ضَبْعَان في الاقتصاص الخاص	لفظ النسبة المصور، ويقرأ مع طريق حَمَد بن سَفْرَان	[٥، ٦]
عَرْمَة ومُبَارَك	عَرْمَة بنت رَشِيد وكفالة مُبَارَك بن حُطِيحِط عطاء أمه، الوَثِيقَة٦٥٧	اسم الأب المُبَاشِر والأمومة والكفالة في النص، والعمود الكامل في التحقيق	[١٠، ١٨]
ضَبْعَان والمُخَيْمِر	انحصار الحَصّ والمَغْرَم واستمرار حمل العُرُوم	العُصْبَة الأَقْرَب يقينا، ودرجة السلف المشترك غير معينة	[١٣، ١٨]

في ذلك الموضع إن قام عليه شاهد، وتتبع المواريث وانتقالات الملك التي قد تحفظ واسطة غائبة.

وفي المقابل تصور أصول صكوك بُرَيْك ومُحَمَّد ونُوَيْعِم كاملة عالية الدقة، وتوثق حيازتها وتسلسل انتقالها، حتى تنتقل المناقشة من قصاصات منتقاة إلى مادة يستطيع المخالف فحصها. فالتحقيق الجيد لا يقرر ما انتهى إليه فحسب، بل يرسم موضع الخطوة التالية.

وتدوّن الرواية الشفهية بتاريخها، وناقلها، وسلسلة تلقيها، بدل عبارة المعروف عند كبار السن، إذ يختلف من أخذ عن مأمون عمن أخذ عن قريب أو عن لوحة حديثة. ويسأل الراوي عن الأسماء منفردة قبل عرض الشجرة عليه، لئلا ينتقي منها ما يوافق صورة رآها، وتسجل مواضع الاتفاق والاختلاف بلا تسوية. وإذا ذكر أبناء منقطعين، طلبت قصصهم ومواضعهم ومن أدركهم، لأن الخبر الحقيقي المفصل يترك آثارًا أكثر من اسم عابر. بذلك تنقلب الذاكرة من سلطة مبهمة إلى شهادة ذات إسناد قابلة للموازنة.

وتفهرس الصكوك بحسب الشخص والتاريخ والموضع ونوع التصرف، فيظهر سلم ذوي بُرَيْك، بُرَيْك في نطاق ١١٥٨–١١٩٠هـ، ومُحَمَّد في سنتي ١١٩٠ و١١٩١هـ، ونُوَيْعِم مع أبيه سنة ١١٨٧هـ ثم بعد وفاته سنة ١١٩٩هـ، وعَوَّاد سنة ١٢٣٠هـ، وبَاني سنة ١٢٨٤هـ، وعَايِد سنة ١٢٩٠هـ، وبَقيَّة سنة ١٣١٠هـ. ويقابله سلم عَائِض، عَائِض سنة ١١٣٤هـ، وعَوْض في نطاق ١١٦١–١١٧٧هـ، وعُوَيِّض سنة ١١٨٠هـ، ومُسَيْعِيد سنة ١٢٠٩هـ، ومُبَارَك بن عُوَيِّض في نطاق ١٢٢٩–١٢٤٠هـ. الفهرس لا ينشئ الأبوة، لكنه يكشف التداخل والانقطاع، ويمنع نقل التاريخ من موضعه لخدمة الاعتراض. ومن ثم لا يضر ظهور بَاني سنة ١٢٨٤هـ (ولا يضره حتى لو لم يظهر!) قبل أقدم ما وصل من عَايِد أبيه سنة ١٢٩٠هـ، فالأقدم هنا ورقة باقية، لا وجودًا بشريًا. ولو رتبنا الرجال بحسب أقدم وثائقهم لقلبنا الأبوة تبعًا لمصادفات الأرشيف. وكذلك لا يعني نطاق بُرَيْك ١١٥٨–١١٩٠هـ أنه لم يعش إلا اثنتين وثلاثين سنة، ولا يعني ورود نُوَيْعِم سنة ١١٩٩هـ أنه ولد بعد أخيه مُحَمَّد بالضرورة .

هذه تواريخ وثائق ونطاقات توثيقية، لا مواليد ووفيات إلا حيث يصرح النص. العلم يبدأ من تسمية الرقم بوظيفته. فكثير من التناقضات المصنوعة نشأ من تحويل الصمت إلى معلومة، ثم محاكمة السلسلة إليها.

وأستعمل ما كنت أسميه اختبار الحذف بمنشور سابق في حد أضيق، وأسميه هاهنا بنحو أدق اختبار الضرورة التفسيرية كاصطلاحٍ منطقيٍّ له حدٌّ وتعريف ، فهو ليس برهانًا مستقلاً على وجود أحد ، لأن حذف أي عقدة جامعة من أي شجرة سيترك ما تحتها معلقًا، ولو كانت الشجرة متخيلة من أصلها! فقيمته داخلية تشخيصية، يكشف الوظيفة التي يؤديها الاسم في النَّمُوذَج ، كما يفعل المناطقة في نقاشهم والعقلاء في أمور معاشهم .

ثم يسأل، هل تقوم تلك الوظيفة على شواهد خارج الرسم، أم على حاجة الرسم إلى الاكتمال؟ فإذا أوقفنا مُبَارَك بقيت وثائق بُرَيْك ومُحَمَّد ونُوَيْعِم تطلب أبًا مسمى، وقد سمت المادة مُبَارَك، وإذا أوقفنا عَائِض بقي طريق عُوَيِّض وطريق عَوْض، ومعهما سلسلتا فَدْعُوس وجَمَل، يطلبان ملتقًى سمته الوَثَائِق، وإذا أوقفنا سَفْرَان بقي حَمَد وطريقا طَرِيّ وحُضَيْر، وقد نسب الشَّاهِد حمدًا إلى سَفْرَانَ. فالذي يثبت الرجال هنا هو الوَثِيقَة والسلسلة، أما الاختبار فيظهر مقدار ما يفسره كل اسم بعد ثبوته. وفي المقابل لا يسقط بإيقاف مُبَيْرِيك شاهد خارجي خاص به، بل تزول مظلة مجملة وتبقى الجذور المفصلة، وإيقاف مِسْفِر لا يمحو عمود العُرُوم المخُيْمِرِيّ ولا عصبتهم الأَقْرَب مع ضَبْعَان، وإنما يبقي درجة الالتقاء غير معينة، وضبعانيتهم الصُّلْبِيَّة ممكنة غير راجحة. ومن ثم لا أقول، الاسم صحيح لأنه لا يمكن حذفه، بل أقول، الاسم ثابت بشواهده، وحضوره يفسر مادة لا يفسرها البديل. ذلك فصل لازم بين دليل الوجود وكفاءة النَّمُوذَج.

ويثبت البناء اتساقه كذلك حينما تضاف إليه الوظائف، يظل بُرَيْك ابن مُبَارَك وهو ممثل في الحلف، ويظل مُحَمَّد ابن بُرَيْك حين يحمل المَأْمُونِيَّة، ويظل مُبَارَك بن عُوَيِّض من جذر عَائِض حين تدخل الجَرَابِعَة والعُرُوم في سجله، ويظل سُبَيْتَان من الجَرَابِعَة وشَدِيد من العُرُوم حين يستقلان بفرعيهما، ويظل الهَمْهَام من فرعه حين يحمل ملازمة عن كَرْشَم. النظرية المتسقة تفسر تداول الأدوار من غير أن تغير نسب رجل، أما النظرية التي تجعل الوظيفة صلبًا فتضطر إلى تبديل الآباء مع كل نيابة أو مشيخة، وهي نتيجة يكفي إظهارها لتخر على أسس مبانيها سقوفُ افتراضاتها.

ولا يختص عدّي بالحَدَارِيَّة وإن كان طريق مَرْجِيّ بن بِطْحِي أولُ وأجلى شواهده فالحَدَارِيَّة ذراع من ذَوِي بُرَيْك ، ويشمل التحقيق ذَوِي مُبَارَك وذَوِي مُسَيْعِيد وذَوِي رَشِيد والجَرَابِعَة والعُرُوم، في موضع الثَّابِت لكل منهم. وقيمته في استواء ميزان النظر بينهم، وفي أن يُرد كل فرع إلى ما يثبته من طريق، سواء كثر ورقه أم قل. وقد أخذت من عمود فَدْعُوس ما عضدته المقابلة، وصححت ما خالفته، وأبقيت درجة التقاء المخُيْمِر وضَبْعَان غير معينة، من غير أن ينقص ذلك من القطع بعصبتهما الأَقْرَب.

ووصف السلاسل الأَبَوِيَّة بأنها أقوى البراهين تمظهرًا لا يلغي بَقِيَّة الشَّوَاهِد، بل يرتب أعمالها، السلسلة تجيب عن الأبوة مباشرة، والوَثِيقَة تؤرخ حلقاتها، والمَأْمُونِيَّة تشرح اجتماعها، والمَغْرَم يكشف أثر القدرة، وقرينة الإمكان الزمني تختبر انتظام الطبقات، والرواية تصل بين المثبتات. لا يستطيع شاهد أن يؤدي أعمال الجميع، ولذلك لا أفتش عن وثيقة واحدة تحمل المشجرة كاملة، فهي نادرة وقد تكون متأخرة، بل عن انتظام تراكمي، أب مسمى، ووارث، وشاهد مع أبيه، وعقب صاعد، وزمن يمنع القلب، ووظيفة

تفسر الحضور. كل قطعة محدودة، لكن اجتماع القطع المُسْتَقِلَّة يولد معنى أوسع من غير أن يتجاوزها. فبراعة التحقيق أن يحفظ للجزء حده.. وللمجموع قوته.

والنتيجة التي أعرضها ليست أمرًا بالطاعة، بل دعوة إلى اختبار مكشوف، هذه صكوك بُرَيْك ومُحَمَّد ونُوَيْعِم، وهذه طرق مَرْجِيّ وهَادِي وعَلِيّ عبر بَطْحِيّ بْنُ بَانِي وهُمَيْجَان بْنُ كُلَيْب وحُدَيْرَان بْنُ مُطْلَق، وهذه تواريخ عَائِض وابنيه وأحفاده، وهاتان سلسلتا فَدْعُوس بن شَلْيَانَ بْنُ مُبَارَك وجَمَل بْنُ مُنَاوِر بْنُ خَلَف، وهذه طرق الجَرَابِعَة وسجلات المأمونيات والمُلاَزَمَات ليأخذ المخالف كل قطعة في موضعها، وليبين موضع انقطاعها!

أما عبارة المعتمد غير ذلك فتصف واقعًا اجتماعيًا ولا تجيب عن واقعة معرفية. وإذا انتهى الفحص إلى تثبيت عدّي، فلا يستعمل لإذلال من حفظ عد فَدْعُوس، فالتصحيح استردادٌ لأسماء الآباء لا انتصارًا لفرع أو بيت! فعَائِض جد لسلسلة فَدْعُوس نفسها، وسَفْرَان للجَرَابِعَة، ومُبَارَك لذوي بُرَيْك والعُرُوم محفوظ عمودهم المخُيْمِرِيّ وعصبتهم الأَقْرَب مع ضَبْعَان، إلى أن تتعينّ درجة الالتقاء. لا شيءَ نخسَرهُ من الحقيقة إلاَّ الوَهْم. وأهم ما تتيحه هذه القراءة فصل إصلاح الذاكرة عن صناعة الانقسام. يستطيع الضَّبَاعِين تصحيح عدهم وهم داخل عهد حويمضيّ، وإعادة تنظيم التزامهم من غير اختراع جد، ويستطيع العُرُوم البحث فوق عمودهم المخُيْمِرِيّ عن درجة الالتقاء من غير تشكيك في أصلهم ولا في عصبتهم الأَقْرَب، وتستطيع المَأْمُونِيَّة تحديث سجلها من غير أن ترى المراجعة طعنًا في أمانتها. أما إذا سُيّس العد وربط كل اسم بموقف حاضر، صار التصحيح خيانة والتحالف نسبًا. والمعرفة الدقيقة توسع مجال الاتفاق لأنها تزيل عن الخلاف ما ليس منه.

ولهذا أحذر من ملء الفراغ المُؤَسَّسِيّ الحَدِيث بفراغ نسبي مصطنع، فقد يدفع غياب الرأس بعض الخارجين إلى طلب وحدة في رواية تقصر الشجرة أو تنفي دوائر القرابة الأوسع، مع أن قوة الكيان لا تأتي من تعديل الأجداد، بل من عقد رَشِيد. تستطيع فروع بعيدة أن تبني مؤسسة متينة بالاتفاق، ويستطيع إخوة مباشرون أن يتشظوا بالنزاع. وتاريخ الحَوَامِضَة شاهد، اجتمعت فروع متمايزة تحت حجرة، ثم استقلت في قيود، وتبادلت المُلاَزَمَة، وجمعتها مشيخة شمل، ثم تفرق بعضها، لم تتغير الأَصْلاَب مع كل حركة، وإنما تغيرت القوة بتغير التنظيم. المرونة استجابة للعدد والمكان والخطر، ولا تغني وحدة الدم عن القيادة، كما لا تنشئ القيادة وحدة الدم. ومن هنا يتقرر المبدأ الجَامِع، النسب حقيقة وصل، والقبيلة حقيقة تنظيم، والمَغْرَم حقيقة تكافل، والمَشْيَخَة حقيقة تمثيل. قد تجتمع الحقائق الأربع في صورة تاريخية واحدة فتبدو شيئًا واحدًا، لكنها

تنفصل عند التحليل. عدّي معني بالأُولَى، ويستعين بالبقية لتفسير شواهده وحدودها، والخروج الحَدِيث متعلق بالأخريات ولا يملك تغيير الأُولَى.

متى أعيد كل معنى إلى دائرته، لم تصبح الوَثِيقَة السياسية مشجرة، ولا الصك الأبوي برنامج حكم، ولا صندوق الدم أبًا.

وخلاصة عدّي أن الأَصْلَاب المتصلة من ضَبْعَانَ ثلاثة، مُبَارَك، وعَائِض، وسَفْرَان. فمن مُبَارَك جاء بُرَيْك، ومن بُرَيْك مُحَمَّد ونُوَيْعِم، ومن عَائِض جاء عُوَيِّض وعَوْض وزُوَيْد، مع بقاء زُوَيْد في قدر ما ثبت له، ومن سَفْرَان جاء حَمَد، ومن حَمَد أَحْمَد وحُمَيِّد الذي مات عقيمًا وعُوَيِّض، ومن طريقي أَحْمَد وعُوَيِّض قامت الجَرَابِعَة. وأما العُرُوم فعمودهم المحْفُوظ إلى رَشُود بن رَشْدَانَ بن المخُيْمِر، وشهرتهم من عَرْمَةَ بنت رَشيد من طريق ابنها مُبَارَك بن حُطَيحِط بن مُحَمَّد. وهم وضَبْعَان في العُصْبَة الأَقْرَب قطعًا. وضبعانيتهم الصُّلْبِيَّة ممكنة غير راجحة، تميل الطبقات إلى استبعادها دون استحالتها، ويبقى ملتقى العمودين فوق المعروف غير معين.

ابن ضَبْعَان	المسار الأعلى المحْفُوظ	الفروع أو حد الإثبات
مُبَارَك	مُبَارَك ← بُرَيْك ← مُحَمَّد ونُوَيْعِم	ذوو بُرَيْك بأذرعهم المتلاقية
عَائِض	عَائِض ← عُوَيِّض وعَوْض وزُوَيْد	ذوو مُبَارَك، وذوو مُسَيْعِيد، وذوو رَشِيد، وزُوَيْد في قدر الثَّابِت
سَفْرَان	سَفْرَان ← حَمَد ← أَحْمَد وعُوَيِّض وحُمَيِّد	الجَرَابِعَة من طريقي أَحْمَد وعُوَيِّض حُمَيِّد مات عقيما

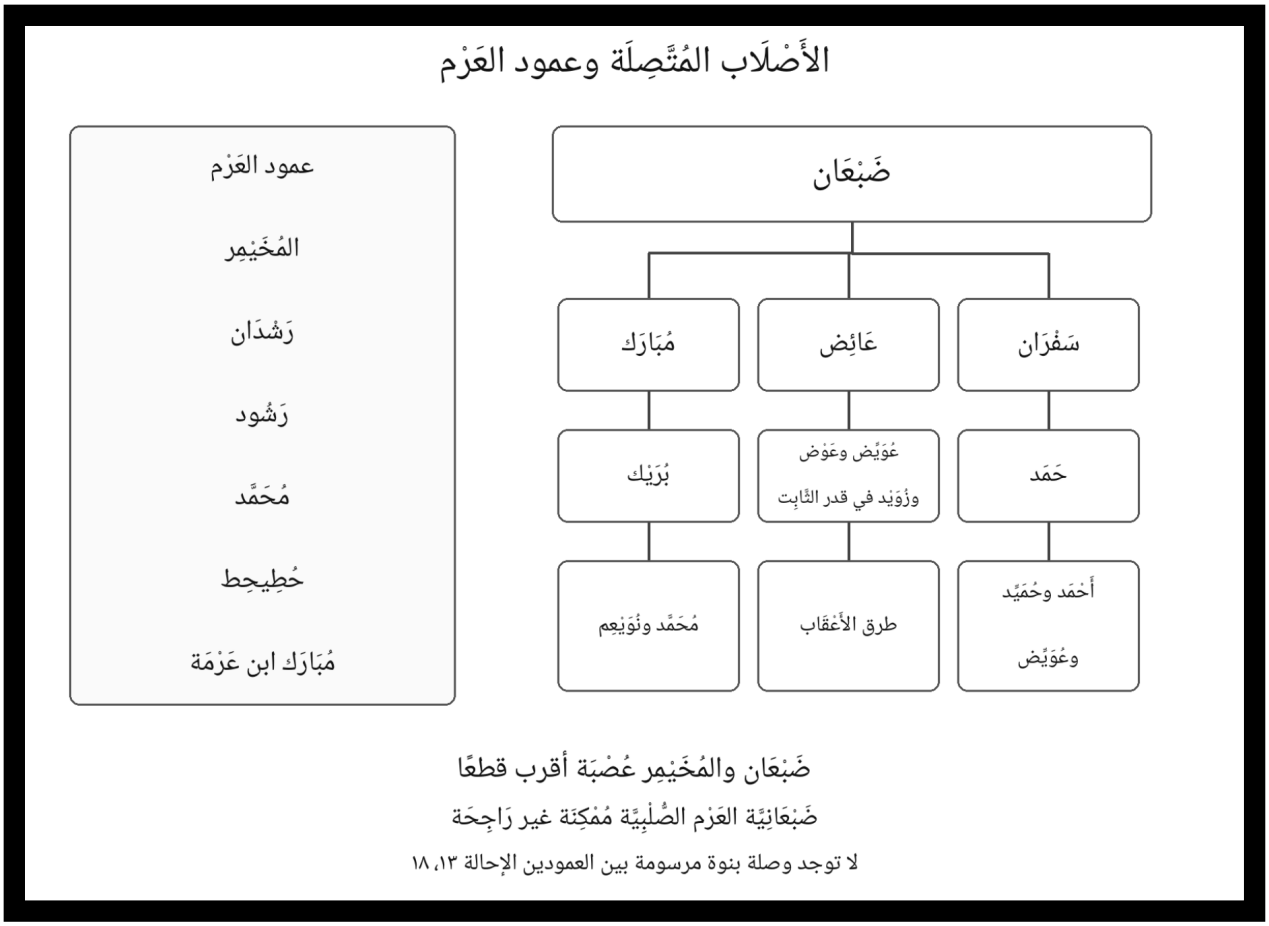
خَاتِمَةُ التَّحْقِيقِ وَأَمَانَةُ مَعْرِفَةِ الآبَاء

وينبثق من حُوَيمِض بن عَطْرَى المحْمُودِيّ، في خلاصة هذا الاسْتِقْرَاء، جذران. الأول يجمع ضَبْعَان والمخُيْمِر في عصبة واحدة أقرب، ويضم بِشْرًا معهما في الفَرْع الأوسع دون العُصْبَة القَرِيبَة، فالتقاء بِشْر بهما أقرب من التقائه بفروع الجذر الثاني، ولا يكون أقرب إلى ضَبْعَانَ من المخُيْمِر. والثاني يجمع الهَمْهَام وحَسْبَل وكَرْشَم والهُوَيمِل وقُبَيِّل، وقد كثرت شواهد تناوبهم في مَغْرَم الدم ولزمات الحِمَى، وهي طوارد ضَبْعَان، حتى ظهر تماسك جذرهم المُوَازِي. ودلالة قيد حَسَن بن مُقْرِن بن بِشْر في طور ١١٩٠ – ١١٩١هـ، مقابل بقاء العُرُوم في المَغْرَم الضَّبْعَانِيّ إلى نحو ١٢٦٠هـ، هي التي تضبط مراتب القرب داخل الجذر الأول. فهذا التقسيم خلاصة استقراء مجموع العلاقات والقيود، وليس نقلاً لعمود كامل بأسماء جميع وسائطه. [١٣–١٥، ١٨] وتنتظم الأملاك والحقوق المعيَّنة في شواهد العُرُوم وبيت المخُيْمِر داخل المَضِيق، الخَزْلَة والطَّرَف والحِصْن باليَسِيرَة. فوحدة المجال تحفظ سياق المقاربة والمعاملة، وتعدد الأعيان وأسباب الحق يحفظ دقة التتبع

العقاري، ويظل دليل العُصْبَة خصوصية الحَصّ ومَغْرَم الدم، وتظل درجة الالتقاء فوق العمود المعروف غير معيَّنة. [٧، ٨، ١٠، ١٩–٢٣]

الجذر	الفروع	مرتبة الالتقاء
الأول	ضَبْعَان والمخُيْمِر وبِشْر	ضَبْعَان والمخُيْمِر عصبة أقرب *أزيد من خمسة جدود وأدنى من ثمان، بمقتضى قوانين حَرْب وسوالفها المشيَّة * بِشْر معهم في الفَرْع الأوسع
الثاني	حَسْبَل وكَرْشَم والهُوَيمِل وقُبَيِّـــل والهَمْهَام	جذر مواز تدل عليه شواهد النيابة في مغارم الدماء ولزمات الحِمَى *يقينا

وتبقى الجذور الحُوَيمِضيَّة هنا غير الأَصْلاَب الثلاثة المتصلة من ضَبْعَانَ، فالأول تقسيم لمراتب القرابة فوق الفروع، والثاني عد لأبناء رجل بعينه. ولا يُجعل رأس المَأْمُونيَّة جدًّا لمن دخل في قيده، ولا يُجعل استقلال المَغْرَم نفيًا للقرابة. وفي اختبار هذا البناء أربعة موازين، قدرة العد على تفسير الشَّوَاهِد كلها، واستقلال الطرق المتلاقية، وصحة دلالة كل شاهد في بابه، والتصريح بالبينة التي يمكن أن تغير الحكم. فما اجتازها كان أحق بالقبول، ولو خالف ما انتهيت إليه، وما عجز عنها لم تكفه شهرة الرواية.



الأَصْلَاب الثلاثة وعمود العَرْم، مع حفظ الفرق بين اتصال البنوة وخصوصية العُصْبَة [١–٦، ١٨]

وفي ميزان الاستبدال يعجز مُبَيْرِيك عن حمل المادة، إذ يترك مُبَارَك أبا بُرَيْك زائدًا بلا موضع، ويقصي عائضًا وسَفْرَان، ثم يضطر إلى نقل الجَرَابِعَة من سلاسلهما إلى مُبَارَك بلا جسر. أما الجذور الثلاثة فتستوعب الثَّابت من غير إلغاء، مُبَارَك يحمل بُرَيْكًا وذريته، وعَائِض يحمل طريقي فَدْعُوس وجَمَل وسَفْرَان يحمل حمدًا والجَرَابِعَة، ويبقى موضع التقاء آل المخُيْمِر بضَبْعَان سؤالاً مصرحًا به، لا نقصًا مستورًا باسم. فالبناء الأقوى ليس ما يجيب عن كل شيء، بل ما لا يجيب إلا عما يملك بينته.

وفي ميزان الاسْتِقْلَال لا تقوم النتيجة على الحَدَارِيَّة وحدهم، فطريق مَرْجِيّ يلتقي بطريق هَادِي عند طَايِل، ثم يلتقيان بطريق نُوَيْعِم عند بُرَيْك من جهة أعلى، وطريق فَدْعُوس النازل من عُوَيِّض يلتقي بطريق جَمَل النازل من عَوْض عند عَائِض، وطريق طَرِيّ من أَحْمَدَ يلتقي بطريق حُضَيْر من عُوَيِّض عند حَمَد وسَفْرَان. هندسة الالتقاء أبلغ من كثرة الأسماء، لأن كل ذراع يحفظ نسبه الأدنى لحاجته المُسْتَقِلَّة في الميراث والتعريف ثم يشهد للرأس من موضع لا يعتمد على الآخر. ولذلك لا تنهار الحِجَّة إذا نوقش طريق واحد، بل تبقى طرق موازية قابلة للمقابلة.

وفي ميزان الدلالة تتحدد منزلة الصور المرفقة، شجرة الحَدَارِيَّة تلخص عمودًا ولا تثبته بذاتها، ولوحة العمرية تختبر انتظام الطبقات ولا تنشئ أبوة، وصور المُلاَزَمَة تثبت تبادل حمل الحصوص ولا تجعل الملزم والدًا، ولوحة المقارنة تعرض موضع الخلاف ولا تحسمه. الحسم في رد كل صورة إلى أصلها، السلسلة إلى الصكوك والأَعْقَاب، والعمرية إلى التواريخ وحدودها، والمُلاَزَمَة إلى وظيفة المَغْرَم، والمقارنة إلى بينات العدّين. وبذلك تبقى الصورة خريطة تقود إلى الدليل، لا زخرفًا بصريًا يستولي على مرتبته.

أما القابلية للنقض (مبدأ قابلية التكذيب) فلا تطلب الإيمان بصدق نيتي ولا عدالة روايتي ونزاهة منطلقاتي ودوافعي.. وإن حصل فقد أصدق وأخطئ القراءة، كما قد يصدق فَدْعُوس ويخطئ ما انتهى إليه. الضمان أن تكون الدعوى مكشوفة المفاصل، صورة أوضح قد تصحح حرفًا، وصك جديد قد يعينّ درجة التقاء آل المخُيْمِر بضَبْعَان أو يثبت مسفرًا في موضعه، وشهادة مستقلة قد تثبت ابنًا منقطعًا لنُوَيْعِم، وتحقيق الحيازة قد يسقط ورقة. متى عرفت الجملة ما يهدمها عرفنا كذلك مقدار ما يثبتها، أما القول الذي لا يتغير أمام أي شاهد فليس يقينًا، بل حصانة نفسية من المعرفة. وتنقل هذه الموازين الخلاف من الأشخاص إلى الإجراءات، فلا يعود السؤال، أنصدق فَدْعُوسًا أم عادلاً؟ بل، أي لفظ ثبت وأي سلسلة اتصلت، وأي وظيفة دل عليها القيد؟ ويمكن للباحث أن يوافقني في جذر ويخالفني في آخر من غير أن يهدم العمل كله، لأن الأدلة موزعة، لا مربوطة ببيعة معرفية واحدة.

وهذا التفكيك يتيح للمجتمع تصحيح ذاكرته بالتدرج، ويمنع كل تعديل من أن يصور هزيمة لفريق وانتصارًا لآخر وإن كان للنسب جمال، فليس جماله في طول السلسلة، بل في صدق الوصل الذي يجعل الاسم القَدِيم حيًا في عقب يعرف موضعه. كل أب صحيح جسر بين زمنين، وكل أب دخيل حجاب يحجب أحدهما عن الآخر. والبلاغة التي تلائم هذا المقام بلاغة الكشف، أن يوضع الاسم في ضوئه، والتاريخ في حده، والوظيفة في دائرتها، ثم يترك انتظام الحقيقة يصنع أثره. فالبرهان المحكم في إحكامه بيان و في اقتصاده مهابة، في اعترافه بحدوده صدقٌ ليست تبلغه المبالغة فليكن تصحيح العد، إذا استقر، تأسيسًا لميثاق معرفة قبل أن يكون تعديلاً للوحة، تحفظ الأصول بأرقامها وصورها، وتسجل الروايات بأسانيدها، وتفصل الوظائف عن الآباء، وتعلن مواضع التوقف، ويبقى باب الإضافة مفتوحًا لمن يأتي ببينة. عندئذ لا يبدأ كل جيل الخصومة من جديد، ولا يمحو قول عابر رجلاً تكرر في الصكوك، ويغدو اختلاف الباحثين قوة رقابة! لأنهم يتنازعون في قراءة قابلة للفحص، لا في كرامة لا تقبل المساومة.

وأختم بأن دقة العد لا تقاس بكثرة ما يملأ من الأغصان، بل بقدر ما يمنع من الدخيل ردت الوَثَائِق بُرَيْكًا إلى مُبَارَكٍ وردت السلاسل عائضًا إلى ملتقاه، ورد التحقيق جُرَيْبِيعَة

إلى موضعها زوجًا لحَمَد وأمًا لبنيه، ثبت عمود العُرُوم المخُيْمِريّ بشواهده، وأبقاهم وضَبْعَان في العُصْبَة الأَقْرَب قطعًا، وأبقى ضبعانيتهم الصُّلْبِيَّة ممكنة غير راجحة من غير اختلاق واسطة. وكشفت المَأْمُونِيَّة عن نظام أداء، وكشف انحصار الحَصّ والمَغْرَم الأول عن خصوصية العُصْبَة، من غير أن يصنع الأداء أبًا أو يعينّ وحده درجة الالتقاء. فإذا حفظت هذه الفروق عرف الضَّبَاعِين آباءهم، وعرف الحَوَامِضَة عهدهم، وأمكن للمختلفين أن يتنازعوا بالحِجَّة من غير قطيعة، وحينئذ لا يكون عدّي رواية تزاحم رواية بل طريقة ترد كل دعوى إلى شاهدها، وكل شاهد إلى قدره، وكل اسم إلى طبقته، فلا يصان النسب بكثرة المرددين، وإنما ببقاء باب الإثبات مفتوحًا، وباب الزيادة بلا بينة موصدًا، وبأن يكون الرجوع إلى الصواب شرفًا يتوارثه الأبناء.

وغاية هذا العمل ليست تكثير الماضي بل تنقيته، ولا قطع الأرحام بل ردها إلى مواضعها، ولا هدم المَأْمُونِيَّة بل تحريرها من حمل ليس لها، ولا إعفاء عدّي من السؤال، بل إبقاؤه مفتوحًا عليه. هذا والله تعالى من وراء القصد.

وليس أشق على طالب الحقيقة من أن يرى العلم الذي يرجو به جمع المعرفة سببًا لتضييق بعض الناس عليه. قد يطول صبره على سوء الفهم، ويجد في كل تصحيح حملاً على قصده، وفي كل شاهد سؤالاً عن ولائه، حتى يكاد يُطلب منه أن يسكت ليبرهن على حَسَن نيته. وقد عرفت من هذا الطريق ما يكفي لأعلم أن الباحث يحتاج، مع معرفته بالمادة، إلى خلق يحفظ عليه وجهته. فلا يجيب التشويه بتشويه، ولا يجعل ما لقيه حجة على صحة ما قال، ولا يترك خصومة عارضة تحدد له ما يقبل من شاهد أو يرد.

ومن ذلك ما قيل في الاستعانة بصور الوَثَائِق المنشورة، حتى خُلط الاستشهاد بها بسرقتها ممن جمعها. ولجامع الوَثَائِق فضل ظاهر في حفظها وخدمة الناس بإتاحتها، وله حق نسبة عمله إليه، ولأصحابها وناشريها حقوقهم التي تراعى. أما المَعْلُومَة التي نُشرت ليستشهد بها في تاريخ الناس فلا يصح أن يُجعل مجرد الاستدلال الموثق بها اعتداء، أو أن تستعار لهذا المعنى لغة الاستيلاء على المتاع. والمطلوب من الباحث أن يصحح النسبة ويعين موضع الأخذ ويفصل النص من اجتهاده، ثم يكون النظر في صحة حجته. وعلى هذا حفظت مصدر اقتصاص حُمَيِّد بن حَمَد من كشفي الخاص، ورددت سائر الاقتصاصات إلى مجموعتها، وأبقيت لجهد الجمع موضعه ولجهد التحقيق موضعه. [١، ٥]

وما يحسن أن يورثه هذا الخلاف للأبناء أوسع من صورة شجرة معلقة. يحسن أن يرثوا معها معرفة بالطريق الذي أثبتها، وبالأسماء التي صححت فيها، وبمواضع السؤال التي لم تُستر. فإذا عرف أحدهم كيف اتصل بُرَيْك بمُبَارَك، وكيف افترق عَوْض عن عُوَيِّض،

وكيف حفظ اسم جُرَيْبِيعَة أمومة البيت وصلب حَمَد معًا، وكيف عاد اسم مُخَيْمِر إلى عمود العَرْم، ملك من المعرفة ما يحفظه من العودة إلى الوهم كلما شاع في مجلس. فالبرهان الذي يفهمه أهله أبقى من نتيجة لا يعرفون إلا صاحبها.

وحَسَن التعلم عندي أن يكون للإنسان من شرف الرجوع مثل ما يطلبه لنفسه من شرف الإصابة. فقد يحسن الرجل حفظ ما تلقى، ثم يظهر أن الخلل أقدم من طبقته، فلا يضيع فضله في أمانة النقل ولا يُترك الخطأ إكرامًا لذلك الفضل. وقد يصيب المخالف في تصحيح اسم فيُؤخذ عنه، وإن بقي الخلاف معه في بَقِيَّة البناء. والذي يعيب المعرفة أن تستحيل ولاء لا يراجع، أو خصومة لا تنتهي حين ينتهي دليلها. ومن هنا أرى صيانة الأنساب في بقاء باب التصحيح مفتوحًا، على شروطه التي تحميه من العبث وتحمي الناس من الاستبداد بالموروث.

وللضَّبَاعِين أن يختلفوا في بعض القراءة وتبقى أرحامهم محفوظة، وللحَوَامِضَة أن يعيدوا تنظيم ما يتراضون عليه وتبقى أصولهم سابقة لاتفاقهم، وللعُرُوم أن يستكملوا البحث فوق عمودهم المعروف وقد ثبتت أرومتهم الحُوَيمِضِيَّة وعصبتهم الأَقْرَب. ولا تحتاج هذه الحقوق إلى أن تتزاحم، لأن كل واحد منها يجري في بابه. وإنما ينشأ التشغيب حين يطلب من قول في وظيفة أن يفصل في بنوة، أو من اختلاف في بنوة أن يحكم في كرامة قوم، أو من إصابة جزئية أن تمنح صاحبها العصمة في جميع قوله.

هذه غاية المقالة كما استقر بناؤها عندي. أن يعود الاسم إلى أبيه، والصفة إلى وظيفتها، والشَّاهِد إلى ما شهد به، وأن يجد القارئ في كل مسألة مادة يمكنه مراجعتها وطريقًا يمكنه اختباره. فما استوفى ذلك قررته بقدر قوته، وما رجح بينت مرجحه، وما بقي في الإمكان حفظت له إمكانه ولم أملأ موضعه باسم. وأسأل الله أن يجعل هذا الجهد صلة معرفة بين الآباء والأَعْقَاب، وأن يرزقنا من العدل مع المخالف مثل ما نرجوه منه، ومن الشجاعة في قبول الحق مثل ما نظهره في طلبه. وصلّى الله وسلّم على نبينا الرسول العربي الأميّ الخاتم مُحَمَّد وعلى آل مُحَمَّد والحمدلله رب العالمين .

عَادِل الحَدَارِيّ

١٤٤٨هـ

الإِحَالاَتُ وَأُصُولُ الشَّوَاهِد

ترد أرقام الإحالات في المتن إلى هذا السجل. أرقام الصفحات هنا هي الصفحات المَطْبُوعَة في المصادر. وتتميز فيه ألفاظ النصوص المنشورة من تحرير الأعمدة ومادة الاسْتِقْرَاء. مصدر الاقتصاصات الوَثَائقيَّة المجموعة المبينة في الإحالة الأُولَى، ما عدا اقتصاص حُمَيِّد بن حَمَد بن ضَبْعَان، فالعثور عليه من كشف عَادِل الحَدَارِيّ الخاص كما في الإحالة الخامسة.

[١] فَايِز بن مُوسَى البَدْرَانِيّ الحربي، وثائق تاريخية من منطقة المدينة المنورة، القسم الأول، وثائق وادي الفَرْع، الجزءان الأول والثاني. ج٢ ص١٦١٢–١٦١٣، فهرس أعلام الضَّبَاعِين، وموارد مُبَارَك بن ضَبْعَان فيه. الاقتصاص المصور محفوظ في مادة عَادِل الحَدَارِيّ. وتستكمل بيانات كل شاهد في الإحالة الخاصة به.

[٢] عَادِل الحَدَارِيّ، مادة تحقيق أصلاب ضَبْعَان وسلاسل ذوي بُرَيْك، المجموعة في المقال المشار إليه في [٣٠] وما اتصل به من مشجرات ومقابلات. ولشاهد نُوَيْعِم المتأخر، البَدْرَانِيّ، وثائق وادي الفَرْع، ج٢ ص١٤٧٨، الوَثِيقَة١٠٣٣، ١٩ شَوَّال١١٩٩ه. وللبنوة الصريحة لبُرَيْك، الوَثِيقَة٧٧٤ ج٢ ص١١٥٣–١١٥٤، سنة١١٨٨ه، كما في [٢٦]. أما التواريخ الأخرى التي لم يعين لها رقم أصل مستقل هنا فترد إلى سجل المؤلف وصوره، ولا تستخرج من الوَثِيقَة ٧٧٤.

[٣] البَدْرَانِيّ، وثائق وادي الفَرْع، ج٢ ص١٦١٣، حاشية فهرس أعلام الضَّبَاعِين. مقابلة فَدْعُوس بن شَلَيَان في قرية البديعة بمنطقة البصيري، ١٣ شَوَّال١٤١٣ه. العمود المَطْبُوع فَدْعُوس بن شَلَيَان بن مُبَارَك بن قَاسِي بن صُغَيِّر بن مُبَارَك بن عُوَيِّض بن مُبَارَك بن ضَبْعَان العِطْرِيّ. وفي خبر القسمة أبناء ضَبْعَان مُبَارَك ومِسْفِر ومُبَيْرِيك. الرسم المَطْبُوع عُوَيِّض محفوظ، ولا يخلط بعَوْض.

[٤] الحَدَارِي ، تحقيق عمود فَدْعُوس وطرق عُوَيِّض وعَوْض في [٣٠]. العمود المعتمد فَدْعُوس بن شَلَيَان بن مُبَارَك بن صُغَيِّر بن القَاسِي بن مُبَارَك بن عُوَيِّض بن عَائِض بن ضَبْعَان. ترتيب صُغَيِّر والقَاسِي، ورد الأب الأعلى لعُوَيِّض إلى عَائِض، من مقابلات المؤلف وطرق الأَعْقَاب. الاقتصاصات من مجموعة الوَثَائِق في [١] . لم يعين في المادة المتاحة رقم مستقل لكل بنوة مصححة، فتمييز المصدر هنا بين النقل المَطْبُوع ونتيجة المقابلة.

[٥] اقتصاص اسم حُمَيِّد بن حَمَد بن ضَبْعَان من كشف عَادِل الحَدَارِيّ الخاص. عثر عليه خارج المصادر التي يرجع إليها البحث، ومنها مجموعات البَدْرَانِيّ وبن زابن المعمري. يحفظ لفظ الصورة كما هو، وتؤخذ واسطة سَفْرَان من سائر شواهد عمود حَمَد.

[٦] اقتصاص حَمَد بن سَفْرَان العِطْرِيّ من مجموعة الوَثَائِق في [١]. ولشهادة الاسم الصريحة، الوَثِيقَة٢١٤ ج١ ص٣٢٦–٣٢٧، ١١ جُمَادَى الآخِرَة١١١٦ه، والنقل في ١٦ مُحَرَّم١٢٧٩ه. وتعريف طَرِيّ وحُمَيِّد وصلتهما بجُرَيْبِيعَة في حواشي الوَثِيقَة٨٠٤ ج٢ ص١١٨٩–١١٩٠. جُرَيْبِيعَة بنت مُرْشِد بن بَلَه السَّمَن العِطْرِيّ في تحقيقي، زوج حَمَد وأم أَحْمَد وحُمَيِّد وعُوَيِّض.

[٧] البَدْرَانِيّ، وثائق وادي الفَرْع، ج٢، ص١١٨٩–١١٩٠، الوَثِيقَة رقم٨٠٤، بيع حُرَيْمِيص بن مُحَمَّد العِطْرِيّ حق ماء على طَرِيّ بن أَحْمَد العِطْرِيّ، يوم الاثنين ٢٥ رَجَب ١١٩٠ه، لسبيل حُمَيِّد بن حَمَد. الإحالة إلى رقمي الصفحتين .

[٨] البَدْرَانِيّ، وثائق وادي الفَرْع، ج٢، ص١١٩٦ – ١١٩٧، الوَثِيقَة رقم٨١٠، معامرة الخَضَر بخيف اليَسِيرَة، ١٨ شَعْبَان ١١٩٠ه فيها عيد بن حُرَيْمِيص وأخوه ووراث حُرَيْمِيص من الإناث والذكور. تفصل الحاشية بين حُرَيْمِيص بن مُحَمَّد وحُرْمُوص بن مُقْبِل الرُّبَيْقِيّ، وتصف حدود معرفة الناشر بالعقب الحَيّ، ولا تنفي الذرية التي يثبتها المتن.

[٩] البَدْرَانِيّ، وثائق وادي الفَرْع، ج٢، ص١٦١٨ – ١٦٢٠، فهرس أعلام العُطُور غير المحددين، جَدُوع بن حَمَد بن رَشْدَان المخُيْمِرِيّ، وحَمُّود بن رَشُود بن رَشْدَان المخُيْمِرِيّ، ودُوَيْنِك بن رَشُود، وصَالِح بن رَشُود المخُيْمِرِيّ، ومُحَمَّد بن

رَشُود المخُيْمِريّ، وعَرْمَة بنت رَشِيد، ومُبَارَك بن حُطِيحِط. تحفظ صيغ الفهرسة عند نقلها، ويقابل كل اسم بمواضع وروده في متن الوَثَائِق.

[١٠] البَدْرَانِيّ، وثائق وادي الفَرْع، ج١، ص٩٧٥، الوَثِيقَة رقم٦٥٧، إثبات عطاء شرعي بالخَزْلَة بخيف المَضِيق، حجة عَرْمَة بنت رَشِيد العطْرِيّ. يؤرخها جدول النشر بسنة١١٨٠ه وصورة الوَثِيقَة ونصها المنشور في الصفحة نفسها، مع بيان نقص أولها بمقدار سطرين أو ثلاثة. وفي ج٢، ص١٦١٩، مدخل عَرْمَة يحيل إلى ص٩٧٥ وسنة١١٨٠ه وفي ص١٦٢٠، مدخل مُبَارَك بن حُطِيحط ومدخل مجيرير بن مُسَيْفِر يحيلان إلى الحجَّة نفسها. ومن ألفاظها، مَنْظَرَة، وملك ذوي خَرَّاز، وحوض البنات، وكفالة مُبَارَك عطاء أمه.

[١١] اقتصاص رُوَيْشِد ابن رَشُود الحُوَيمْضِيّ من صورة وثائق وادي الفَرْع للبدراني المحفوظة مع مادة البحث. الاقتصاص شاهد على الاسم والنسبة ولا يتضمن بمفرده تاريخ الحجَّة أو جميع العمود الأعلى.

[١٢] البَدْرَانِيّ، وثائق وادي الفَرْع، ج٢، ص١١٠٥، حجة بيع مؤرخة في ١١ جُمَادَى الآخِرَة ١١٨٦ه ورد رُوَيْشِد بن رَشُود العطْرِيّ في الشهادة. هذه إحالة مستقلة لحضوره، ولا تستخرج منها وحدها كل بنوات العمود المخُيْمِرِيّ.

[١٣] الحَدَارِيّ، سجل قيود الحَصّ والمَأْمُونِيَّة الضَّبْعَانِيَّة واستقراؤه لسوالف حَرْب المشية، في مادة [٣٠] وما اتصل بها من تحقيق الأسرة. منه قيد مُحَمَّد بن بُرَيْك بن مُبَارَك بن ضَبْعَان وقيد حَسَن بن مُقْرِن بن بِشْر في طور١١٩٠–١١٩١ه، واستمرار الحمل الجَامِع إلى نحو١٢٦٠ه، وتعيين سُبَيْتَان بن جُرَيْبِيعَة وشَدِيد بن عَرْمَة. هذه عناصر من استقراء المؤلف. لم تعين المادة المتاحة أرقام أصول قيود١١٩٠ – ١١٩١ه أو قيد الانْفِصَال نحو١٢٦٠ه وصورها الكاملة. ويتثبت التزام مُبَارَك على رجال الضَّبَاعِين في النصوص المنشورة١٢٢٩ و١٢٤٠ه المبينة في [٢٨]، ثم تظهر المأمونيتان المنفصلتان في القيد المتأخر المبين في [٢٩].

[١٤] البَدْرَانِيّ، التنظيمات القَانُونِيَّة والقَضَائِيَّة لدى قبائل الحجَاز قبل العَهْد السعودي، دراسة موثقة عن التنظيمات القَانُونِيَّة والقَضَائِيَّة لقبيلة حَرْب، ج١ القانون العُرْفِيّ القبلي، الطبعة الأُولَى١٤٢٠ه، مراجعة منصور بن إِبْرَاهِيم الحازمي، ص٤١–٤٢، الألفاظ والمصطلحات، الحُجْرَة والخَمِيس. يؤخذ التعريف في وظيفته العُرْفِيَّة وتقرأ معه سوابق الأداء، ومنها [١٥].

[١٥] البَدْرَانِيّ، التنظيمات القَانُونِيَّة والقَضَائِيَّة، ج١ ص٢٠٦ – ٢٠٧، الوَثِيقَة الثالثة من المجموعة الثالثة، ٤ شَعْبَان١١٦٨ه. حكم سَعْد بن مُقْبِل القرْف في التزام ذوي دُخَيْن وذوي عَوْدَة على يد عيد بن سَعْد بن مُضَيَّان الظاهري. ورد أن عددهم في الستة والسبعة، وأنه لقلتهم وسط رفاقتهم وجب حلفهم في الخمسة، وأنهم يطردون ويسدون في بعضهم بعضا. هذه سابقة صريحة لاختلاف دائرة الأداء عن مقدار العمود النَّسَبِيّ، وتحفظ الصيغة الستة والسبعة دون اختزالها في سبعة وحدها.

[١٦] الحَدَارِيّ، جعلوني زعيبا، المقال المتداول أيضا في ملف الدعوى المتروكية. يستـــــــــــــدعى في الفصل بين إمكان الوصلة وثبوتها، وتمييز ساحة النظر من النتيجة، وصحة الأسماء من صحة اتصالها. النسخ المتعددة لهذا المقال طريق واحد في الاستدلال، ولا تعد شواهد مستقلة على الأنساب.

[١٧] الحَدَارِيّ، تبرعم العُصْبَة من الأصْلاَب ، وهو المقال المرفق في ملف مقال في تبرعم العصب الأَبَوِيَّة للقبائل. يستدعى في تفسير تبرعم الجماعة داخل العمود، وبيان أثر العدد والنيابة والاسْتِقْلاَل. مُبَيْرِيك وفَاطِمَة في المثال نموذج تفسيري مفترض ، أما سُبَيْتَان بن جُرَيْبِيعَة فمن رجال القيد التَّارِيخِيّ في استقراء المؤلف. بالغ الأَصالة.

[١٨] الحَدَارِي، مادة تحقيق آل المخُيْمِر وأعمدتهم وموارد أسمائهم، مع متون الوَثَائِق والفهرسة في [٩، ١٠، ٢٠–

٢٣]. يقرر هذا التحقيق عمود مُبَارَك بن حُطيحط بن مُحَمَّد بن رَشُود بن رَشْدَان بن المخُيْمِر، وشهرة العَرْم من أمه عَرْمَة بنت رَشِيد بن رَشُود بن رَشْدَان بن المخُيْمِر. الأمومة والكفالة وقرابة حُرَيمْيص في نص ٦٥٧، وأما اتصال العمود الكامل بامتداد العَرْم الحَيّ فمن مقابلات المؤلف. والأعْقَاب الحَيَّة معلومة عند أهلها، وهم أصحاب النسب الذي يتناوله التحقيق. والعُصْبَة الأقْرَب مع ضَبْعَان من استقراء الحَصّ والمَغْرَم في [١٣]، ولا تعين هذه الإحالة اسم السلف المشترك.

[١٩] البَدْرَانِيّ، وثائق وادي الفَرْع، ج٢، فهرس المواضع، ص١٧٦٦، الحِصْن، موصوف بأنه خيف باليَسِيرَة بمضيق الفَرْع ص١٧٦٧، الخَزْلَة، أحد الخيوف الرئيسة في مضيق وادي الفَرْع ص١٧٧٠، خيف اليَسِيرَة، أحد خيوف وادي الفَرْع الواقعة أسفل المَضِيق ص١٧٧٥، الطَّرَف، أحد خيوف المَضِيق ص١٧٧٨، حوض كَرِيز بالطَّرَف، وفي الصفحة نفسها ملك بالحِصْن باليَسِيرَة موصوف بأنه في مضيق وادي الفَرْع ص١٧٨٠، مَنْظَرَة، اسم ملك بالخَزْلَة بالمَضِيق. يجمع التعيين بين وصف النطاق ووصف موضع الخيف داخله، ويقابل الفهرس بلفظ كل عقد.

[٢٠] البَدْرَانِيّ، وثائق وادي الفَرْع، ج١، ص٥٦١، الوَثِيقَة رقم٣٧٧، هبة جَدُوع بن حَمَد بن رَشْدَان المخُيْمِرِيّ نصف النخلة الحمراء لحَمُّود بن رَشُود بن رَشْدَان، ١٨ جُمَادَى الأُولَى ١١٥٣ه. وص٥٩٧، الوَثِيقَة رقم٤٠٤، بيع الودية ونصف الحمراء أصل الورقة ناقص، ويقترح جدول النشر سنة١١٥٥ه بعلامة استفهام. تطابق الموضع والنخلة والنصف ومدق الخزانة واسم جَدُوع يربط انتقال الحق بين العقدين ويحفظ رسم الاسم المختصر في كل نص.

[٢١] البَدْرَانِيّ، وثائق وادي الفَرْع، ج١، ص٦٠٠ — ٦٠١، الوَثِيقَة رقم٤٠٦، مباشرة دُوَيْنِك بن رَشُود بيع استحقاق شُمَيْلَة بنت حُمَيِّد بالخَزْلَة، ٢٢ مُحَرَّم ١١٥٦ه. وص٦١٥ — ٦١٦، الوَثِيقَة رقم٤١٨، بيع مشوك في القَفِيف بخيف المَضِيق، ٢ شَعْبَان ١١٥٨ه حَمُّود بن رَشُود مباشر البيع بالوكالة عن ضَايِحَة بنت سَعِيد الشَّمْرِيّ، وهي صاحبة أصل المبيع.

[٢٢] البَدْرَانِيّ، وثائق وادي الفَرْع، ج١، ص٦٥٢—٦٥٣، الوَثِيقَة رقم٤٤٥، معامرة المُبَدَّد بالخَزْلَة بخيف المَضِيق تقدر فهرسة النشر تاريخها بنحو١١٦٠ه، وأول الورقة ناقص بمقدار سطرين تقريبا. من أطرافها جَدُوع وحامد وسُلَيْمَان، ومن حدودها حوض رَشُود بن رَشْدَان، ويشهد دُوَيْنِك في تتمتها. وص٧٠٥—٧٠٦، الوَثِيقَة رقم٤٨٢، شراء رُوَيْشِد بن رَشُود الحُوَيمْضِيّ نخلا واستحقاق ا بحوض كَرِيز بالطَّرَف بالمَضِيق، ١٨ ذي القَعْدَة ١١٦٦ه.

[٢٣] البَدْرَانِيّ، وثائق وادي الفَرْع، ج١، ص٧٣٨—٧٣٩، الوَثِيقَة رقم٥٠٥، بيع استحقاق نخل بالخَزْلَة، ٢٤ شَعْبَان ١١٧٠ه فسر الناشر رسم الموضع بالبُجَيْح، وورد حَمُّود بن رَشُود كفيلا في التتمة. وص٧٤٩—٧٥٠، الوَثِيقَة رقم٥١٦، بيع ثلثي نخلة مشوك في المُبَدَّد بالخَزْلَة بخيف المَضِيق، ٢٧ رَمَضَان ١١٧٠ه حدها الشمالي منزل دخل على سُلَيْمَان من المخُامِر. اسم البائع حَمَد في صدر النشر، وحَمُّود في أثناء النص، وتحفظ الصورتان عند تحقيقه.

[٢٤] البَدْرَانِيّ، وثائق وادي الفَرْع، ج٢ ص١٠٣٣—١٠٣٤، الوَثِيقَة٦٨٨ إنهاء خلاف في المواريث بين طَرِيّ بن أَحْمَد بن حَمَد وعمه عُوَيِّض بن حَمَد، في آخر رَبِيع الآخر١١٨٢ه، كما في جدول النشر ولفظ الوفا في المتن. ورد ثلث النخلة الداخلة من المخُامِرَة ضمن المقسوم لعُوَيِّض، وحضر حُرَيمْيص بن مُحَمَّد الصلح. تعريف الناشر لحُرَيمْيص بأنه الرُّبَيْقِيّ بلا عقب لا يوافق تمييزه اللاحق في حاشيتي٨٠٤ و٨١٠ يؤخذ الاسم والواقعة من المتن، ويراجع التعريف على مجموع الشَّوَاهِد.

[٢٥] البَدْرَانِيّ، ج١ ص٥٢٢، الوَثِيقَة٣٤٨، معامرة قطعة في بلاد رَبِيع الجَعْب، ٢٦ صَفَر١١٤٧ه ورد في حدها الشمالي قسم جُرَيْبِيعَة. وج٢ ص١٤٩١، الوَثِيقَة١٠٤٤، بيع ثلثي مشوك في الجَعْب، بلاد الخُضْرَان، بخيف الخَزْلَة من المَضِيق، ٢٢ ذي القَعْدَة١١٩٩ه يحد العين شرقا بلاد ابن جُرَيْبِيعَة. العقدان شاهدان مستقلان على موضع الاسم وحدود عقارات أخرى، ولا يصرحان بمجاورة خاصة لعين من أعيان آل المخُيْمِر المذكورة في الجدول.

[٢٦] البَدْرَانِيّ، وثائق وادي الفَرْع، ج٢ ص١١٥٣ – ١١٥٤، الوَثِيقَة٧٧٤، حلف العُطُور ورجال بني عَمْرٍو وشَهْرَان سنة١١٨٨ه. اليوم الرابع معين في جدول النشر وفي المتن، والشهر غير معين. سمى النص بُصَيِّص بن مُحَيْسِن بن فُلَيْح، وعرفته الحاشية بالبُصَايِصَة من العُيَيْنَات، ثم سمى بُرَيْك بن مُبَارَك بن ضَبْعَان العِطْرِيّ بعموده الصريح. لا تضاف تسمية الشهر إلى التاريخ.

[٢٧] البَدْرَانِيّ، وثائق وادي الفَرْع، ج١ ص٣٢٦ – ٣٢٧، الوَثِيقَة٢١٤، بيع حصة من حوض السَّمِين بالخَزْلَة، ١١ جُمَادَى الآخِرَة١١١٦ه. ورد حَمَد بن سَفْرَان العِطْرِيّ شاهدا. وفي ذيلها نقل الحِجَّة القَدِيمَة بتاريخ١٦ مُحَرَّم١٢٧٩ه على يد نَفَّاع بن مُحَمَّد صَالِح، مع التصريح بأنه نقلها بلا زيادة ولا نقصان. يثبت لكل تاريخ مقامه.

[٢٨] البَدْرَانِيّ، التنظيمات القَانُونِيَّة والقَضَائِيَّة، ج١ ص٦٨ – ٧٠، الوَثِيقَة السابعة من المجموعة الأُولَى، ٦ شَعْبَان١٢٢٩ه. وص٨٧ – ٩٠، الوَثِيقَة الثالثة عشرة من المجموعة الأُولَى، ٢١ صَفَر١٢٤٠ه. ورد في القيدين مُبَارَك بن ضَبْعَان على رجال الضَّبَاعِين، وورد ناصر العَفِيش على ذوي مُقْرِن. اللفظ المنشور مختصر، أما تعيين مُبَارَك بأنه ابن عُوَيِّض بن عَائِض فمن مقابلتي. والقيدان نصا التزام وملازمة، وليسا تعدادا تفصيليا لأبناء كل فرع.

[٢٩] البَدْرَانِيّ، التنظيمات القَانُونِيَّة والقَضَائِيَّة، ج١ ص١٢٤ – ١٢٥، الوَثِيقَة الخامسة والعشرون من المجموعة الأُولَى. قدر النشر التاريخ بنحو١٢٨٠ه مع علامة استفهام. ورد عايض بن عَرْمَة على العُرُوم، وعايض بن جُرَيْبِيعَة على جماعته. يثبت هذا القيد صورة الأداء المنفصل في الطور المتأخر، ولا يؤرخ وحده لحظة الانْفِصَال الأُولَى، ولا يحول شهرة ابن عَرْمَة أو ابن جُرَيْبِيعَة إلى بنوة مباشرة للمرأة.

[٣٠] الحَدَارِي ، تعقيبات على تعقيبات العَرْم، وتبقى بيانات الشَّاهِد المَطْبُوع في إحالته الخاصة.

[٣١] الحَدَارِي تحقيق مشجرات ذوي بُرَيْك، ١٨ صفحة، والمُسَمَّى في صدره وثيقة التحليل الاستقصائي الديمغرافي المتعمق لمشجرات ذوي بُرَيْك. يستـــــــــــــــدعى في تمييز الطبقة الجيلية من درجة البنوة، وبيان مواضع بَانِي وبَطْحِيّ ومَرْجِيّ ومُقَيْعِيس ودَابَان.وعايد . وواقعًا هي تمثيل لنتيجة التحقيق.

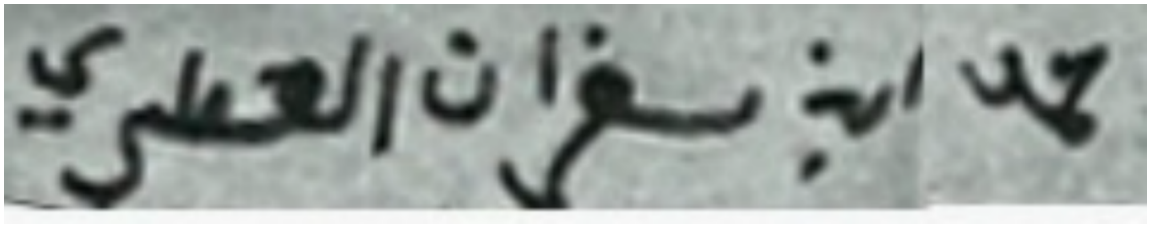
[٣٢] البَدْرَانِيّ، التنظيمات القَانُونِيَّة والقَضَائِيَّة، ج١ ص١٠٤–١٠٥، الوَثِيقَة التاسعة عشرة من المجموعة الأُولَى، قرار قبلي بمنع القصرة. اليوم١١ شَعْبَان في المتن، وقد سقط من السنة لفظ قدرته حاشية النشر بستين، فجعلت التاريخ نحو١٢٦٠ه مع علامة استفهام. ورد سُبَيْتَان بن جُرَيْبِيعَة وشَدِيد بن عَرْمَة وعبد الله بن ضَبْعَان بين الملزمين، ثم ورد أن كل ملزم على قومه. وفي الذيل تنزيل الحِجَّة على يد حامد بن أَحْمَد بن عتيق في ٥ مُحَرَّم١٣٧٥ه. القيد شاهد على أسماء رجال طور الاسْتِقْلَال وتعدد الالتزام، ولا يذكر بنصه أنه أول قيد لمَغْرَم الدم المُسْتَقِلّ.

[٣٣] الحَدَارِي ، إفادة المؤلف في الأسماء المتداولة للأصول القَدِيمَة عند الأَعْقَاب الحَيَّة. منها رفع ذوي بُرَيْك نسبهم إلى مُبَيْرِيك، واعتماد بعض ذوي مُسَيْعِيد مُبْرَك رأسا في العمود. هذه إفادة عن النسبة المتداولة، وتقابل بالأعمدة والشَّوَاهِد في [٢، ٤، ٣٠، ٣١]. والأَعْقَاب الحَيَّة معلومة، فلا يتناول التحقيق وجودها، وإنما يتناول صحة الأسماء والصلات في أصولها القَدِيمَة.

[٣٤] البَدْرَانِيّ، وثائق وادي الفَرْع، ج٢، ص١٦٠٦، الحاشية الرابعة على مُحَمَّد بن غَازِي بن كَلاَّب. أورد عمود مُحَمَّد بن غَازِي بن بَاتِل بن عبد بن ناصر بن عَمْرٍو الهَمْهَام، وذكر جدته سَرَّا بنت كَلاَّب بن عَزْرَان، وأن الشهرة من جهة الأم. ويقرأ معه جعلوني زعبيا في الإحالة ١٦، في انتقال المَشْيَخَة إلى فرع بَاتِل وانتقال اسم بيت الرئاسة معها. ويرجح في تحقيق عَادِل الحَدَارِي احتمال سقوط رَاشِد بعد عَمْرٍو ، نسيانا من مُحَمَّد بن غَازِي، أمير شمل الحَوَامِضَة ، أو إغفالا ممن نقل عنه. هذه زيادة مرجحة على العمود وليست من لفظ الحاشية ولا تورد على سبيل القطع. إلى أن يأتي الحداري ببرهانها المستقل .

الشَّوَاهِدُ المُصَوَّرَةُ وَالرُّسُوم

تجمع هذه اللوحات الاقتصاصات الوَثَائقِيَّة ورسوم المقارنة. وتعريف الصور وأرقامها وإحالاتها جزء من المادة، وتقرأ ألفاظها مع تحقيقها في المتن. أما رسوم الأعمدة فتلخص نتائج التحقيق، وتبقى صلة العَرْم بضَبْعَان في العُصْبَة الأَقْرَب متميزة من البنوة التي لا يثبتها الرسم.

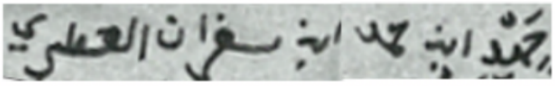


لوحة ٣، حَمَد بن سَفْرَان العِطْرِيّ [٦، ٢٧]

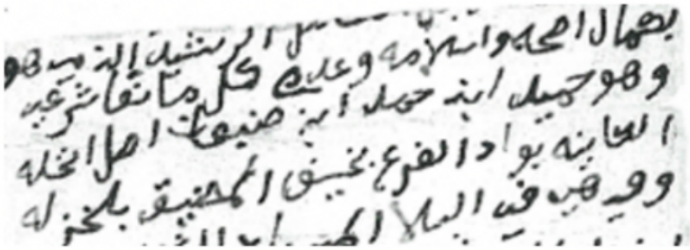
حميد بن حمد (ابن جريبيعة) [أبوه حمد وأمه جريبيعة]



كما وردفي وثيقة أخرى هكذا: حميد بن حمد بن سفران

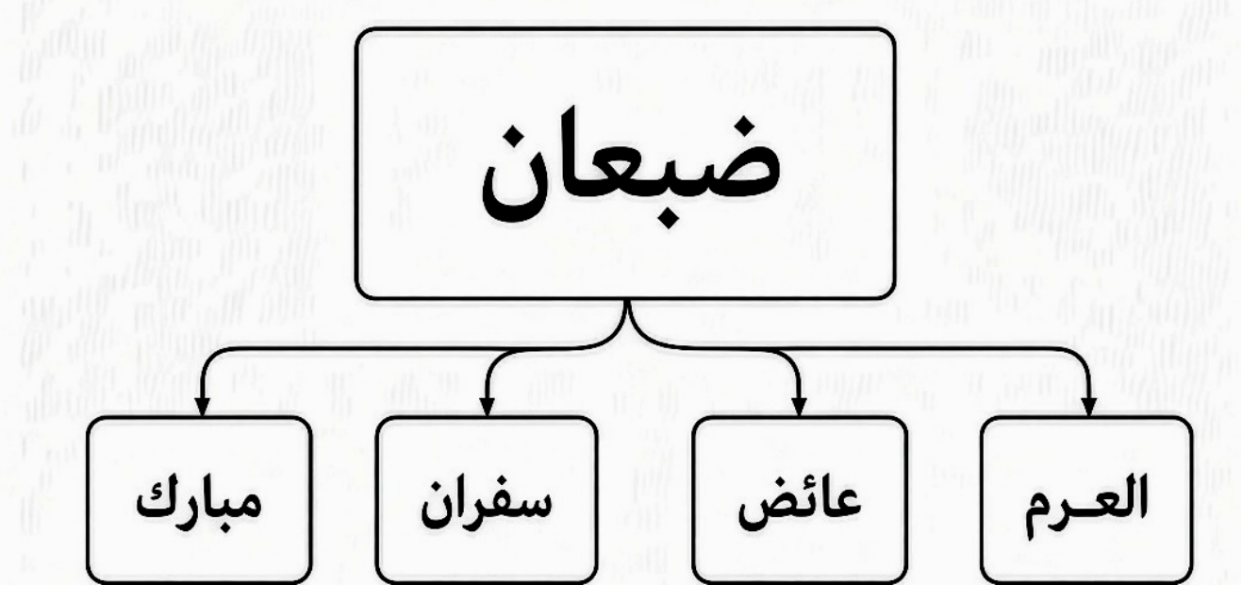


كما ورد في وثيقة أخرى هكذا: حميد بن حمد ابن ضبعان

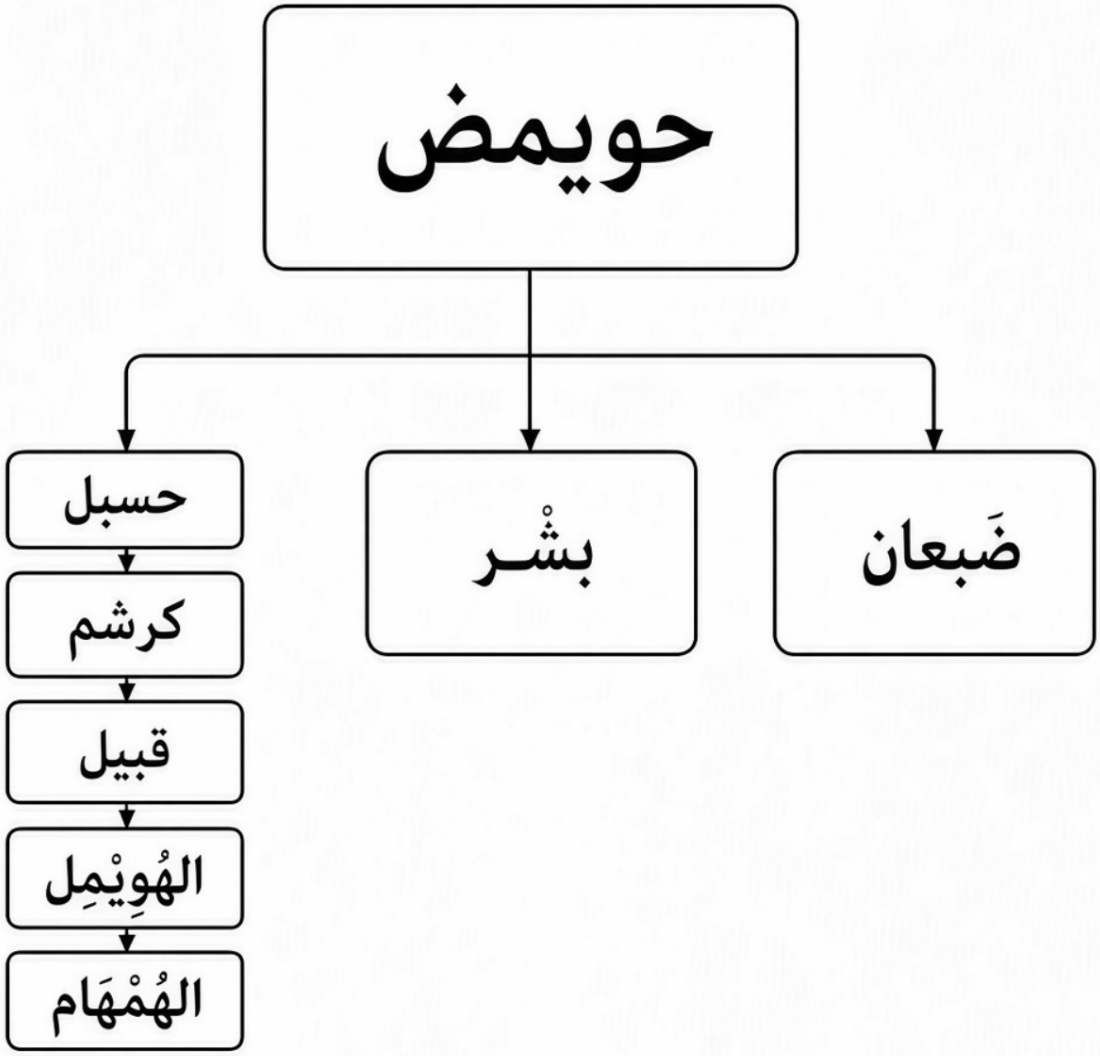


يؤخذ من مجموع ذلك أنه حميد بن حمد بن سفران بن ضبعان

لوحة ٤، مُبَارَك وعَائِض وعَوّض وحَمَد وحُمَيِّد في الاقتصاصات. اقتصاص حُمَيِّد من كشف عَادِل الحَدَارِيّ الخاص [١، ٤، ٥، ٦]



لوحة ٥، مقارنة الفروع. اتصال العَرْم في الرسم يمثل الاجتماع في العُصْبَة، ولا يثبت بنوتهم لضَبْعَان. الأصْلاَب المتصلة مُبَارَك وعَائِض وسَفْرَان، وعمود العَرْم في آل المخُيْمِر [١٣، ١٨]



لوحة ٦، فروع حُوَيمِض. تتابع أسماء حَسْبَل وكَرْشَم وقُبَيِّل والهُوَيمِل والهَمْهَام ترتيب للفروع، وليس عمود بنوة متسلسلاً. مراتب الجذرين مثبتة في المتن ومخطط العُصْبَة [١٣، ١٨]

لوحة ٧، المُلاَزَمَات وقراءة جهة الحمل. تراجع أسماء الرجال وصفة التزامهم على سجل الشَّوَاهِد [١٣، ٢٨]

ومن أسماء هذه المُلاَزَمَات حَبَاب بن كُلَيْب بن عَزْرَان على رجال كَرْشَم، وفَهْد بن لُحِق ابن شُمَيْلَان على رجال الهَمْهَام، وجَبْرا بن شُمَيْلَان على رجال الهُوَيْمِل، ونَمَا ابن كَرْشَم على فرعي كَرْشَم والهُوَيْمِل. جهة النيابة هي موضوع اللوحة، وليست أبوة للفروع التي وقع آلحمل. عنها. [١٣]

رقم الوثيقة	تاريخها	مصدرها	نوعها	حالتها
٢١٤	١١١٦/٦/١١هـ	مج وثائق المؤلف: ت.س.س ٦	عادية	كاملة

موضوعها: مبايعة نخل في حوض السلـيّـل في الخزلة، ثمن البيع: (٥) حمران إلاّ نصف قرش[١].

نص الوثيقة:

{الحمد لله وحده؛ حرر ذلك يوم تاريخها أحد عشر من شهر جماد آخر سنة ستطعشر من بعد مايه وألف، لقد حضرت الحرة المصونة الطاهرة وهي (حسنا بنت حسين بن زيدان المناشي)، وقد أقرت واعترفت بأنها قد باعت من الرجل العاقل البالغ الرشيد وهوه (حميد بن حمود العطري)[٢] أصل الملك المعروف وهو حوض السليّل في الخزلة وهو حوض المنزل بين أربعة حدود؛ يحده قبلة قوارع ظفيرته، ويحده بحر كذلك ظفيرته، ويحده من الشرق ملك (حمود بن عبدالله العطري)[٣]، ويحده من الشام ربيع (ذوي مخيضان) الحادر. باعت (حسنا بنت حسين بن زيدان) على (عوض؟)[٤] المذكور ما حوت الأربعة الحدود وأرضها وحجرها ومدرها ونخلها وطريقها ومطرقها وما ينسب إليه من أعلاه إلى مستقره عرفاً وشرعاً بثمن معين معلوم غير مجهول قدره خمسة حمران إلاّ نص قرش، وأقرت بتسليم الثمن وافي، وأبرت ذمة المشتري براة شاملة ويخرج نخلتين من باطن الحوض ما هي في المبيع صفراء وحمراء في أسفل الحوض من جهة البحر، شرع قاطع جازم باتل قالط جايز بقول البايع: بعت،



صورة الوثيقة رقم (٢١٤)

---

(١) ملحوظة: يوجد لهذه الوثيقة نسختان أصليتان.

(٢) من السمان، من العطور.

(٣) حمود بن عبدالله: هو جد السمان، من العطور، من بني عمرو.

(٤) يلاحظ أن اسم الشاري في أول الوثيقة حـميد بن حمود! وقد يكون هذا زلة قلم من كاتب الوثيقة أو منـزلـها.

الوَثِيقَة ٢١٤، صدر البيع وتاريخه، ١١ جُمَادَى الآخِرَة ١١١٦هـ [٢٧]

وبقول الشاري: شريت، وأوهبت للبايع المذكور للمشتري جميع الطوالع وأسقطت جميع الغبون، وقد حضر ولدها (حسين بن معيلي) وقد جاز بيع أمه حسنا، وألزم عرضه للمشتري المذكور أن كل ما يغور بذلك شرعي كان في عرض (حسين بن معيلي) هجاه وقداه من مثله وكماه، وقد ألزم (حسين بن معيلي) على ما شهر وذكر عرضه عرضاً ماروث من الخله والغلب ومن تقلب العرب على العرب ومن الهبش والنبش ومن خبثة النفس، شهد الله قبل خلقه، شهد بذلك (حمد بن سفران العطري)، شهد بذلك (دخيل بن زويّد الخضاري)، شهد بذلك (حمد بن مرزوق المعمري)، شهد وكتب بإذنهم وحضورهم (سالم بن عماير) غفر الله له؟ أمين.

وفي الحوض المذكورنصف قدر من بني ابراهيم الليل من راس ماء (حسنا بنت حسين). وهذه الحجة منزلها (نفاع بن محمد صالح) من حجة قديمة بلا زيادة ولا نقصان في ١٦ شهر محرم سنة ١٢٧٩ }.

أسماء الواردين في الوثيقة:

١) حسنا بنت حسين بن زيدان المناشي (بائعة).

٢) حميد بن حمود العطري (مشتري).

٣) حمود بن عبدالله العطري (حار المبيع).

٤) حسين بن معيلي (ابن البائعة).

٥) حمد بن سفران العطري (شاهد).

٦) دخيل بن زويد الخضاري (شاهد).

٧) حمد بن مرزوق المعمّري (شاهد).

٨) سالم بن عماير (كاتب).

٩) نفاع بن محمد (منـــزّل الوثيقة سنة ١٢٧٩هـــ).

الوَثِيقَة ٢١٤، شهادة حَمَد بن سَفْرَان، ونقل الحِجَّة بتاريخ ١٦ مُحَرَّم ١٢٧٩هـ [٢٧]

رقم الوثيقة: ٧٧٤	تاريخها: ٤/ــ/١١٨٨هـ	مصدرها: م.ع.ش ٦٠	نوعها: عادية	حالتها: كاملة

موضوعها: حِلف بين رجال العطور وغيرهم من بني عمرو ورجال شهران[١].

نص الوثيقة:

{حرر ذلك يوم تاريخ الكتاب نهار الخميس وأربع من شهر .....؟ سنة ١١٨٨، لقد تحاضروا الرجال المذكورين(؟) وهم (العطور)، وحضر لحضورهم (شهران)، وتحالفوا بالله الوثيق والعهد الأمين في جميع الملازيم، والحِلْف على (العطور) ومن في بطنهم و(الشهراني) الوسيط من (العطور) حليفاً بالله في جميع الملازيم علو[٢] ما يسوقون الرقبة، وأسفل ما يساق طقة العصا[٣] والمدق. وصاروا[٤] حُلَفاء وُلَفاء، والكل مِنّا عليه جَرْسه إلاّ الرفدة[٥]، والنفعة بيننا كلنا تحت الرضا والاختيار. والكل منا راضي مختار، وبيننا الثلاث البيض، منها: رفيق الجنب، وقصير الطنب[٦]، والضيف السارح. وتلازموا على ما شُهِر وذكِر في حلف الله والعهد الوافي من الله. ولزم (بصيّص بن محيسن بن فليح)[٧] وجهه وجهاً ماروثاً، ولزم (حميد بن محمد بن ربيق) وجهه وجهاً ماروثاً، ولزم (عويد بن هذال بن مشعل) وجهه وجهاً ماروثاً، ولزم (حسين بن فواز العطري) وجهه وجهاً ماروث، ولزم (خليفة بن صقر)[٨] وجهه وجهاً ماروث، ولزم (محمد بن خضير)[٩] وجهه وجهاً ماروث، ولزم (غديف بن طرَيْس) وجهه وجهاً ماروث، ولزم (مبارك بن عوّيد الشدّادي)

---

(١) وهم أسرة عريقة في وادي الفرع، المشهور لديهم أنهم من قبيلة شهران المشهورة، نزح جدهم من بلاد شهران ونزل عند بني عمرو في وادي الفرع قبل حوالي ٤٠٠ سنة، وحالفوا فيهم، فصار لهم مكانة وأملاك وأحفاد مع بني عمرو حتى الآن، إلاّ أنهم احتفظوا بنسبهم إلى قبيلتهم، ولم ينصهروا في حرب.

(٢) عُلو: أي أعلى.

(٣) طقة العصا: أي ضربة العصا.

(٤) في الأصل ساروا.

(٥) الرفدة: هي ما يدفعه الرجل مساهمة في المغرم الذي يكون على القبيلة أو أحد أفرادها.

(٦) رفيق الجنب: هو المرافق في الطريق، والقصير: أي الجار.

(٧) من البصايصة، من العيينات، من العطور.

(٨) من المواعزة، من العطور.

(٩) من الخضران، من العطور.

الوَثِيقَة ٧٧٤، صدر الحلف واسم بُصَيِّص، اليوم الرابع من شهر غير معين سنة ١١٨٨هـ [٢٦]

وجهه وجهاً ماروث، ولزم (بريك بن مبارك بن ضبعان العطري) وجهه وجهاً ماروثاً، ولزم (عودة بن شميلان)[1] وجهه وجهاً ماروثاً، ولزم (سعد بن غديفان الشطير) وجهه وجهاً ماروثاً، فيما شُهِر وذكر، وتلازموا الأعراض (العطور) و(شهران) في حلف الله الوثيق، الملعون الذي مِنّا ينسَى حلف الله المنيع. ولزم (محمد بن عبدالله الرويثي) وجهه وجهاً ماروثاً، ولزم (دريوش بن سليمان الرويثي) وجهه وجهاً ماروثاً، ولزم (مسيعيد بن حوشان) وجهه وجهاً ماروثاً، ولزم (سالم بن عليب) وجهه وجهاً ماروث، ولزم (سليمان بن مقبول السراني) وجهه وجهاً ماروث، ولزم (شديّد بن رشود المحمادي) وجهه وجهاً ماروث، ولزم (عبدالله الذويبي) وجهه وجهاً ماروث، ولزم (صالح بن كابوس) وجهه وجهاً ماروث، ولزم (أحمد بن حميدان الشهراني) وجهه وجهاً ماروث، ولزم (صالح بن إبراهيم الشهراني) وجهه وجهاً ماروثاً، ولزم (شبيب بن خزام الشهراني) وجهه وجهاً ماروثاً. وتلازموا الأعراض الكل منهم على الحلف بينهم، والله على ما نقول شهيد. وشهد من عباده (حسن بن محمد الحبيتري) وشهد بذلك (علي بن شويحط البيضاني) وكتب (سعدي بن سعد الشهراني)}.



صورة الوثيقة رقم (٧٧٤)

(١) من الحوامضة، من العطور.

الوَثِيقَة ٧٧٤، بُرَيْك بن مُبَارَك بن ضَبْعَان العِطْرِيّ في تتمة الحلف [٢٦]

الوثيقة رقم (٣/٢)	تاريخها: ١١٦٨/٨/٤هـ	مصدرها: ع.ن.ظ ٤٧

موضوعها: حِلْف بين بعض رجال الظواهرة، بوادي الصفراء.



نص الوثيقة:

(الحمد لله؛ إنه لما كان يوم ٤ والجمعة شهر شعبان سنة ١١٦٨ لقد تحاضروا ذوي[1] دخين وذوي عودة على يد الشيخ عيد بن سعد[2]، وكذا ملزمهم على

(١) هكذا، والصحيح: ذوو، لأنها فاعل. (٢) هو: الشيخ عيد بن سعد بن مضيان الظاهري.

حكم سَعْد بن مُقْبِل القِرِّف، ٤ شَعْبَان ١١٦٨هـ [١٥]

حِلْف بعضهم بعض على نص كتاب جاه من القرف سعد بن مقبل[1] ونص كتاب القرف سعد بن مقبل يقول: لسبب قِلّهم وسط رفاقهم وعددهم[2] في الستة والسبعة وَجَبّت حلفهم في الخمسة وأنهم يطردون في بعضهم بعض[3] وأنهم يَسُدّون[4] في بعضهم بعض، وأنا يا الشيخ عيد بن سعد أني كد[5] وَجَبّت حِلْفهم وجزتهم[6] عليه بشهادة الشهود سيأتي ذكرهم، وكد ألزم سلمان بن عودة وجهه وجهاً ماروث على ذوي عودة على إنه يخلص في ذوي عودة وأنه فارش دمه لهم إن خلص فيهم ويخلص منهم، ولزم صالح بن دخيل الله وجهه على رجال الدخنة على أنهم يخلّصون ويخلُصُون[7] في ذوي عودة وفرش دم ذوي دخين لهم يخلصون به ويخلص عنهم وابن عودة مثل، ومواليدهم[8] معهم كل يلزم على مواليده، وإنهم ولاء المواليد بعضهم بعض في الخمسة وكلاً وقع الأشهاد، شهد بذلك السيد ....؟، وشهد بذلك السيد هاشم بن زارع ومثله سلامة بن سليمان بن حمد، وشهد مصلح بن سليمان بن حمد، وشهد بذلك أحمد بن عمر بن حميد، وشهد بذلك سالم بن سليمان بن حمد، وشهد بذلك عنين بن مساعد بن بدوي بن حمد، وشهد سالم بن مسلم الزعبي، وشهد الشيخ عيد بن سعد ومهره عمده، وشهد بذلك الفقيه حسن بن عواد تابع البدين، والسلام).

---

(١) المقصود أن سعد بن مقبل القرف أحاز هذا الحلف بصفته قاضي حرب للمعبرات التي ذكرها، وإلاّ فهو من الحوازم والمتحالفون من الظواهرة.

(٢) قِلّهم: أي قلّتهم، ورفاقهم: أي بني عمهم وجماعتهم، عددهم: أي عدد تسلسل الجدود الذي يجتمعون بهم مع بعضهم.

(٣) المعنى أنهم: أسقطوا من العدد ما قبل الجد الخامس ليبقوا خمسة واحدة ليكثروا بذلك ولئلا يخرج منهم من تجاوز الجد الخامس.

(٤) أي: ينوبون، والمعنى أنهم يؤخذ منهم في الثأر حتى ولو كان أحدهم يجتمع معهم في حد أعلى من الخامس.

(٥) هكذا في الأصل، والمقصود: قد.

(٦) جزتهم: أي أجزت لهم ذلك.

(٧) المراد: أنهم متساوون في الدم.

(٨) المواليد: جمع مُوَلّد؛ وهم الموالي.

تتمة حكم القِرّف، العَدّ في الستة والسبعة والأداء في الخمسة [١٥]

نص الوثيقة:

(الحمد لله وحـــده؛ حرر ذلـــك وجرَى يوم السبت لهار الواحد والعشرين مـــن شهر صفر عام ألف ومائتين وأربعين، لقد تحاضروا رجال بني عمـــرو علـــى يـــد شيخهم عامر بن رُبَيـــق، وقد عاهدوا بالله العلي العظيم بأنه هو شيخهم والله رهم يشيلون ما يشيّلهم بالحق ويرمون ما يرمي عنهم بالباطل، وقد عاهدوه بالله علـــى هذا الأمر، وألزم معتاد بن خضير على رجال الخضران، وألزم معلق بن بركة علـى رجال الأشدة، وألزم مرزوق بن كَمِي على رجال المواعـــزة[1]، وألـــزم حديـــد الشطَيـــر[2] على رجال الشطرة، وألزم مِعْلث بن غدَيْف على رجال الطرســـان، وألزمه مرزوق الهويمل على رجال الهواملة، وألزم ملحق بن شميلان علـــى رجـــال القبَيـــلات، وألزمه مبارك بن ضبعان على رجال الضباعين، وطرحوا وجه نـــاصر العفَيْش على ذوي مقرن، وألزمه شحاد بن فواز على رجال الفواويـــز، وألزمـــه معاود السمين على رجال السِّمَان، وألزمه عايد بن هذال على رجال المشـــاعلة، وألزمه بـــدّاي بن سليمان على رجال السلامين، وألزمه مطلق بن ثـــواب علـــى رجال الفلَيْحات، وطرحوا وجه ناجم على رجال الشعافين، وألزمه عايض بن بَلّـــه على رجال البلول[3]، وألزمه مشلشل العرادي على رجال العرادات[4]، وطـــرح عامر وجه بريك المصفور على ذوي عماير، ووجه سيف بن شديد علـــى رجـــال العرَيّان، وجه متروك بن تركي على ذوي صقير[5]، ووجه راقي السّـــرّاني علـــى

---

(١) الخضران والأشدة والمواعزة من العطور من بني عمرو.

(٢) هو: حديد بن مسعود بن غديفان الشطَيـــر من الشُّعَب من الخيارية من بني عمرو.

(٣) القبائل المذكورة وهم: الطرسان والهواملة والقبَيـــلات والضباعين والعفشـــة والفواويـــز والسّـــمّان والمشاعلة والسلامين والبصايصة والفليحات والشعافين والبلول من العطور أيضاً.

(٤) العُرَادات: من قبيلة البلادية من بني عمرو.

(٥) ذوي صقير: من قبيلة المحاميد من الخيارية من بني عمرو أهل وادي الفرع.

مُبَارَك على رجال الضَّبَاعِين ونَاصِر العَفِيش على ذَوِي مُقْرِن، في ملازمة سنة ١٢٤٠هـ [٢٨]

مدحم ملزم على رجال الأشدّة، وحضر عبداللطيف بن عبدالمحسن وألـــزم علـــى رجال الشهاونة[1]، وحضر لافي بن شعَيْل ولزم على رجال ذوي شعيل، وحضـــر عامر بن ماجد ولزم على رجال البغالية، وحضر فايز البحيثي وألزم على جماعتـــه بشهادة درع، وحضر محمد بن راجح وألزم على رجال البدارين[2]، وحضر حسـن الطيير ولزم على جماعته[3]، وحضر عبدالله بن مليحان ولزم على جماعته[4]، ولـــزم هذال بن حمدان على جماعته بشهادة لافي بن شعيل، ولزم لافي العياضي بشـــهادة لافي بن شعيل، ولزم شعف بن خاتم بشهادة درع، ولزم علي بن رويضـــي علـــى العصمة[5]، ولزم عتيق بن ثويمر على جماعته، ولزم صالح أبو رقيبة على جماعتـــه[6]، ألزم عايض بن عرمة على العروم، ولزم فروان على رجال المواعزة، وألزم كـــلاّب الهمهام على الهماهمة بشهادة راشد بن مريط ولافي بن شعيل، ولزم عبدالله بن فواز على الفواويز، وألزم صلال المعمري على جماعته، وألزم عايض بن جريبيعة علـــى جماعته، وألزم عوض السمين وعويض على جماعته، وألزم هجاج على المشـــاعلة، وألزم منَـــزّل بن طَفِيْح على جماعته[7]، ولزم سعد بن صوت على الصوتان، ولـــزم محمد الحنيحنة على جماعته بحضرة لافي بن شعيل).

---

(١) هو: عبداللطيف بن عبدالمحسن من الشهاونة من رويثة، والشهاونة هم عقب: شهاون بن مشـهون الرويثي الذي كان من أعلام منطقة وادي الفرع خلال النصف الأول من القرن الحـــادي عشـــر الهجري وتوفي في حدود سنة ١٠٥٠هـ.

(٢) المقصود: الوقيات من البدارين، وكل من لم يحضر له ملزم.

(٣) أي: من البدارين أيضاً، وسبق التعريف به.

(٤) أي: من البدارين أيضاً، وهو عبدالله بن محمد بن مليحان من ذوي سُمَيْرة.

(٥) من بني حابر، ولا علاقة لهم بعصمة عتيبة.

(٦) من المحاميد من بني عمرو.

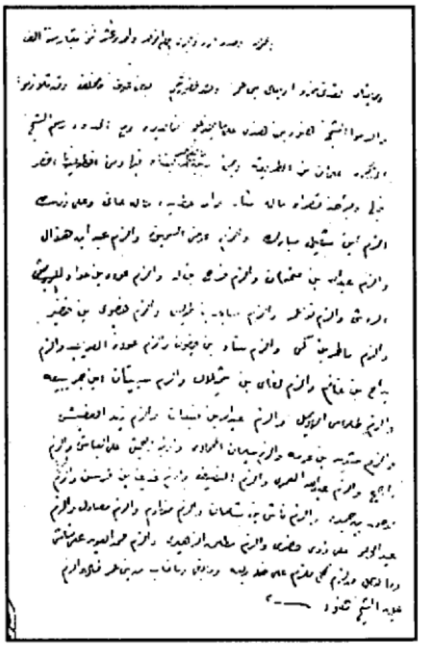
(٧) هو: مُنَزّل بن عوض بن لَحّاق بن طَفِيح من ذوي سليم من البدارين.

عَايِض بن عَرْمَة وعَايِض بن جُرَيْبِيعَة في القيد المتأخر، بنحو ١٢٨٠هـ في تقدير النشر [٢٩]

الوثيقة رقم (١٩/١)	تاريخها: ١١/٨/١٢٦٠هـ؟	مصدرها: م.ح.هـ ١٨

موضوعها: اصدار قرار قبلي بمنع القِصْرَة، وهي اعطاء أحد من القبائل الأخرى حق النزول في منطقتهم بعد أن كثر النازحون إليها من قبائل خارجية.

نص الوثيقة:



(الحمد لله وحده؛ حرر وجرى يوم الأحد واحد عشر من شعبان سنة ألف ومايتين .....؟[1]، لقد تحاضروا رجال بني عمرو وحضر لحضورهم بعض عوف ومُخَلَّف، وقد تلازموا وألزموا الشيخ هنود بن هندي على ما يُمْضَي عليه في الديرة ومع الحدود، و رسم الشيخ المذكور على أن من الطرّيقة[2] ويمين ما يُقْصَر[3] بشاة فيها، ومن

---

(١) يبدو أن هناك كلام ساقط بمقدار كلمتين تتعلق بالأرقام العشرية، حيث أن التقدير التقريبي لتاريخ الوثيقة يدل على أنها كتبت في حدود سنة ١٢٦٠هـ وليس ١٢٠٠هـ.

(٢) الطرّيقة: طريق ضيق يفصل بن العوفية والعمرية.

(٣) القصرة: المحاورة، ومعنى ما يقصر فيها بشاة: أي ما يؤخذ على الجار شاة الجوار في هذه المنطقة.

قرار منع القِصْرَة، ١١ شَعْبَان بنحو ١٢٦٠هـ في تقدير النشر [٣٢]

أقْصَـــر فيها ويوخذ قصراه[1] ماله مثار، وان حط يده ما له عاني. وعلى ذلك ألزم مبارك وألزم عوض السمين، وألزم عيد بن هذال، وألزم عبدالله بن صخمان، وألزم فرح بن بَلـّه، وألزم عودة بن عواد الرويثي، وألزم نويعم[2]، وألزم مساعد بـــن طرّيس، وألزم خصيوي بن خضَيـْر، وألزم ماطر بن كمي، وألزم معتاد بن جفون، وألزم عودة العويد، وألزم ملوح بن غانم، وألزم لفاي بن شيلان، وألزم سبيتان بـن جريبيعة، وألزم طلماس بن الهويمل، وألزم عبدالله بن ضبعان، وألزم زيد العفيـــش، وألزم شديد بن عرمة، وألزم سليمان المحمادي، وألزم البحيثي على العيَاسَا، وألـزم ابن راجح مساعد، وألزم عبدالله المعمَّري، وألزم النصيف، وألزم غدَيْف بن فرسن، وألزم لاحق بن حـمَيـْدة، وألزم ناشي بن شامان، وألـــزم مزَيـْرِم[3]، وألـزم مصاول، وألزم عيد الحلو على ذوي حضِري، وألزم مطلق الزهيري، وألزم حمـــد العوَيـْد على مَناش، وما حصل من اللزم كل ملزم على قومه، وما بقي وما غـاب من بني عمرو قال[4] وألزم عليه الشيخ هنود. منَـزّله[5] حامد بن أحمد بن عتيـــق مطوع المضيق، ٥ محرم ١٣٧٥هـ).

❁❁❁❁

(١) المعنى: أن من أقصر فيها: أي: سمح لأحد من غير القبيلة أن ينـــزل بجواره وحمايته، ثم أُخِذ الجـــار الأجنبـــي فليس للمقصِـــر حق في المطالبة بحق جاره.

(٢) في الأصل: نواعم، وهذا من لهجة بعض قبائل الحجاز، حيث يقلبون الياء في مثل هذا الموضع ألِفاً.

(٣) في الأصل: مزارم. وهذا من لهجة بعض قبائل الحجاز، حيث يقلبون الياء في مثل هذا الموضع ألِفاً.

(٤) قال: أي: قال عليه، والمعنى: ناب عنه!

(٥) التنـــزيل: تنـــزيل الوثيقة هو نقلها من ورقة قديمة إلى ورقة جديدة خوفاً عليها من التلف.

سُبَيْتَان بن جُرَيْبِيعَة وشَدِيد بن عَرْمَة بين الملزمين، وتنزيل الحِجَّة سنة ١٣٧٥هـ [٣٢]

رقم الوثيقة	تاريخها	مصدرها	نوعها	حالتها
٦٥٧	ــ/ ــ/١١٨٠هـ	مج وثائق المؤلف: م.ع.ش ٦٠	عادية	ناقصة

موضوعها: اثبات عطاء شرعي بالخزلة بخيف المضيق.

نص الوثيقة:

{.....؟[1] وهي (عرمة بنت رشيد العطري)، وقد أقرت بالاقرار الصحيح المعتبر بأنها قد أعطت رحيمها ابن عمها (حريميص بن محمد العطري) أصل ما خصها فيما خلفت أمها في الربيع الكاين بخيف المضيق بالخزلة في منظرة، يحده قبلة ملك (ذوي خراز)، ومن الشرق منزل (ذوي فواز)، ومن البحر خزانة حوض (السفري)، ومن الشام ملك ورثة (الصعيدي)، قد أعطت (عرمة) (حريميص) جميع ما خصها فيما حوت الحدود عطاً لا يرده غيظاً ولا رضا ولا فقر ولا غنى ولا حاجة من حوايج الدنيا لوارثه عن وارثها، وقد (حريميص) جزاها بقراءة الفاتحة وثلث مشوك مع (عرمان) في حوض البنات في السبيل مما توالي سبيل (الشدادي) وبينها وبين المنزل الذي عن الحوض شرقاً نخلة، وقد قبلت (عرمة) الجزا من (حريميص) وتم العطا، وألزمت برقعها برقعاً ماروث، وألزم (حريميص) عرضه عرضاً ماروث، وكفل (مبارك بن حطيحط) لـ (حريميص) عطا أمه كفالة شرعية عرفية وألزم عرضه عرضاً ماروث، بشهادة (صالح بن مبارك الهويمل)، وشهادة (مجيرير بن مسيفر العطري)، وشهادة (رويشد بن رشود العطري)، وشهادة (سعود بن عوض بن خضير)، وكاتباً وشاهد الفقير إلى الله أحوج عباده إلى منه وكرمه (حسن بن محمد المليح) عفى عنه. ما في باطن هذه الحجة صار لـ (شبيب بن خزام) بشهادة (أحمد بن سلامة)}.



صورة الوثيقة رقم (٦٥٧)

(١) الوثيقة ناقصة من بدايتها بمقدار سرين أو ثلاثة.

عَرْمَة بنت رَشِيد وعطاء مَنْظَرَة، وكفالة مُبَارَك بن حُطِيحِط عطاء أمه، الوَثِيقَة ٦٥٧ [١٠]

رقم الوثيقة ٨١	تاريخها ١٨ ٨ ١١٩٠هـ	مصدرها م ع ر ٧١	نوعها عادية	حالتها كاملة

موضوعها: معاهدة ملك في الخضر بخيف اليسيرة بوادي الفرع

نص الوثيقة

{ الحمد لله وحده؛ حرر ذلك وجرى في يوم الخميس وثمان طعشر من قصير[1] وتسعين ومايه وألف حضروا عندنا يوم تاريخها الرجلين العاقلين البالغين الراشدين العدلين(؟) للجهالة، وهب في حال الصحة والسلام وعدم كل مانع شرعي وهما (جميعان بن درويش الرويشي)، وحضر لحضوره (عيد بن حريميص) على بلاده السماه الخضر في الحصن[2] من خيف اليسيرة من وادي الفرع، وهي بين أربعة حدود، يحده من الشرق ملك (المليح)، ومن القبلة ملك (ابراهيم بن فرج)[3]، ومن البحر كذلك ملك (المليح)، ومن الشام شقرة ربيع الخيف العمار المذكور من (درويش) لـ (حريميص) على ما حوت الأربعة الحدود بالربع والقصر، وعلى (عيد) وأخيه ابنا (حريميص) العمار والغرس والحفاظة والحفالة والبار وشيل الدمر الحدث والذي يحدث وخواريج اليسيرة تظهر روسية على الكل، والبار[4] على وراث (حريميص) وجميع



صورة الوثيقة رقم (٨١)

---

(١) المراد به شهر شعبان

(٢) في الأصل: فالخصص

(٣) هو: ابراهيم بن فرج الرويشي

(٤) البار: هو نقاح النخل

الوَثِيقَة ٨١٠، الخَضَر وملك المُلَيْح شرقًا وغربًا، ١٨ شَعْبَان ١١٩٠هـ [٨]

رقم الوثيقة ٦٨٨	تاريخها: ١١٨٢/٤/٣٠هـ	مصدرها: س غ ص ٦٦	نوعها: أصلية	حالتها: كاملة

موضوعهـــا: إنهاء خلاف بشأن ملكية بوادي الفرع

نص الوثيقة:

{الحمد لله وحده} حرر ذلك وجرى يوم تاريخ الورقة يوم الثلاثا والوف من شهر مولد آخر عام ثمتين وثمانين ومية وألف. لقد حضروا الرجال المذكورين [1] وهم؟ مسمين وهم: (الفحيط بن ساعد) و(مسفر بن شميلان)[2] و(حريميص بن محمد)[3] و(عمر بن راشد)، وحضر لحضورهم (طري بن أحمد بن حمد)[4] وحضر عمه (عويض بن حمد)[5] وقد حصل بين (عويض) و(طري) ابن أخيه مشاجر وخصمة في مواريث بينهم، وأصلحوا بينهم المذكورين في مواضع سخل، كن رضي بما قسموا بينهم الخطرة المصلحة بينهما، (عويض) رضي بثلاث نخلات مفرقات واحدة الداخلة من (قبيّل الشدادي)[6] والثانية داخلة من (نحيبن؟) في كتانة، والثالثة المثلوثة يضهر منها ثلث الداخلة من (المخامرة)، والمشوك ثمن الدراهم الدي فا



صورة الوثيقة رقم (٦٨٨)

(١) هكذا في الأصل، والصواب: المذكورون.

(٢) هو مسفر بن شميلان الخويصي العطري.

(٣) هو: حريميص بن محمد الربيقي العطري، وليس له عقب.

(٤) هو طري بن حمد بن حمد بن حريبعه العطري، وهو غير طري بن محمد السمين الذي سيمر معنا في الوثيقة (١١٩٠/٧/٢٥هـ).

(٥) هو عويض بن حمد بن حريبعة.

(٦) هو قبيّل بن قبّال بن رشيد أبو شداد العطري.

الوَثِيقَة ٦٨٨، طَرِيّ وعُوَيِّض وحُرَيمِيص، والحق الداخل من المخُامِرَة، آخر رَبِيع الآخِر ١١٨٢هـ [٢٤]

الجعب[1] ثالثة ثلاث الدي جت من (ابن معيلي) ثمن الدراهم الذي جت من يم (حميد) أخيه وهي تسطعشر ريال، هادا الدي لـ (عويض)، وتم عليه الصلح ورضي بما عنده الدي قسموا له المصلحة المذكورين، وألزم عرضه على يدي المصلحة عرضاً ماروث من الانشا والرجوع ومن النتقصات والعلوم المبطلات بشهادة المذكورين أعلاه ؟[2] وكد ألزم (عويض) لابن أخيه (طري) عرضه عرضاً على ما قسموا بينهم الحضرة كافل ودارك لابن أخيه جميع ما يقضاه من الهبش والنبش في ما قسموا بينهما الحضرة، و(طري) ألزم عرضه عرضاً ماروث لعمه كافل ودارث لعمه جميع ما يقفاه من (ذوي أحمد) بشهادة الحضرة المصلحة بينهم كلاً رضي بما عنده الدي عليه الرض والكل متسالطين جميع العيون، وكتب وشهد (حسن الفقيه) والله شاهد ورقيب }.

أسماء الواردين في الوثيقة:

١) المحيط بن ساهد.

٢) سفر بن شيلال الخوكصي العطري

٣) حرکيص بن محمد الربيقي

٤) عمر بن راشد.

٥) طري بن أحمد بن حمد بن حريبعة.

٦) عويض بن حمد بن حريبعة.

٧) قبّل الشدّادي.

٨) حسن الفقيه (كاتب)

---

(١) هكذا في الأصل، والمراد في الجعب.

(٢) غير واضح تلف الوثيقة

تتمة الوَثِيقَة ٦٨٨، القسمة والكفالات والشهود [٢٤]

رقم الوثيقة ١٠٤٤	تاريخها ٢٢ ١١ ١١٩٩هـ	مصدرها ع م م ١٢	نوعها عادية	حالتها كاملة

موضوعها بيعة نحلة مشوك في بلاد مسعدة الجعب بلاد الخصران بخيف الخزلة في المضيق، ثمن مبيع (٦) ريالات وشاه ثنية

نص الوثيقة



صورة الوثيقة رقم (١٠٤٤)

{ لحمد لله وحده، حرر ذلك يوم الجمعة وثنتين وعشرين من القعدة سنة ١١٩٩، قد أقر (لاي بن خضير) بأنه قد باع على (عويد بن هذال العياني)[1] أصل ثلثين مشوك من بعد ثمين، وهي في البلاد(٢) المسعدة الجعب بلاد (الخضران)[2] بخيف الخزلة من المضيق، وهي توالي الدرب في خصم البلاد، يحدها شرق بلاد (ابن جريبيعة)، وحدود ذرعة فقيرها من البلاد، شهرتها تغني عن تحديدها، قد شمل البيع على ما شهر وذكر بثمن قدره ستة ريالات وشاه ثنية، وأقر البايع (لاي) باستلام الثمن وافيا، وأبرأ ذمة المشتري براءة شاملة بقبض واستيفا، ولم يبقا(؟) للبايع (لاي) ولا لمن يأتي بعده لا دعوى ولاطلب ولا حق ولا سبب، والبيع على النخلة ثلثيها وثلثين فقيرها وخافيها وبيعها وشربها على راعي الثلث الباقي لـ (لحاسر علي بن مصلح)، وألزم البايع (لاي) للمشتري (عويد) عرصه عرض مروث من الهبش والنبش وخبثة النعس وما يخور من هذا المشترى فعلى البايع (لاي) الدرث الشرعي والدرث العرفي الهجا والقد والنثل والسوا من أعز ما يملك، وعلى ذلك وقع الأشهاد، شهد الله قبل خلقه، شهد بذلك (مسعر بن بريك بن عديف العطري)، وشهد بذلك (ملعي بن خضير العطري)، وكتب وشهد (سالم بن سليمان المهنوي)، والله خير الشاهدين }

---

(١) هكذا في الأصل، والمراد العبيسي (٢) الخصران: أحد أفخاذ العطور من بني عمرو

الوَثِيقَة ١٠٤٤، بلاد ابن جُرَيْبِيعَة شرق العين في الجَعْب، ٢٢ ذِي القَعْدَة ١١٩٩هـ [٢٥]

مُصْطَلَحَاتُ القِرَاءَة

المصطلح	دلالته في هذا المتن	موضع استعماله
الأَصْلاَب	طرق الأبوة المتصلة من الرجل إلى أبنائه وأعقابهم	عد مُبَارَك وعَائِض وسَفْرَان
العُصْبَة الأَقْرَب	خصوصية القرابة التي دل عليها انحصار الحَصّ والمَغْرَم في الطور الأول	ضَبْعَان والمُخَيْمِر [١٣]
الحُجْرَة	جهة تمثيل وضمان في العَهْد والنظام القبلي	مراتب التمثيل [١٤، ٢٦]
المَأْمُونِيَّة	الائتمان على العدد والحصوص والمَغْرَم	قيود الالتزام والمُلاَزَمَة [١٣،٢٨]
الخَمِيس	دائرة أداء وحلف في الخامسة بحسب أحكام الرفقة	التعريف وسابقة القِرْف [١٤،١٥]
المُلاَزَمَة	تحمل الالتزام أو الضمان عن جهة معينة في القيد	ملازمات١٢٢٩ و١٢٤٠ه [٢٨]
المعامرة	حقوق العمل والانتفاع والتزاماتها بحسب العقد	الخَضَر والمُبَدَّد [٨، ٢٢]
الوجبة	نوبة أو حصة معلومة في مورد الري كما عينها النص	الرَّائِقِيّ وبنو عَزِيز [٧، ٨]
الشام والبحر والقبلة	جهات الحد، شمال وغرب وجنوب في العقود المستعملة هنا	مخطط الخَضَر وحدود العقارات [٨]
الحضور الوَثَائِقِيّ	ورود الرجل في تصرف مؤرخ أو في صفة عينها النص	سجلات الأشخاص والمقاربة الجيلية

سِجِلُّ الأَعْلاَمِ وَالمَوَاضِع

يجمع هذا السجل الأسماء المركزية في التحقيق، ويعين أعمدتها وصفاتها ومواضع إحالاتها. وتدل الأرقام المحصورة بين المعقوفتين فيه على سجل الإحالات، أما فهرس الصفحات التالي فيدل على مواضع ورودها في هذه النسخة.

العلم أو الكيان	العمود أو الصفة المميزة	موضعه في الإثبات
ضَبْعَان	رأس الأَصْلاَب الثلاثة وعصبة المُخَيْمِر الأَقْرَب	[١–١٣،٦]
مُبَارَك بن ضَبْعَان	أبو بُرَيْك ورأس الأصل الأول	[١،٢٦]
بُرَيْك بن مُبَارَك	أبو مُحَمَّد ونُوَيْعِم، صاحب شاهد الحلف١١٨٨ه	[٢،٢٦]
مُحَمَّد بن بُرَيْك	أصل طريق طَايِل، صاحب القيد الأول في استقرائي	[٢،١٣]
نُوَيْعِم بن بُرَيْك	أصل الذراع المُوَازِي لذوي بُرَيْك	[٢]
طَايِل بن مُحَمَّد	ملتقى عَوَّاد وعَايِد	[٢،٣١]
عَايِد بن طَايِل	أبو بَانِي وبَقِيَّة وثَامِر	[٢،٣١]
بَانِي بن عَايِد	أبو بَطْحِيّ ومُقَيْعِيس ودَابَان	[٢،٣١]
مَرْجِيّ بن بَطْحِيّ	ملتقى أعقاب الحَدَارِيَّة	[٢،٣١]
عَائِض بن ضَبْعَان	رأس طريقي عُوَيِّض وعَوْض	[٤]
عُوَيِّض بن عَائِض	أبو مُبَارَك في العمود المعتمد لفَدْعُوس	[٤]
عَوْض بن عَائِض	أصل طريق جَمَل، وأعقابه ذوو مُسَيْعِيد وذوو رَشِيد	[٤،٣٠]
زُوَيْد بن عَائِض	محفوظ في قدر الشَّاهِد الذي حمله	[٤،٣٠]
مُبَارَك بن عُوَيِّض	صاحب القيد المعين في مقابلاتي، ١٢٢٩–١٢٤٠ه	[١٣،٢٨]
فَدْعُوس بن شَلْيَان	راوي العد المقابل وصاحب العمود الشخصي	[٣،٤]

العلم أو الكيان	العمود أو الصفة المميزة	موضعه في الإثبات
جَمَل بن مُنَاوِر	يمثل الطريق الصاعد من عَوْض	[٤]
سَفْرَان بن ضَبْعَان	رأس الأصل الثالث وأبو حَمَد	[٦،٢٧]
حَمَد بن سَفْرَان	زوج جُرَيْبِيعَة وأبو أَحْمَد وحُمَيِّد وعُوَيِّض	[٦،٢٧]
جُرَيْبِيعَة	بنت مُرْشِد بن بَلَه السَّمَن، أم بني حَمَد	[٦]
أَحْمَد بن حَمَد	أبو طَرِيّ، أحد طريقي الجَرَابِعَة	[٦،٢٤]
عُوَيِّض بن حَمَد	عم طَرِيّ، وصاحب الطريق الآخر للجرابعة	[٢٤]
حُمَيِّد بن حَمَد	مات عقيما في المَحْفُوظ، وبقي سبيله في عقد الماء	[٥–٧]
طَرِيّ بن أَحْمَد	طرف الصلح ومشتري الماء للسبيل	[٧،٢٤]
حُضَيْر بن مَرْزُوق	من عُقَيْل بن عُوَيِّض بن حَمَد، يمثل الطريق الآخر	[٦،٣٠]

العلم أو الكيان	العمود أو الصفة المميزة	موضعه في الإثبات
المُخَيْمِر	رأس العمود المعروف للعرم	[١٨،٩]
رَشْدَان بن المُخَيْمِر	أبو حَمَد ورَشُود في عمود الأسرة	[٢٠،٩]
حَمَد بن رَشْدَان	أبو جَدُوع، ويميز من حَمَد بن سَفْرَان	[٢٠،٩]
جَدُوع بن حَمَد	صاحب الهبة والبيع والشهادة في عقود البيت	[٢٣،٢٠]
رَشُود بن رَشْدَان	رأس خط العَرْم، وأبو رجال البيت	[٢٣–٢٠،٩]
مُحَمَّد بن رَشُود	أبو حُرَيْمِيص وحُطِيحِط في العمود المحرر	[١٨،٩]
رَشِيد بن رَشُود	أبو عَرْمَة، ويميز من رُوَيْشِد	[١٨،١٠]
حَمُّود بن رَشُود	صاحب بيع ووكالة وكفالة، ويميز من مُحَمَّد	[٢٣،٢١،٢٠]
دُوَيْنِك بن رَشُود	مباشر بيع استحقاق شُمَيْلَة وشاهد العقود	[٢٢،٢١]
صَالِح بن رَشُود	من رجال خط رَشُود في الفهرسة	[٩]
رُوَيْشِد بن رَشُود	مشتري حوض كَرِيز، وشاهد حجة عَرْمَة	[١٠–٢٢،١٢]
حُرَيْمِيص بن مُحَمَّد	ابن عم عَرْمَة، وطرف الصلح والماء	[٢٤،١٠،٨،٧]

العلم أو الكيان	العمود أو الصفة المميزة	موضعه في الإثبات
حُطِيحِط بن مُحَمَّد	زوج عَرْمَة وأبو مُبَارَك	[١٨]
عَرْمَة بنت رَشِيد	أرملة حُطِيحِط وأم مُبَارَك، أصل شهرة العَرْم	[١٨،١٠]
مُبَارَك بن حُطِيحِط	ابن عَرْمَة وكفيل عطاء أمه، لا تسقط واسطة مُحَمَّد	[١٨،١٠]
عِيد بن حُرَيْمِيص	صاحب حق المعامرة مع أخيه والورثة	[٨]
حُرْمُوص بن مُقْبِل	الرُّبَيْقِيّ، ويميز من حُرَيْمِيص بن مُحَمَّد	[٢٤،٨،٧]
بِشْر وحَسَن بن مُقْرِن	في الفَرْع الأوسع من الجذر الأول وقيد مواز	[٢٨،١٣]
بُصَيِّص بن مُحَيْسِن	من فُلَيْح والبُصَايِصَة العُيَيْنَات	[٢٦]
سَعْد بن مُقْبِل القِرْف	صاحب حكم الخمسة مع العدد في الستة والسبعة	[١٥]
سُبَيْتَان وشَدِيد	صاحبا القيدين المستقلين في استقرائي	[١٣]
الخَزْلَة والطَّرَف واليَسِيرَة	خيوف داخل نطاق المَضِيق	[١٩–٢٣]
الخَضَر والحِصْن	عين المعامرة والتعيين الداخلي في اليَسِيرَة	[٨]
المُلَيْح وبلاد الجَرَابِعَة	حدود وحقوق تتعين بألفاظ العقود	[٢٥،٢٤،٨]

فِهْرِسُ الأَعْلاَمِ وَالفُرُوعِ وَالمَوَاضِعِ

المدخل	الصفحات
ابن كَلاَّب	28
أَحْمَد بن حَمَد	23، 40، 48، 51، 91، 129
بَانِي بن عَايِد	9، 128
البُجَيْح	44–46
بُرَيْك بن مُبَارَك	7–12، 51–52، 60–61، 66–67، 87، 91، 128
بِشْر	27، 50، 53–56، 61، 64، 89، 94–95، 130
بِشْر وحَسَن بن مُقْرِن	27، 50، 53–56، 61، 64، 89، 94–95، 130
بُصَيِّص بن مُحَيْسِن	59–60، 130
الثَّلُوثَة	48–49
جَدُوع بن حَمَد	31، 44–45، 129
الجَرَابِعَة	4، 17، 19، 22–27، 40، 48–49، 52–53، 55، 61–63، 68–71، 85، 88، 90–94، 96، 129–130
جُرَيْبِيعَة	22–25، 28، 40، 48–49، 53، 55، 62، 66–67، 70، 82، 85، 97، 99، 129
الجَعْب	48–49
جَمَل بن مُنَاوِر	17، 79، 92، 128
الحُجْرَة	8، 30، 59–60، 72، 127
الحَدَارِيَّة	9–10، 13، 28، 91، 96، 100، 128
حُرْمُوص بن مُقْبِل	41، 43، 130
حُرَيْمِيص بن مُحَمَّد	32، 35، 39، 41، 48، 51، 55، 129–130
حَسْبَل	27، 54، 56، 61، 64، 94–95
الحَصّ	4–5، 8، 17، 19، 24، 26، 30، 34–36، 41–42، 47، 49–50، 52–53، 55، 57–59، 61–64، 69، 72–74، 77، 92، 94، 96–97، 127، 130
الحِصْن	34–35، 41–42، 47، 49، 94، 130
حُضَيْر بن مَرْزُوق	23، 129

المدخل	الصفحات
حُطِيحِط بن مُحَمَّد	30–32، 64، 71، 93، 129
حَمَد بن رَشْدَان	31، 44، 129
حَمَد بن سَفْرَان	22–24، 26، 40، 51، 53، 55، 62، 66–68، 71، 85، 88، 91–92، 129
حَمُّود بن رَشُود	32، 44–46، 129
حُمَيِّد بن حَمَد	25، 30، 40، 47، 92، 98، 129
الحَوَامِضَة	28، 61، 88، 93، 97
الخَزْلَة	34–36، 42، 44–49، 94، 130
الخَزْلَة والطَّرَف واليَسِيرَة	29، 34–36، 41–42، 44–49، 80، 83، 88، 94، 130
الخَضَر	35، 41–42، 44، 47–49، 127، 130
الخَضَر والحِصْن	34–35، 41–42، 44، 47–49، 94، 127، 130
الخُضْرَان	48–49
الخَمِيس	30، 41، 127
دُوَيْنِك بن رَشُود	32، 45–46، 129
الرَّائِقِيّ	39، 42، 47، 49، 127
رَشْدَان بن المُخَيْمِر	17، 30–31، 34، 51، 56، 64، 71، 93، 129
رَشُود بن رَشْدَان	17، 30–34، 41، 44–46، 51، 56، 64، 71، 93، 129
رَشِيد بن رَشُود	30–32، 35، 129
رُوَيْشِد بن رَشُود	29، 32، 34، 38، 45–46، 129
زُوَيْد بن عَائِض	18، 128
سَرَّا بنت كَلاَّب	28
سُبَيْتَان وشَدِيد	28، 53–54، 62، 90، 130
سَعْد بن مُقْبِل القِرْف	63، 130

المدخل	الصفحات
سَفْرَان بن ضَبْعَان	22–23، 40، 51، 53، 66–68، 71، 79، 129
السَّمِين	46
صَالِح بن رَشُود	32، 129
ضَبْعَان	4، 7–17، 19–20، 22–23، 25، 27، 29–30، 40–41، 47، 50–58، 60–71، 75، 79–80، 83، 85–88، 90–97، 127–129
طَابِل بن مُحَمَّد	9–10، 128
الطَّرَف	29، 34–35، 42، 44–47، 80، 83، 88، 94، 130
طَرِيّ بن أَحْمَد	22–23، 39–40، 48، 51، 91، 129
عَائِض بن ضَبْعَان	14–17، 19، 29، 61، 79، 128
عَابِد بن طَابِل	9، 128
العَرْم	29–30، 34، 46، 49، 51، 57–58، 65، 99، 129–130
عَرْمَة بنت رَشِيد	29–32، 35، 55، 57، 64، 92–93، 130
العُرُوم	4، 17، 26–27، 29، 34، 38، 47، 50، 52–57، 61–64، 71، 75، 83، 85، 88، 90–94، 97
العَفِيش	28، 53–54
العُطُور	7، 32–33، 43، 45، 56، 60، 72، 88
عَوْض بن عَائِض	15، 17–18، 29، 128
عُوَيِّض بن حَمَد	23، 48، 67–68، 82، 91، 129
عُوَيِّض بن عَائِض	15، 19، 52، 61، 128
عِيد بن حُرَيْمِيص	41، 47، 56، 130
فَدْعُوس بن شَلْيَان	4، 15، 28، 79–80، 92، 128
قُبَيِّل	12، 27، 54، 56، 60–61، 64، 71، 93–95
القِرْف	52–53، 63، 127، 130
القَفِيف	45–46

المدخل	الصفحات
كَلاَّب بن عَزْرَان	28، 60
كَرْشَم	27، 54، 56، 63–64، 90، 94–95
كَرِيز	35، 45–46، 129
المَأْمُونِيَّة	4، 8، 15–16، 19، 23، 25–26، 30، 50، 52، 59–61، 65، 69، 71، 73، 75–76، 79، 84، 86، 88، 90–92، 95، 97–98، 127
مُبَارَك بن حُطِيحِط	29–31، 35، 37–38، 55، 57، 64، 92–93، 130
مُبَارَك بن ضَبْعَان	7–13، 16، 29، 52–53، 60–61، 66–67، 91، 128
مُبَارَك بن عُوَيِّض	15، 18–19، 24، 52، 61، 63، 89–90، 128
المُبَدَّد	44–46، 127
المُحَرَّف	39، 47
مُحَمَّد بن بُرَيْك	8–10، 52–53، 61، 128
مُحَمَّد بن رَشُود	30–33، 35، 41، 44، 46، 51، 64، 71، 129
مُبَيْرِيك	4، 8، 11–13، 15، 17، 19–20، 26–27، 29، 65–67، 80، 83–85، 87–88، 90، 96
مُبْرَك	29، 81
مُحَمَّد بن غَازِي	28–29
المُخَيْمِر	17، 25–27، 29–32، 34، 44–47، 49–52، 54–58، 62، 64–65، 71، 80، 83، 87–88، 90–97، 127–129
مَرْجِيّ بن بَطْحِيّ	9، 79، 128
المَضِيق	34–36، 39، 41–42، 44–47، 49، 94، 130
المُلاَزَمَة	63–64، 81، 86، 93، 96، 127
المُلَيْح	38، 42، 47–49، 130
المُلَيْح وبلاد الجَرَابِعَة	4، 17، 19، 22–27، 38، 40، 42، 47–49، 52–53، 55، 61–63، 68–71، 85، 88، 90–94، 96، 129–130
مُسَيْعِيد بن عَوْض	15، 17–19
مَنْظَرَة	35–36، 42، 47، 49

المدخل	الصفحات
نُوَيْعِم بن بُرَيْك	8، 11، 80، 128
الهَمْهَام	27–28، 54، 56، 60–61، 63–64، 90، 94–95
الهُوَيْمِل	27، 38، 54، 56، 63–64، 94–95
اليَسِيرَة	34–35، 41–42، 47، 49، 94، 130